



# صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 24/281  
ال الصادر عن صندوق النقد الدولي

## المملكة العربية السعودية

برنامج تقييم القطاع المالي  
تقييم استقرار النظام المالي

سبتمبر 2024

أعد هذا التقرير عن المملكة العربية السعودية فريق من خبراء صندوق النقد الدولي. ويستند التقرير إلى المعلومات المتاحة وقت استكماله في يوليو 2024.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: [publications@imf.org](mailto:publications@imf.org) إنترنت:

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة



# صندوق النقد الدولي

## المملكة العربية السعودية

تقييم استقرار النظام المالي

٣١ يوليو ٢٠٢٤

### القضايا الرئيسية

السياق: تم تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي على خلفية اقتصاد قوي مدفوع بخطة تحول طموحة تقودها الدولة للتعجيل بالتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (رؤية ٢٠٣٠). ويقوم صندوق الثروة السيادي في المملكة بدور رئيسي في تنفيذ التحول الاقتصادي وتمويله. وساهمت مبادرة الحكومة الهدافة إلى تشجيع تملك المساكن، إلى جانب القطاعات الاقتصادية الجديدة، في حدوث طفرة في البناء والائتمان. وهناك آثنا عشر صندوقاً تموياً مملوكاً للدولة، يديرها صندوق التنمية الوطني، تشهد إصلاحات كبرى، مما يؤدي إلى توثيق روابطها مع البنوك. وتعد نسبة المنتجات الإسلامية في البنوك السعودية من أكبر النسب في العالم، حيث تشكل أكثر من ٧٥٪ من مجموع الأصول.

النتائج: في الوقت الحالي، يبدو أن هناك احتواء للمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي نتيجة التحول الاقتصادي السريع. وتحتاج البنوك بمستوى جيد من رأس المال والربحية، كما تبدو متمتعة بالصلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية الحادة. وتعد قدرة البنوك على إدارة سيناريوهات ضغوط السيولة جيدة بوجه عام، رغم التركيز الكبير في التمويل. وقد بذلك السلطات جهوداً تستحق الثناء للتخفيف من المخاطر الناجمة عن سرعة نمو أسواق الائتمان والعقارات، ولكن التغيرات الكبيرة في البيانات تخلق تحديات أمام مراقبة المخاطر النظامية.

السياسات: يعتبر الوقت مناسباً لتعزيز مراقبة المخاطر النظامية، وقوى الأطر القانونية والمؤسسية والتشغيلية دعماً للاستقرار المالي في المستقبل. وينبغي أن يضع البنك المركزي السعودي (SAMA) إطاراً لمراقبة مدى تعرض النظام المالي لمخاطر مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى، كما ينبغي أن يواصل تحسين جمع البيانات وتحليل الترابط بما يتسم بمبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات. والمجال متاح لتعزيز السلطات الرقابية للبنك المركزي السعودي، وتعزيز استقلاليته التشغيلية، وإطار المسائلة، والشفافية، والحماية القانونية. وينبغي وضع إطار تصفية خاص بالبنوك، وتعديل نظام معالجة المنشآت المالية المهمة الجديد لتعطية جميع البنوك صراحة وتمكن البنك المركزي السعودي من تكليف البنوك بإزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية المعالجة. ومن شأن تشدد أدوات السلامة الاحترازية الكلية أن يعود بالفائدة على صلابة النظام المالي.

يستند هذا التقرير إلى عمل بعثات برنامج تقييم القطاع المالي التي زارت المملكة العربية السعودية في نوفمبر-ديسمبر ٢٠٢٣، ويناير-فبراير ٢٠٢٤، وفبراير-مارس ٢٠٢٤. ونوقشت نتائج برنامج تقييم القطاع المالي مع السلطات خلال بعثة مشاورات المادة الرابعة في مايو ٢٠٢٤.

اعتمد هذا التقرير  
مي خميس (إدارة الأسواق النقدية  
والرأسمالية) وزين زيدان (إدارة الشرق  
الأوسط وأسيا الوسطى)

أعدت هذا التقرير  
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

- ترأس الفريق جهاد الوزير (رئيس البعثة، صندوق النقد الدولي)، وهاريش ناتاراجان (رئيس البعثة، البنك الدولي)، وإيدا روس كارلسدوتير (نائبة رئيس البعثة، صندوق النقد الدولي)، وأندريه بوبوفيتش (نائب رئيس البعثة، البنك الدولي). وضمت البعثة أنا بيليانسكا، وزوهوي شين، وستيفان كوديرك، وبافو ميتينين، ودانيلو باليرمو، ويون مونيكا جاو رولينسون، وماريانو سبيكتور، وأرز مور (جميعهم من صندوق النقد الدولي)، وتوبى فينيس (خبير خارجي، صندوق النقد الدولي)، ودامودaran، كريشنامورتي، وأوزما خليل، وفرانساو ليماج، وراشيل شي كيو مو، وماركو نيكولي، وأندريوس سكارنوليس، وكيوتاكا تاناكا، وسيمون والي (جميعهم من البنك الدولي)، ونوريتاكا أكماتسو، ومايكل فوكس، وبراسانا سيشان (خبراء خارجيون، البنك الدولي). وساهم زولتان جاكاب (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) في إعداد نماذج سيناريوات تحليل المخاطر النظامية، وساهم عبد الله هارون (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) في تقييم الرقابة والتتنظيم في القطاع المصرفي. وقدمت جولي فاسيلوبولوس، وإيفيلين شيف، وما غالبي بيرنال الدعم الإداري لفريق صندوق النقد الدولي.
- والتقت البعثة بمعالي الأستاذ محمد الجدعان، وزير المالية، ومعالي الأستاذ أيمن السياري، محافظ البنك المركزي السعودي، ومعالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية، ومعالي الأستاذ ستيفن غروف، محافظ صندوق التنمية الوطنية. والتقت البعثة أيضاً ببار المسؤولين في وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وصندوق التنمية الوطنية والصناديق التابعة له، وصندوق الاستثمارات العامة، والمركز السعودي للأعمال، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وسوق الأوراق المالية السعودية (مجموعة تداول)، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة العدل، ووزارة الطاقة، ووزارة الاستثمار، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والشركة الوطنية للإسكان، وهيئة التأمين، وهيئة العامة للإحصاء، والمركز الوطني لإدارة الدين، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، واتحادات الصناعات، وغيرها من مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- وتعمل برامج تقييم القطاع المالي على تقييم استقرار النظام المالي ككل وليس استقرار المؤسسات الفردية. وهي تهدف إلى مساعدة البلدان على تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر النظامية في القطاع المالي وتنفيذ السياسات الازمة لتعزيز صلابته في مواجهة الصدمات والعدوى. ولا تغطي برامج تقييم القطاع المالي فئات معينة من المخاطر التي تؤثر على المؤسسات المالية، مثل المخاطر التشغيلية أو القانونية، أو المخاطر المتعلقة بالاحتياط.
- وأعد هذا التقرير كل من جهاد الوزير وإيدا روس كارلسدوتير بمساهمات من أعضاء فريق برنامج تقييم القطاع المالي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

## المحتويات

٥	مسرد المصطلحات
٧	ملخص واف
١٢	خلفية
١٢	ألف - السياق المالي الكلي
١٦	باء - هيكل القطاع المالي
١٩	تقييم المخاطر النظامية
١٩	ألف - تقييم المخاطر الرئيسية والأساليب والسيناريوهات
٢٢	باء - اختبارات قدرة البنوك على تحمل الضغوط
٢٤	جيم - الترابط
٢٥	DAL - قطاع الشركات
٢٥	الرقابة على القطاع المالي
٢٥	ألف - سياسات السلامة الاحترازية الكلية
٢٨	باء - الرقابة والتتنظيم في القطاع المالي
٣٢	جيم - النزاهة المالية
٣٢	DAL - إدارة مخاطر السيولة النظامية
٣٤	شبكة الأمان المالي
٣٤	ألف - المعالجة والتأمين على الودائع
٣٥	باء - مساعدات السيولة الطارئة
٣٦	تطوير القطاع المالي
٣٨	آراء السلطات
١٢	الأشكال البيانية
١٢	١- التطورات المالية الكلية
١٣	٢- تطور أسعار العقارات
١٤	٣- الديون العقارية المستحقة للبنوك على قطاع الأفراد
١٥	٤- أداء الشركات غير المالية والقدرة على خدمة ديونها
١٦	٥- هيكل النظام المالي
١٧	٦- تمويل البنوك وصناديق الاستثمار للاقتصاد الحقيقي
١٩	٧- مقاييس الربحية والسيولة في البنوك (٢٠١٨-٢٠٢٣)

٢٣	- السينариوهات الاقتصادية الكلية
٢٧	٩ - مواطن الضعف واسعة النطاق
٣٣	١٠ - السيولة النظامية، والاحتياطي الإلزامي، وإطار الضمانات
٣٦	١١ - التقدم نحو مجموعة كاملة من خطوط الدفاع منذ عام ٢٠١٧
٣٩	١٢ - مقاييس الملاءة وجودة الأصول في مجلس التعاون الخليجي
٤٠	١٣ - تكوين أصول البنوك التجارية
٤١	١٤ - تكوين خصوم البنوك التجارية
٤٢	١٥ - معايير السيناريو المعاكس
٤٣	١٦ - نتائج اختبار تحمل الضغوط على الملاءة المالية للجهاز المصرفي ككل
٤٤	١٧ - تحليل الحساسية لمعدلات التعثر
٤٦	١٨ - تحليلات الحساسية الأخرى
٤٨	١٩ - اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة
٤٩	٢٠ - اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة صافي التمويل المستقر
٥٠	٢١ - تحليل الترابط المالي
٥١	٢٢ - حساسية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة لصدمات الإيرادات وتكليف الاقتراض

**الجدول**

١٠	١ - برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: التوصيات الرئيسية
١٨	٢ - صناديق التنمية التي تعمل تحت مظلة صندوق التنمية الوطني
٢٠	٣ - الأصول وعمليات التمويل المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حسب النوع
٢٨	٤ - وسيط مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقترض
٥٢	٥ - مؤشرات اقتصادية مُختارة
٥٣	٦ - هيكل النظام المالي (٢٠١٦ و ٢٠٢٢)
٥٤	٧ - مؤشرات السلامة المالية (٢٠٢٣-٢٠١٨)

**المرافق**

٥٥	١ - أسعار العقارات السكنية والتجارية
٥٦	٢ - مصفوفة تقييم المخاطر (مطلع ٢٠٢٤)
٥٩	٣ - مصفوفة اختبار القدرة على تحمل الضغوط
٦٤	٤ - حالة تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

## مسند المصطلحات

Agg	Aggregate	كلي
AML/CFT	Anti-Money Laundering/Countering the Financing of Terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ARA	Assessing Reserve Adequacy	تقييم كفاية الاحتياطيات
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
BCL	Banking Control Law	نظام مراقبة البنوك
BCP	Basel Core Principles	مبادي بازل الأساسية
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
CCyB	Counter Cyclical Capital Buffer	هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية
CET <sub>1</sub>	Common Equity Tier 1	الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي
CiC	Currency in Circulation	العملة المتداولة
CMA	Capital Market Authority	هيئه السوق المالية
CPIFR	Core Principles for Islamic Financial Regulations	المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي
DGI ٢	Data Gap Initiative, Second Phase	المرحلة الثانية من المبادرة المعنية بثغرات البيانات
DSIB	Domestic Systemically Important Bank	بنك محلي ذو أهمية نظامية
DSTI	Debt Service-to-Income	نسبة خدمة الدين إلى الدخل
EBIT	Earnings Before Interest and Taxes	الأرباح قبل الفائدة والضرائب
ELA	Emergency Liquidity Assistance	مساعدات السيولة الطارئة
FMI	Financial Market Infrastructure	البنية التحتية للسوق المالية
FOMC	Federal Open Market Committee	لجنة السوق المفتوحة التابعة ل الاحتياطي الفيدرالي
FSI	Financial Soundness Indicators	مؤشرات السلامة المالية
FSR	Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي
G٢٠	Group of Twenty (intergovernmental forum)	مجموعة العشرين (المنتدى الحكومي الدولي)
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GOSI	Organization for Social Insurance	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
Gov	Government	الحكومة
ICR	Interest Coverage Ratio	نسبة تغطية الفائدة
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IRRBB	Interest Rate Risk in the Banking Book	مخاطر أسعار الفائدة في محفظة القروض المصرفية
KSA	Kingdom of Saudi Arabia	المملكة العربية السعودية
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
LIBOR	London Interbank Offered Rate	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن
LTV	Loan to Value	نسبة القرض إلى القيمة
MBS	Mortgage-Backed Securities	سندات الدين المضمونة برهن عقاري
MoF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MOMRAH	Ministry of Municipal and Rural Affairs	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
MORT	Mortgage	رهن عقاري

MoU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MSCI	Morgan Stanley Capital International	مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال
NBFI	Nonbank Financial Institution	مؤسسة مالية غير مصرافية
NDF	National Development Fund	صندوق التنمية الوطني
NFA	Net Foreign Assets	صافي الأصول الأجنبية
NFC	Nonfinancial Company	شركة غير مالية
NFCI	Net Fee and Commission Income	صافي الدخل من الرسوم والعمولات
NFSC	National Financial Stability Committee	اللجنة الوطنية للاستقرار المالي
NII	Net Interest Income	صافي الدخل من الفوائد
NIS	National Investment Strategy	الاستراتيجية الوطنية للاستثمار
NLL	Net Loan Loss	صافي خسائر القروض
NPL	Nonperforming Loans	قرض معتر
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
NTI	Net Trading Income	صافي الدخل من المتاجرة
OMO	Open Market Operations	عمليات السوق المفتوحة
PD	Probability of Default/Default Rates	احتمال التعثر/معدلات التعثر
PIF	Public Investment Fund	صندوق الاستثمارات العامة
PSIA	Profit-Sharing Investment Accounts	حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح
REDF	Real Estate Development Fund	صندوق التنمية العقارية
REGA	Real Estate General Authority	الهيئة العامة للعقار
RICS	The Royal Institute of Chartered Surveyors	المعهد الملكي للمساحين القانونيين
SAIBOR	Saudi Arabia Interbank Offered Rate	سعر الفائدة السادس بين البنوك السعودية
SAMA	Saudi Central Bank	البنك المركزي السعودي
SBC	Saudi Business Center	المركز السعودي للأعمال
SC	Shari`ah Compliant	متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
SCBL	Saudi Central Bank Law	نظام البنك المركزي السعودي
SGF	Shari`ah Governance Framework	إطار الحكومة الشرعية
SIFI	Systemically Important Financial Institutions	المنشآت المالية المهمة
SRC	Saudi Refinancing Company	الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
UAE	United Arab Emirates	الإمارات العربية المتحدة
WEO	World Economic Outlook	تقدير آفاق الاقتصاد العالمي

## ملخص واف

إن البنية التنظيمية للقطاع المالي السعودي مصممة بدقة في ظل وضع ترتيبات تنسيق لدعم الاستقرار المالي. وقد شهد النظام المالي نموا سريعا في الآونة الأخيرة مع تصاعد النشاط العقاري بدعم من الحوافز الحكومية والتحول الذي تقويه الدولة في ظل "رؤية ٢٠٣٠". ويستفيد القطاع المصرفي من الإشراف الاحترازي الذي يضطلع به البنك المركزي السعودي، وتقويه هيئة السوق المالية مبادرات تهدف إلى مواصلة تطوير سوق رأس المال؛ وتعاون وزارة المالية والبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في إطار اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، إلى جانب التنسيق، مع الأطراف المعنية الأخرى، بشأن خطة التحول من خلال برنامج تطوير القطاع المالي. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات الجارية التي يدعمها صندوق التنمية الوطني، الذي لا توجد رقابة احترازية مستقلة عليه في الوقت الحالي، إلى تحسين كفاءة وفعالية صناديق التنمية.

وفي الوقت الحالي، يبدو أن هناك احتواء للمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي نتيجة التحول الاقتصادي السريع، وقد حان الوقت لتحسين الأطر المؤسسية والقانونية والتشغيلية دعما للاستقرار المالي في المستقبل. فقد تراكم المخاطر ومواطن الضعف المالية الكلية نتيجة استمرار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الطموحة للاستثمار في إطار "رؤية ٢٠٣٠"، ومواصلة النمو الآمني السريع. وينبغي مواصلة توخي الحذر إزاء هذه المخاطر وغيرها الناجمة عن تعرض المملكة العربية السعودية للتداعيات العالمية، وتقلب أسعار السلع الأولية، وأوجه عدم اليقين الجغرافي-السياسي. ويؤدي تحسين مراقبة المخاطر النظامية إلى تسهيل الكشف عن المخاطر الناشئة وفهمها في الوقت المناسب، وهو ما يعمّل – إلى جانب الأطر المؤسسية والقانونية والتشغيلية القوية – على دعم صنع السياسات الفعالة للتخفيف من حدة المخاطر.

وتتمتع البنوك بمستوى جيد من رأس المال والربحية وتبدو متمتعة بالصلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية الحادة. فاختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة وتحليل الحساسية تشير إلى صلابة البنوك في مواجهة سيناريو اقتصادي سلبي حاد، ومزيد من الصدمات لأسعار العقارات ومعدلات توقف محفظة القروض القطاعية عن السداد. وفي حال ارتفاع تكلفة التمويل لأسباب منها، على سبيل المثال، التحول المستمر من الودائع بدون فوائد إلى الودائع بفوائد – بجانب السيناريو السلبي – يمكن أن يتراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في ثلاثة بنوك غير مؤثرة على النظام المالي (بنسبة ١٥٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي على أساس إجمالي). وتتمتع البنوك عموما بقدرة كافية على الموازنة لإدارة صدمات السيولة، ولكن التركيز التمويلي الكبيرة تتطلب الاهتمام. ويعمل البنك المركزي السعودي على تحديث منهج اختبار القدرة على تحمل الضغوط، وينبغي له استكماله بتحسين جمع البيانات ومراقبة مستويات التعرض للمخاطر التمويلية والآمنية الكبيرة، بما في ذلك مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى (الضخمة/العملاقة). ولمساعدة في تقييم معدلات التغير أثناء التحول الاقتصادي السريع الذي تشهده المملكة، ينبغي أن ينظر البنك المركزي السعودي أيضا في دمج البيانات الجزئية عن الأسر والشركات غير المالية في عملية إعداد نموذج مخاطر الآمن.

ويجب تعزيز مراقبة المخاطر النظامية، كما ينبغي معالجة فجوات البيانات. ولتقييم قنوات انتقال آثار الصدمات المحتملة ورصد مواطن الضعف الناشئة، ينبغي أن يجري البنك المركزي السعودي تحليل الترابط بصورة منتظمة وتقييم المعلومات المتعلقة بتوزيع الأسر والشركات غير المالية. ويجب معالجة ثغرات البيانات التي حدتها مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات لدعم التحليل المفید. ونظرا لأن العديد من الهيئات التابعة للحكومة تعمل بالفعل على جمع البيانات المفيدة ومعالجتها، فإن هذا العمل يمكن تيسيره من خلال تحسين الترتيبات المتعلقة بتبادل المعلومات. وينبغي أيضا تسريع العمل الجاري لإصلاح منهجية مؤشر

أسعار العقارات الرسمي، بما في ذلك دعم إنشاء ونشر مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف، والتي تعد أدوات مفيدة لقياس النشاط الحاد الذي يمكن أن تشهده أسواق العقارات.

وهناك مجموعة شاملة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية تحت تصرف المملكة العربية السعودية، ومن شأن تشديد هذه الأدوات أن يفيد صلابة النظام المالي. وبالنظر إلى الارتفاع الحالي في مستويات رأس المال والربحية في البنوك، فإن الوقت مناسب لقيام البنك المركزي السعودي بإنشاء هامش رأسمالي قابل للاستخدام من خلال تغيير إطار هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقليبات الدورية (CCyB) من "صفري ومحابي" إلى "موجب ومحابي". وهذا من شأنه أن يوفر للسلطات أداة لاستخدام رأس المال عند مواجهة أزمة يمكن أن تحد من قدرة البنوك على مواصلة تمويل الاقتصاد الحقيقي. وينبغي أيضاً مراجعة معايير الإقراض الاحترازية لحماية صلابة الأسر في مواجهة الصدمات، وخاصة في حالة ارتفاع نمو الائتمان مجدداً.

وفي السنوات الأخيرة، تم تحقيق الكثير من التقدم في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للبنوك في المملكة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل - بما في ذلك تعزيز استقلالية البنك المركزي السعودي. وتشمل التحديات الأخيرة نظام البنك المركزي السعودي، ونظام مكافحة غسل الأموال، والقواعد التنظيمية المتعلقة بحسابات رأس المال والسيولة في إطار اتفاقية بازل الثالثة، ومعالجة مخاطر الاحتيال المالي والمخاطر السيبرانية. ويمثل مشروع نظام مراقبة البنوك الجديد فرصة لزيادة اتساق الإطار مع المعايير الدولية. وال المجال متاح لتعزيز صلاحيات البنك المركزي السعودي، واستقلاليته التشغيلية، وإطار المساءلة، والشفافية، والحماية القانونية. وينبغي وضع السياسات والإجراءات الرقابية أو مراجعتها لجعل عملية طلب الترخيص وغيره من الطلبات المقدمة من البنوك للحصول على موافقة البنك المركزي عملية شاملة. وينبغي توسيع صلاحيات البنك المركزي السعودي لتشمل اتخاذ إجراءات تصحيحية وعقابية في مرحلة مبكرة، استناداً إلى تقدير الجهات الرقابية. وسيكون من المفيد مراجعة نطاق تطبيق المنهج القائم على المخاطر الذي يتبعه البنك المركزي السعودي منذ فترة طويلة، بما في ذلك لضمان الرقابة الكافية على المجموعات المصرفية على أساس فردي وموحد، والتحول إلى إجراء تقييمات ميدانية أكثر نوعية.

وقد توصل فريق برنامج تقييم القطاع المالي إلى أن الممارسات التنظيمية والرقابية للبنك المركزي السعودي فيما يتعلق بالحكومة الشرعية تنسق مع المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي. ويتم ضمان الامتثال للشريعة الإسلامية - العامل الأهم في الحفاظ على ثقة عملاء البنوك الإسلامية - من خلال إطار للحكومة يستند إلى نموذج لامركزي للجنة الشرعية. وقد قام البنك المركزي السعودي مؤخراً بتحديث إطار التنظيم للبنوك الإسلامية وينبغي أن يواصل جهوده لضمان تنفيذه بشكل فعال.

وقد حققت السلطات تقدماً كبيراً في إدارة السيولة النظامية. وأدى تعزيز الانضباط المالي إلى إضعاف الصلة بين السيولة الزائدة وأسعار النفط؛ كما أدى تحسين الإطار التنظيمي لأسواق رأس المال إلى توسيع نطاق خيارات التمويل في البنوك؛ وتم تطبيق نسبة تغطية السيولة/نسبة صافي التمويل المستقر المنصوص عليها في اتفاقية بازل الثالثة؛ كما تم تحسين أدوات إدارة السيولة وإطار التأمين لدى البنك المركزي السعودي. وينبغي أن تركز التحسينات الأخرى على التأمين بالسيولة وإطار الضمانات المستخدمة في عمليات السوق المفتوحة. وينبغي على البنك المركزي اعتماد ونشر لائحة لمساعدة السيولة الطارئة تحدد جميع متطلبات ومعايير مساعدات السيولة الطارئة وإعداد إجراءات داخلية لمساعدة السيولة الطارئة تغطي سياسات الضمانات والتنظيم الداخلي.

وتم تحقيق تقدم جيد في تطوير الإطار القانوني لمعالجة البنوك، وينبغي مواصلة إجراء مزيد من الإصلاحات لضمان تنفيذه بشكل فعال. ورغم أن نظام معالجة المنشآت المالية المهمة الصادر عام ٢٠٢٠ يقدم إطاراً للمعالجة يتضمن أغلب عناصر نظام المعالجة الفعال، فإن فعاليته ستعتمد على وضع إطار تصفية خاص بالبنوك، وتوفير محفزات للمعالجة في المستقبل، وتمكن البنك المركزي السعودي من تكليف البنوك بإزالة الحاجز التي تحول دون إمكانية المعالجة. وينبغي أيضاً تعديل النظام لتعطية جميع البنوك صراحة وتوفير أساس قانوني سليم لصندوق حماية المودعين.

وتتسم الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي السعودي بالحساسية للمخاطر. ويمكن زيادة فعالية الرقابة عن طريق مواصلة الجهود لتطوير عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراء عمليات تفتيش على أساس الموضوعات لأهم إجراءات العناية الواجبة، وفرض العقوبات في حالة عدم الامتثال.

وقد تضمنت الوحدة النموذجية التنموية في برنامج تقييم القطاع المالي الذي ينفذه البنك الدولي ستة مجالات عمل: (١) دور الدولة، و(٢) تمويل المنشآت متاخرة الصغر والصغرى والمتوسطة، و(٣) التمويل طويل الأجل، و(٤) تمويل الإسكان، و(٥) نظم المدفوعات، و(٦) المخاطر والفرص المناخية والبيئية.

## الجدول ١ - برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: التوصيات الرئيسية

الإطار الزمني <sup>١</sup>	الهيئة المسئولة عن التنفيذ	الوصيات
<b>تحليل المخاطر النظمية ومراقبتها<sup>٢</sup></b>		
قصير	البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية، وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء	١- مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الفجوات المتعلقة بالبيانات في إطار المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بغيرات البيانات، بما في ذلك المتعلقة بالحسابات القطاعية، ووضع الاستشار الدولي، والإحصاءات المصرفية الدولية (التوصيات ١٠-٨ الصادرة عن المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بغيرات البيانات).
قصير	البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية، وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء	٢- تعزيز عملية جمع بيانات قطاعي الأسر والشركات وتبادلها بين الهيئات؛ والنظر في دمج منهج هيكل "على المستويين الجزائري والكلي" في إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وخاصة لإعداد نماذج مخاطر الائتمان.
قريب - قصير	البنك المركزي السعودي، الحكومة	٣- وضع إطار لمراقبة مستويات تعرض النظام المالي لمخاطر مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى (مثل المشروعات الضخمة/العملاقة).
قصير	البنك المركزي السعودي	٤- دمج تحليل العدوى/الرابط والبيانات الجزئية في إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وإطار مراقبة المخاطر؛ ونشر النتائج الرئيسية في تقرير الاستقرار المالي.
قصير	البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية، وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء	٥- تحسين نطاق وجودة البيانات المنشرة عن سوق العقارات، وأسعار العقارات، ونشر مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف (مثل نسبة السعر إلى الدخل، ونسبة السعر إلى الإيجار).
قصير	البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء	٦- جمع ومراقبة إحصاءات دين قطاع الأفراد (مثل نسبة خدمة الدين إلى الدخل، ونسبة الدين إلى الدخل المتاح، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي) ومراقبة خصائص قطاع الأفراد وتوزيع الدين باعتظام.
<b>سياسة السلامة الاحترازية الكلية<sup>٣</sup></b>		
قصير	الحكومة	٧- النظر في وضع الصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني تحت الرقابة الاحترازية المستقلة.
قصير	البنك المركزي السعودي	٨- إنشاء هامش رأسمالي قابل للاستخدام في شكل هامش رأسمالي موجب ومحابي لمواجهة التقلبات الدورية.
قصير	البنك المركزي السعودي	٩- إعادة تقييم الحد الأقصى لكل من نسبة خدمة الدين إلى الدخل ونسبة القرض إلى القيمة.
<b>الرقابة والتنظيم في القطاع المالي - التقييم على أساس مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة</b>		
قصير	وزارة المالية، البنك المركزي السعودي	١٠- تعديل نظام مراقبة البنوك ونظام البنك المركزي السعودي بما يعكس مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (مثل استقلالية البنك المركزي السعودي، والمساءلة، والحماية القانونية لموظفي البنك المركزي السعودي الحاليين والسابقين، وال وكلاء، وصلاحيات البنك المركزي السعودي في إجراء الرقابة المصرفية الفعالة).
قصير	البنك المركزي السعودي	١١- مراجعة القواعد التنظيمية الاحترازية، والمنهج الرقابي، والأساليب، والأدوات، وإعداد التقارير لمعالجة الغرارات المشاهدة، وتنفيذ الممارسات التنظيمية والرقابية بشكل فعال على مستوى البنوك الفردية والمجموعات المصرفية وكل بنك داخل المجموعات المصرفية.
قصير	البنك المركزي السعودي	١٢- وضع أو مراجعة سياسة وأدلة وإجراءات الرقابة لجعل عملية طلب الترخيص وغيره من الطلبات المقيدة من البنوك للحصول على موافقة البنك المركزي عملية شاملة، ولضمان مشاركة المراقبين على أساس ثانوي وأكثر فعالية مع أعضاء مجالس إدارات البنوك، وجهات التدقيق الخارجي، وغيرها من الجهات التنظيمية، والجهات الرقابية، وسلطات التسوية المحلية والأجنبية ذات الصلة.
<b>التنظيم والرقابة في القطاع المالي - التقييم على أساس المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي</b>		
قصير	البنك المركزي السعودي	١٣- ضمان التنفيذ الفعال للوائح الصادرة مؤخراً من منظور البنك المركزي السعودي والبنوك الإسلامية.

## الجدول ١ - برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: التوصيات الرئيسية (تمهـة)

الإطار الزمني <sup>١</sup>	الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	التوصيات
قصير	البنك المركزي السعودي	٤- تنفيذ التوجيهات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة على النواخذة الإسلامية بشكل منفصل.
متوسط	البنك المركزي السعودي	٥- تعزيز إفصاحات الركيزة الثالثة من خلال تنفيذ المعيار ٢٢ الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن البنك والنواخذة الإسلامية.
<b>شبكات الأمان المالي وإدارة الأزمات</b>		
قصير	البنك المركزي السعودي، الحكومة	٦- تعديل نظام المنشآت المالية المؤثرة على النظام المالي بما يعكس مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (مثل النطاق، والمحفزات، ومكانية المعالجة)، ووضع إطار تصفية خاص بالبنوك وإطار قانوني للتأمين على الودائع.
قريب	البنك المركزي السعودي، وزارة المالية	٧- الانتهاء من اللائحة التنفيذية وإصدارها، بما يعكس مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (بما في ذلك للسماح بالتحديد اللاحق للمنشآت المالية المؤثرة على النظام المالي).
قريب	البنك المركزي السعودي	٨- ضمان كفاية الموارد واستقلالية وظيفة المعالجة في البنك المركزي السعودي.
<b>إدارة السيولة النظامية ومساعدات السيولة الطارئة</b>		
قصير	البنك المركزي السعودي	٩- مواصلة تعزيز إدارة السيولة وإطار التبؤ بالسيولة.
قريب - متوسط	البنك المركزي السعودي	١٠- تعزيز إطار الضمانات من خلال تطبيق الخصم من قيمة الضمان على أساس آجال الاستحقاق (في الأجل القريب)؛ والتحول تدريجيا نحو التقييم حسب سعر السوق (في الأجل القصير)؛ والنظر في جعل سندات الدين الخاص عالية الجودة مؤهلة لعمليات السوق المفتوحة في أوقات الأزمات (في الأجل المتوسط).
قريب	البنك المركزي السعودي	١١- اعتماد ونشر لائحة لمساعدات السيولة الطارئة تحدد كافة متطلبات ومعايير مساعدات السيولة الطارئة وإعداد إجراءات داخلية لمساعدات السيولة الطارئة.
قصير	البنك المركزي السعودي	١٢- تعديل إطار مساعدات السيولة الطارئة من خلال عمليات محاكاة منتظمة لمساعدات السيولة الطارئة واختبارات تبعية الضمانات والتوجيز المسبق للضمانات، واعتماد مذكرة تفاهم بين البنك المركزي السعودي ووزارة المالية بشأن استخدام الضمانات الحكومية.
<b>النراة المالية</b>		
متوسط	البنك المركزي السعودي	١٣- إجراء عمليات تقييد على أساس الموضوعات لأهم متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال.
<b>دور الدولة، وتمويل طول الأجل والتمويل الأخضر وتمويل المنشآت متاخرة الصغر والمتوسطة، ونظم المدفوعات، والخدمات المالية الرقمية</b>		
قصير	صندوق التنمية الوطني، ومجالس إدارات الصناديق	١٤- قيام صندوق التنمية الوطنية بتوسيع إطار مراقبة الأداء؛ وفصل الصناديق التي تؤدي وظائف شبه حكومية.
قريب	هيئة السوق المالية	١٥- إنشاء سوق للمستثمرين المؤهلين، والسماسرة بالتداول الحر لسندات الطرح الخاص في السوق.
قصير	الحكومة، البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية	١٦- مراجعة التعريف الحالية للمنشآت متاخرة الصغر والمتوسطة، وجمع ونشر بيانات تمويل المنشآت متاخرة الصغر والمتوسطة والمتوسطة بصورة منتظمة باستخدام التعريف القياسي مع التسميات ذات الصلة (مثل حجم الشركة، ومصدر التمويل، والمنشآت المملوكة للنساء).
قصير	البنك المركزي السعودي	١٧- تحديث ونشر وثيقة إطار الرقابة على المدفوعات والخدمات المالية الرقمية.
قصير	البنك المركزي السعودي	١٨- إجراء تقييم للمخاطر المناخية للاسترشاد به في وضع منهج رقابي قائم على الأدلة؛ ونشر النتائج لرفع مستوى الوعي.

<sup>١</sup> الإطار الزمني القريب يعني خلال سنة واحدة، والإطار الزمني القريب-القصير يعني من سنة إلى ثلاثة سنوات، والإطار الزمني المتوسط يعني من ثلاثة إلى خمس سنوات.

<sup>٢</sup> التوصيات الصادرة عن مجالات العمل المعنية بتحليل المخاطر النظامية، وسياسات السلامة الاحترازية الكلية، ودور الدولة، وتمويل الإسكان.

<sup>٣</sup> التوصيات الصادرة عن مجالات العمل المعنية بسياسات السلامة الاحترازية الكلية، ودور الدولة.

## خلفية

### ألف - السياق المالي الكلي

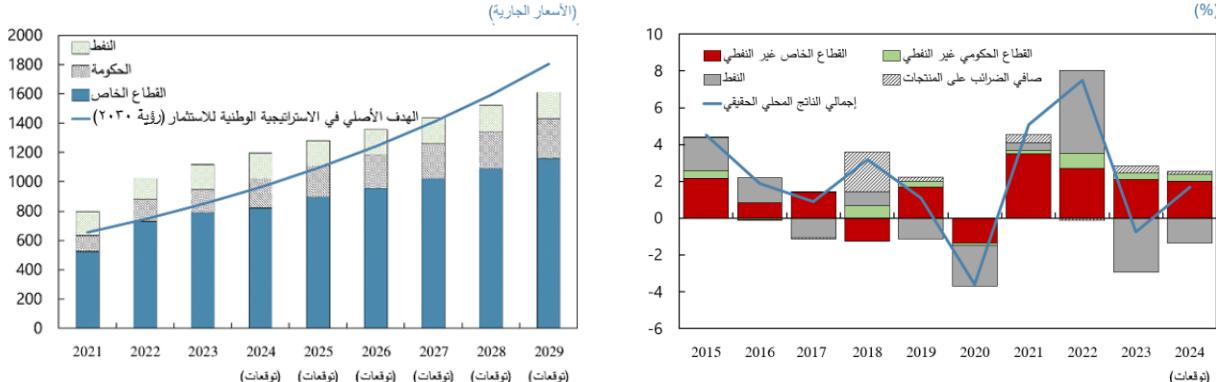
١- تم تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي في ظل اقتصاد المملكة القوي الذي يشهد تحولاً سريعاً بقيادة الدولة نحو النمو غير النفطي (الجدول ٥؛ الشكل البياني ١). وقد تعافى الاقتصاد بقوة من الركود الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، بدعم من أسعار السلع الأولية المرتفعة، وتسارع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تتبعها السلطات في إطار خطة الإصلاحات الطموحة في ظل "رؤية ٢٠٣٠". وبناء على ذلك، بلغ معدل البطالة أدنى مستوىاته على الإطلاق، وتم سد فجوة الناتج، كما تم احتواء التضخم. ويعد مستوى هامش الأمان الخارجية كافياً للحفاظ بصورة موثقة على ربط العملة بالدولار الأمريكي، ورفع البنك المركزي السعودي سعر الفائدة الأساسي بما يتماشى مع دورة التشديد النقدي. ويقوم صندوق الاستثمارات العامة - صندوق الثروة السيادي في المملكة - بدور رئيسي في تنفيذ وتمويل "رؤية ٢٠٣٠". ويبلغ حجم الأصول الذي يديره صندوق الاستثمارات العامة ٧٥٠ مليار دولار أمريكي (٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية ٢٠٢٣، منها ٧٩٪ مستثمرة محلياً. وتصنّف استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في الإحصاءات القومية كاستثمارات خاصة.

**الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية: التطورات المالية الكلية**

تجاور الاستثمار المستويات الأصلية المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، ولكن السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء يفترض نمواً أبطأ في المستقبل.

يشهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تقلبات تبعاً لقرارات الحكومة بشأن إنتاج النفط، بينما لا يزال النمو غير النفطي قوياً.

المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ومؤسسات فيتش وستاندرد آند بورز وموديز، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

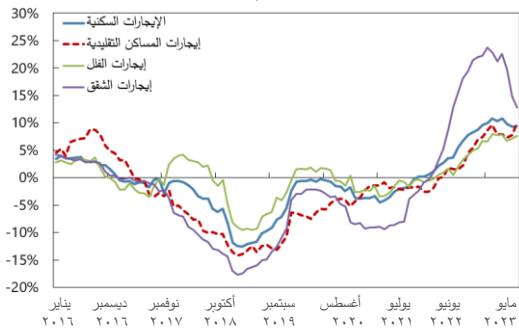
١- عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويستند السيناريو الأساسي لبرنامج تقييم القطاع المالي إلى عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتصنّف استثمارات صندوق الاستثمارات العامة كاستثمارات خاصة.

٢- ويشهد سوق العقارات نمواً سريعاً وهناك دلائل تشير إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار. وقد أدت مبادرة الحكومة لزيادة تملك المساكن من ٤٧٪ إلى ٧٠٪ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ إلى حدوث طفرة في البناء ومنح القروض العقارية، وهو الأمر الذي استمر رغم ارتفاعات أسعار الفائدة. وتشمل الحوافز الخصومات الضريبية، ودعم الائتمان، والضمانات المقدمة لمشتري المساكن للمرة الأولى. وفي نهاية عام ٢٠٢٣، تجاوزت نسبة تملك المساكن بالفعل ٦٠٪، مع دعم أكثر من ٧٠٪ من القروض العقارية المستحقة. و الجاري أيضاً تنفيذ عدد كبير من مشروعات العقارات والبنية التحتية الكبرى (المشروعات الضخمة/العملقة). ورغم أن المؤشرات الرسمية لأسعار العقارات لا تُظهر أي بوادر واضحة على حدوث فورة في النشاط الاقتصادي، فإن البيانات الرسمية لا تمثل بدقة التطورات الآنية للأسعار بسبب تقادم التصنيف، وعدم دقة التصنيف، والتأخير الزمني الكبير في إدخال

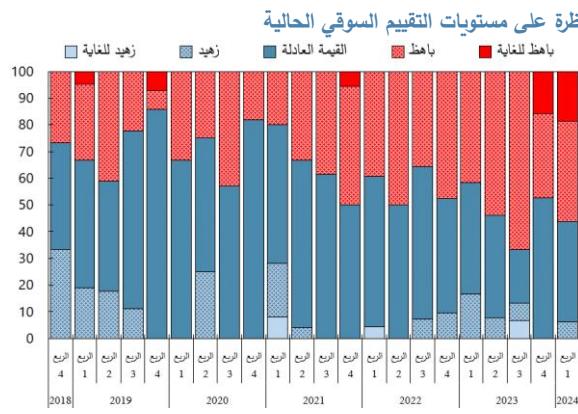
بيانات المعاملات (الشكل البياني ٢، الملحق الأول). وتوضح البيانات التي جمعها مقدمو القروض العقارية (التي لم يتم تصحيح حجمها أو جودتها) حدوث ارتفاع كبير في متوسط أسعار صفقات العقارات السكنية، وتشير البيانات الاستقصائية إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار العقارات التجارية.

#### الشكل البياني ٢ - المملكة العربية السعودية: تطور أسعار العقارات

**تكلفة الإيجارات آخذة في الارتفاع.**  
**مؤشر أسعار المستهلك: الإيجارات السكنية**  
**(التغير %، على أساس سنوي مقارن)**



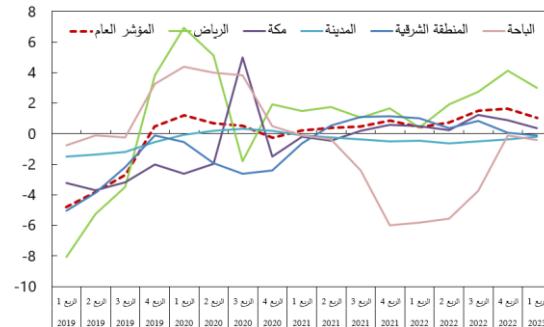
... توضح بيانات المسح حدوث ارتفاع كبير في نسبة المشاركين في المسح الذين يرون أن العقارات التجارية عالية التكلفة.



تشير المؤشرات الرسمية إلى حدوث ارتفاعات طفيفة في الأسعار، مع وجود تباين كبير بين المناطق.

مؤشر أسعار العقارات (٢٠١٤ = ١٠٠)؛ حسب المنطقة، ٢٠١٩-٢٠٢٣

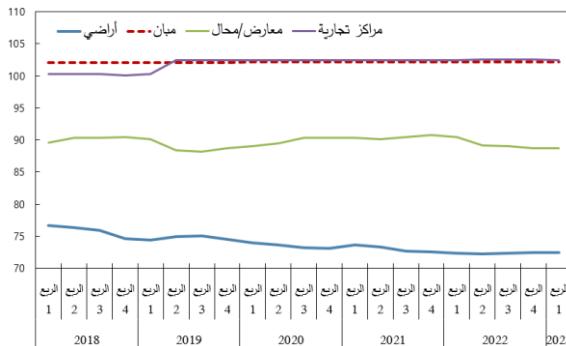
(النسبة المئوية، على أساس سنوي مقارن)



رغم أن المؤشرات الرسمية لأسعار العقارات التجارية تبدو مستقرة أو متباينة...  
...

المؤشرات الفرعية للعقارات التجارية

$$(1 + \epsilon = 2 + 1 \epsilon)$$



المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، والمعهد الملكي للمساحين القانونيين، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

-٣ وفي قطاع الأفراد، يعد متوسط نسب خدمة الدين إلى الدخل مرتفعاً نسبياً ولكن يتجه تدريجياً نحو الانخفاض (الشكل البياني ٣). وهناك ندرة في بيانات الميزانيات العمومية والدخل الخاصة بقطاع الأفراد، ولكن المعلومات الواردة من البنوك توضح أن متوسط نسبة خدمة الدين إلى الدخل يبلغ ٤٠٪ تقريباً. وتزيد نسبة القرض إلى القيمة في نحو ١٥٪ من القروض العقارية عن الحد الأقصى الذي حددته البنوك المركزية السعودية في نوفمبر ٢٠١٨ وهو ٩٠٪.

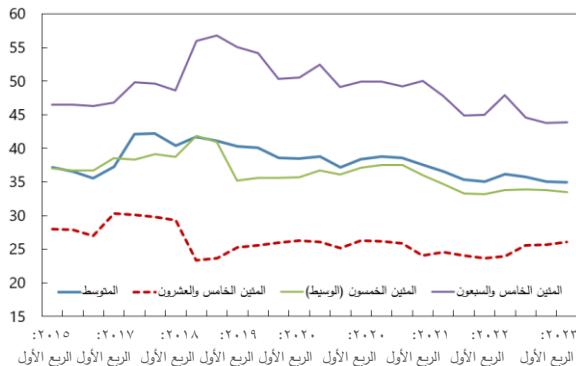
- ٤- وتتمتع الشركات غير المالية بالصلابة في المتوسط، ولكن هناك اختلافات شاسعة بين الشركات (الشكل البياني ٤). ففي المتوسط، تُظهر بيانات الشركات المدرجة في البورصة أن نسبة تغطية الفائدة مرتفعة ونسبة صافي الدين إلى أسهم رأس

المال أقل من ١٠٠٪، مما يشير إلى صلابة هذه الشركات في مواجهة صدمات أسعار الفائدة و/أو الربحية. كذلك تعد نسبة الرفع المالي معتدلة في المتوسط، ولكنها متطرفة في قطاعي السلع الاستهلاكية الكمالية والطاقة. كذلك تشير عينة موسعة من الشركات غير المالية (لا تقتصر على تلك المدرجة في البورصة) - التي تم تحليلها بالتعاون مع المركز السعودي للأعمال - إلى ارتفاع نسبة تغطية الفائدة وانخفاض نسبة صافي الدين إلى أسهم رأس المال في المتوسط. وفي نهاية عام ٢٠٢٢، أظهر نحو ٢٠٪ من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة و٣٠٪ من الشركات غير المالية في العينة الموسعة أن نسبة تغطية الفائدة أقل من واحد صحيح، وهو ما يشير إلى مواطن الضعف المحتملة. وفي كل عينة، بلغت نسبة الدين المعرض للخطر (أي نسبة مجموع الدين المستحق على الشركات التي تقل نسبة تغطية الفائدة فيها عن واحد صحيح) ١٠٪.

### الشكل البياني ٣ - المملكة العربية السعودية: الديون العقارية المستحقة للبنوك على قطاع الأفراد

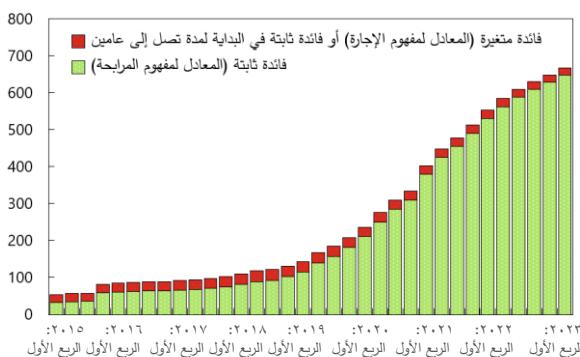
... وظلت نسبة خدمة الدين إلى الدخل عند إنشاء القروض مستقرة نسبياً عند ٤٠٪ تقريباً في المتوسط.

نسبة خدمة الدين إلى الدخل على القروض العقارية الجديدة (%)، المتوسط المرجع بالبنوك حسب قيمة القروض العقارية)



... وأسعار الفائدة ثابتة على ٩٧٪ من القروض العقارية.

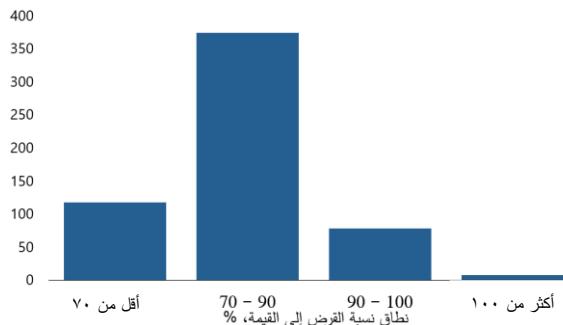
القروض العقارية المصرفية القائمة حسب نوع الفائدة (مليارات الريالات السعودية)



تتراوح نسبة القرض إلى القيمة بين ٧٠٪ و٩٠٪ في نحو ٦٥٪ من القروض العقارية المقدمة من البنوك...

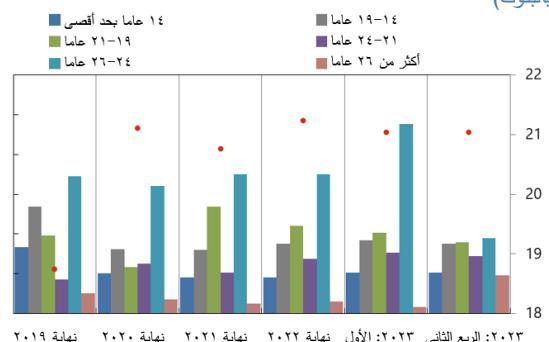
قروض العقارات السكنية حسب نسب القرض إلى القيمة، الربع الثاني من ٢٠٢٣

(بمليارات الريالات السعودية)



آجال الاستحقاق البالغة ٢٥ سنة أو أقل تشكل أكثر من ٩٥٪ من القروض العقارية الجديدة المقدمة من البنوك...

آجال استحقاق القروض العقارية المصرفية الجديدة (%) (المقياس الأيسر)، عدد السنوات (المقياس الأيمن، المتوسط المرجع بالبنوك)



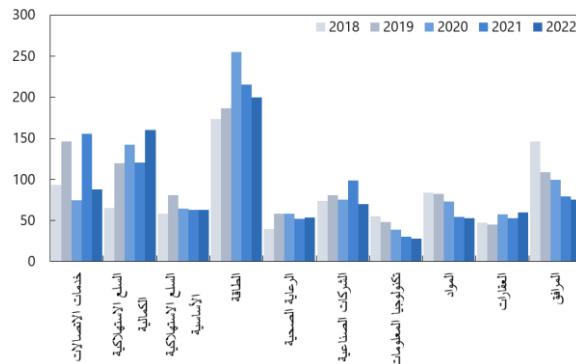
المصادر: البنك المركزي السعودي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: القروض التي تزيد نسبة القرض إلى القيمة فيها عن ٩٠٪ تشمل القروض الصادرة بموجب برنامج "ضمانت"، والقروض التي تم تقديمها قبل تحديد الداد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة، والقروض التي يتم تحديث نسبة القرض إلى القيمة فيها طوال مدة القرض. وعند حساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل، يمكن إضافة الدعم إلى الدخل.

#### الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: أداء الشركات غير المالية والقدرة على خدمة ديونها

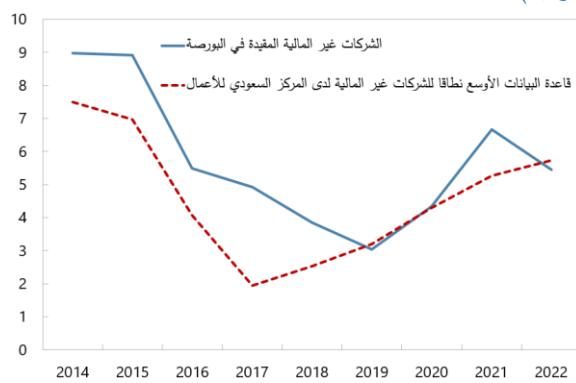
... ولا تزال نسبة الرفع المالي في هذه الشركات معندة في المتوسط، ولكنها مرتفعة في قطاعي الطاقة والسلع الاستهلاكية.

الرفع المالي للشركات غير المالية: نسبة مجموع الدين إلى حقوق الملكية (المتوسط، %)



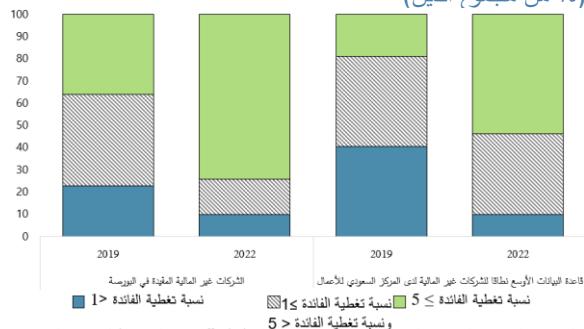
توضح مجموعة بيانات موسعة عن الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المسماة المغلقة ارتفاع نسبة تعطيلية الفائدة بسبب ارتفاع الأرباح.

نسبة تعطيلية الفائدة (الوسيط)



شكل الديون المعرضة للخطر ١٠٪ من مجموع الديون، لكل من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة والشركات غير المالية في العينة الموسعة.

توزيع مجموع الدين للشركات غير المالية (% من مجموع الدين)



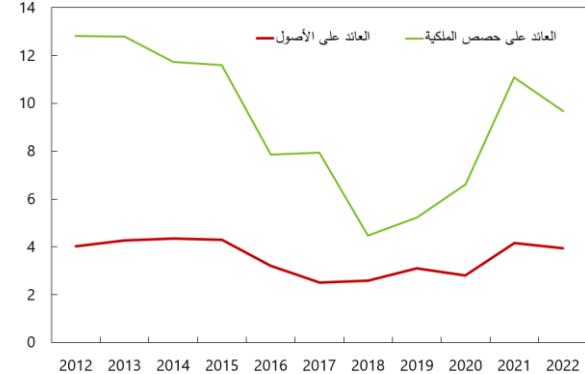
المصادر: مؤسسة S&P Capital IQ، والمركز السعودي للأعمال، وحسابات بناءً على صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: ١ تشمل عينة الشركات المدرجة في البورصة ٢٦٠ شركة غير مالية، يشكل مجموع إيراداتها في المتوسط سنويًا، وبالتالي لا تمثل جميع الشركات السعودية. وفي عام ٢٠٢٢، احتوت هذه العينة على ٣٨٢٣ شركة غير مالية يشكل مجموع أصولها ٢٠.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (لا تشمل أرامكو). وقد تم إجراء هذا التحليل بالتعاون مع المركز السعودي للأعمال.

٢ تُعرف نسبة تعطيلية الفائدة بأنها نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مصروفات الفوائد. ويتم استبعاد القيم المتطرفة (-١٠٠٪ و +١٠٠٪) للشركات غير المالية المدرجة في البورصة.

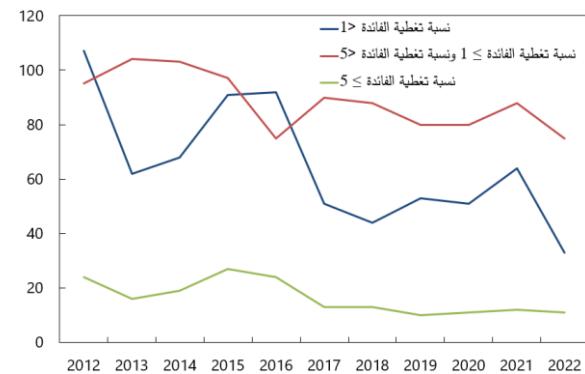
تحسن ربحية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة في السعودية منذ عام ٢٠١١ ...

أداء العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (الوسيط، %)



بعد وسط نسبية صافي الدين إلى أسهم رأس المال أقل من ١٠٠٪، مما يشير إلى صلابة الشركات غير المالية المدرجة في البورصة في مواجهة صدمات أسعار الفائدة و/أو الربحية.

نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية للشركات غير المالية المدرجة في البورصة (الوسيط، %)



أظهر نحو ٢٠٪ من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة و٣٠٪ من الشركات غير المالية في مجموعة البيانات الموسعة أن نسبة تعطيلية الفائدة أقل من واحد صحيح. وتظهر مجموعة البيانات تحسناً في نسب تعطيلية الفائدة في فترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ مقارنة بما كانت عليه قبلها.

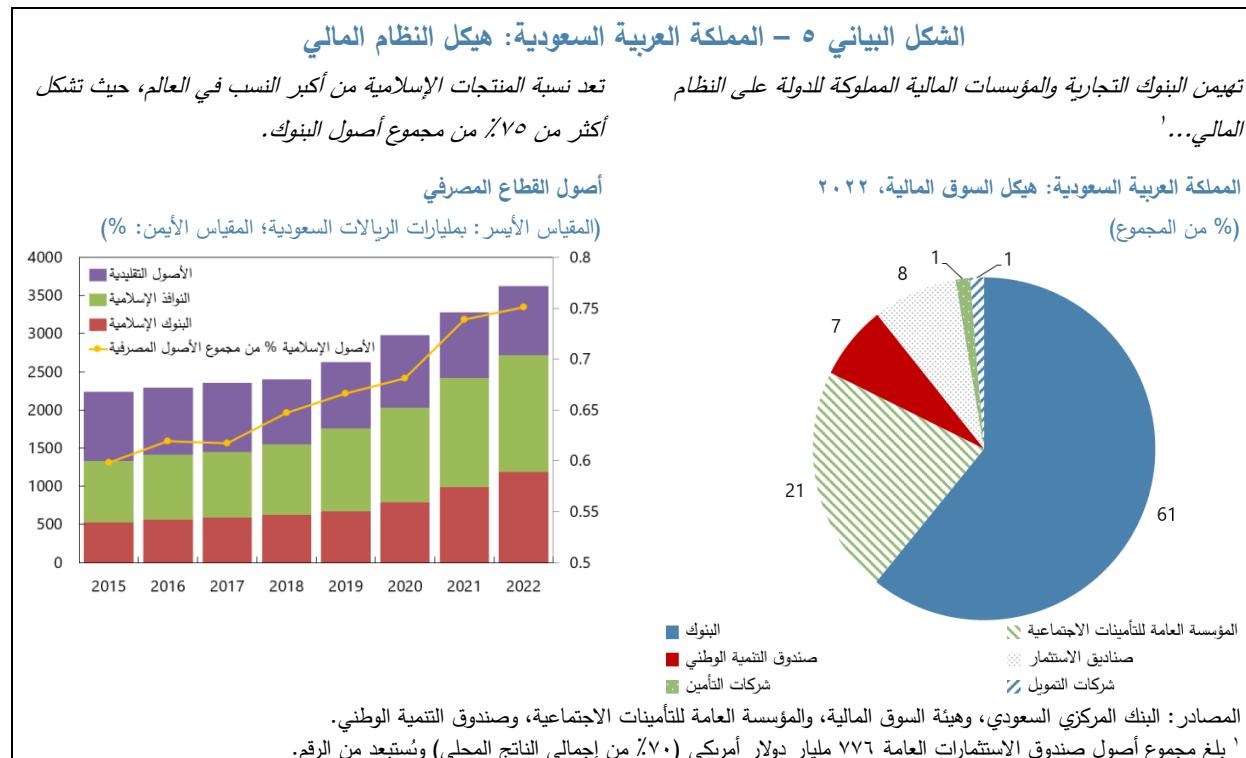
توزيع نسبة تعطيلية الفائدة (%) (نسبة الشركات)



## باء - هيكل القطاع المالي

٥- يعد النظام المالي السعودي متوسط الحجم (١٤٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢)، وتهيمن عليه البنوك التجارية (٨٧٪ من إجمالي الناتج المحلي) والمؤسسات المالية المملوكة للدولة (الجدول ٦، والشكلان البيانيان ٥ و٦). وكان هناك ٢٧ بنكاً تجاريًا، منها ١١ بنكاً تم تأسيسها محلياً وتشكل ٩٨٪ من أصول البنوك، و١٦ بنكاً تعد فروعًا لبنوك أجنبية. وتعد جميع البنوك المحلية جزءًا من مجموعات مصرفيّة وبعضها مملوکة للحكومة.<sup>١</sup> وهناك ثلاثة بنوك محلية (١٦٪ من أصول القطاع المصرفي) تسيطر عليها بنوك تم تأسيسها في بلدان أجنبية. وهناك تركيز كبير في القطاع المصرفي، حيث تشكل أصول أكبر بنكين ما يقرب من نصف أصول القطاع، وتشكل أصول أكبر خمسة بنوك ٧٤٪ من أصول القطاع وتصنف باعتبارها بنوكاً مؤثرة على النظام المالي المحلي. وتشكل أصول صندوق التقاعد المملوک للدولة (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) ٣١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تشكل أصول ١٢ صندوق تأمين مملوک للدولة – تعمل تحت مظلة صندوق التنمية الوطنية – ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتشكل أصول صناديق الاستثمار ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن شركات التأمين والتمويل صغيرة. وتساهم شركات التمويل بنحو ٤٪ من مجموع القروض العقارية وعادة ما تتبع قروضها العقارية للشركة السعودية لإعادة التمويل المملوکة لصندوق الاستثمارات العامة والخاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي. وهناك قطاع ناشئ للتقنية المالية ولكنه سريع النمو. ولا تشمل الأرقام المذكورة أعلاه صندوق الاستثمار العام.

٦- وتعد نسبة المنتجات الإسلامية في البنوك السعودية من أكبر النسب على مستوى العالم. فأكثر من ٧٥٪ من مجموع أصول البنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشكل ٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٢.



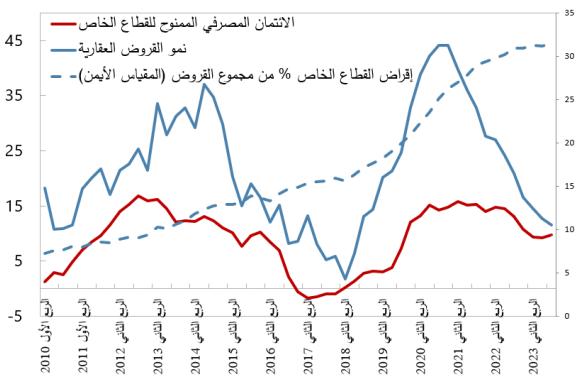
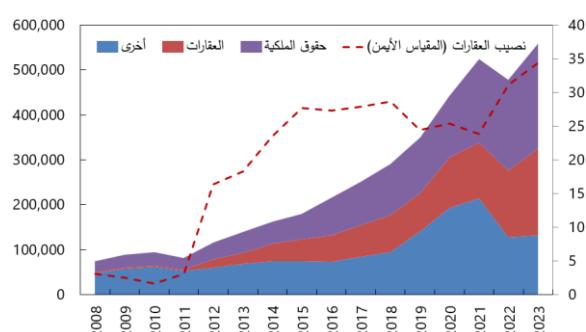
<sup>١</sup> تمتلك الحكومة (بما في ذلك من خلال صندوق الاستثمار العام والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) حصصاً تتراوح بين ٤٪ و٤١٪ في بنوك محلية، و٩٧,٢٣٪ في أحد البنوك غير المؤثرة على النظام المحلي.

## الشكل البياني ٦ - المملكة العربية السعودية: تمويل البنوك وصناديق الاستثمار للاقتصاد الحقيقي

... إلى جانب المشاركين في أسواق رأس المال مثل صناديق الاستثمار وصندوق التقاعد المملوک للدولة.

يقوم صندوق الاستثمارات العامة وصناديق التنمية والبنوك التجارية بتمويل التحول الاقتصادي ...

المملكة العربية السعودية - صناديق الاستثمار العامة والخاصة  
(ملايين الريالات) (%)



المصادر: البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية.

-٧ وتحتفل "رؤية ٢٠٣٠" استراتيجيات وأهدافاً شاملة لتطوير القطاع المالي، الذي تم إطلاقه في ٢٠١٨، إلى تكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص (بما في ذلك بدعم من صندوق التنمية الوطني وصندوق الاستثمارات العامة)، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة (المصادر التمويل البديلة)، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي (مدخرات التقاعد، وغيرها)، مع الحفاظ على الاستقرار المالي. وتم إطلاق استراتيجية للتقنية المالية في منتصف عام ٢٠٢٢، تهدف إلى جعل المملكة رائدة في مجال التقنية المالية على مستوى العالم، بدعم من الهيئة الت Roweby التجريبية التشريعية للبنك المركزي السعودي ومختبر التقنية المالية التابع لهيئة السوق المالية.

-٨ ويشهد تمويل التنمية إصلاحات كبيرة، مما يؤدي إلى زيادة الروابط مع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

- تم إنشاء صندوق التنمية الوطنية في عام ٢٠١٧ كأحد الكيانات القابضة القانونية غير المساهمة الخاضعة لإشراف مجلس إدارة. وتتبع الصناديق الوزارات التنفيذية ذات الصلة، في حين يكفل صندوق التنمية الوطنية بالإشراف على أدائها والنهوض بها وتمكينها من تحقيق أولويات التنمية والأهداف الاقتصادية في إطار "رؤية ٢٠٣٠". وقد أطلقت الصناديق القديمة استراتيجية جديدة، بعضها ينطوي على التحول من الإقراض المباشر إلى التمويل بالجملة، وتقديم التمويل المشترك وأدوات الدعم للبنوك التجارية ومقرضي شركات التمويل (على سبيل المثال، صندوق التنمية العقارية، الجدول ٢). وقد تم إنشاء العديد من الصناديق الجديدة لدعم القطاعات ذات الأولوية. ولا توجد رقابة احترازية مستقلة على صندوق التنمية الوطنية والصناديق التابعة لها، على الرغم من أهميتها للقطاع المالي وتعرضها لمخاطر الائتمان. ولم تنشر هذه الصناديق حساباتها المالية منذ عام ٢٠٢٠، وينشأ عنها التزامات احتمالية على كيانات سيادية. وفي الوقت الحالي، يتم تمويل الصناديق بصورة حصريّة من الميزانية والموارد الذاتية - مما يحد من مخاطرها على الاستقرار المالي. ومع ذلك، يهدف صندوق التنمية الوطنية إلى التحول إلى مؤسسة متكاملة لتمويل التنمية والسعى إلى الحصول على التمويل من السوق.

- يستثمر صندوق الاستثمارات العامة في الكيانات التجارية المحلية (مثلاً البنوك، والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، والمطورين)، وكذلك في المشروعات الحكومية الضخمة/العملاقة (مثلاً نيوم) التي يدعمها أيضاً القطاع المالي. وقد تأسست الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في عام ٢٠١٧ لتوفير دعم السيولة لسوق القروض العقارية (عمليات الاستحواذ على المحافظ أو التمويل المباشر قصير الأجل). وفي عام ٢٠٢٢، قامت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري بإعادة تمويل ٣,٥٪ من مجموع القروض العقارية، وتهدف إلى إعادة تمويل ٢٠٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

## الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: صناديق التنمية التي تعمل تحت مظلة صندوق التنمية الوطني

		صناديق التنمية	سنة التأسيس
		صناديق تم تأسيسها في السابق	
١	١٩٧٤	صندوق التنمية العقارية	REDF
٢	١٩٧٤	الصندوق السعودي للتنمية	SDF
٣	١٩٧٤	صندوق التنمية الصناعية السعودي	SIDF
٤	١٩٧٢	بنك التنمية الاجتماعية	SDB
٥	١٩٦٥	صندوق التنمية الزراعي	ADF
٦	٢٠٠٠	صندوق تنمية الموارد البشرية	HRDF
		صناديق تم تأسيسها مؤخراً	
٧	٢٠٢٠	بنك التصدير والاستيراد السعودي	EXIM
٨	٢٠٢١	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	SME
٩	٢٠٢١	صندوق التنمية السياحي	TDF
١٠	٢٠٢١	صندوق الفعاليات الاستثماري	EIF
١١	٢٠٢١	الصندوق الثقافي	CDF
١٢	٢٠٢١	صندوق البنية التحتية الوطني	NIF

المصدر: صندوق التنمية الوطني.

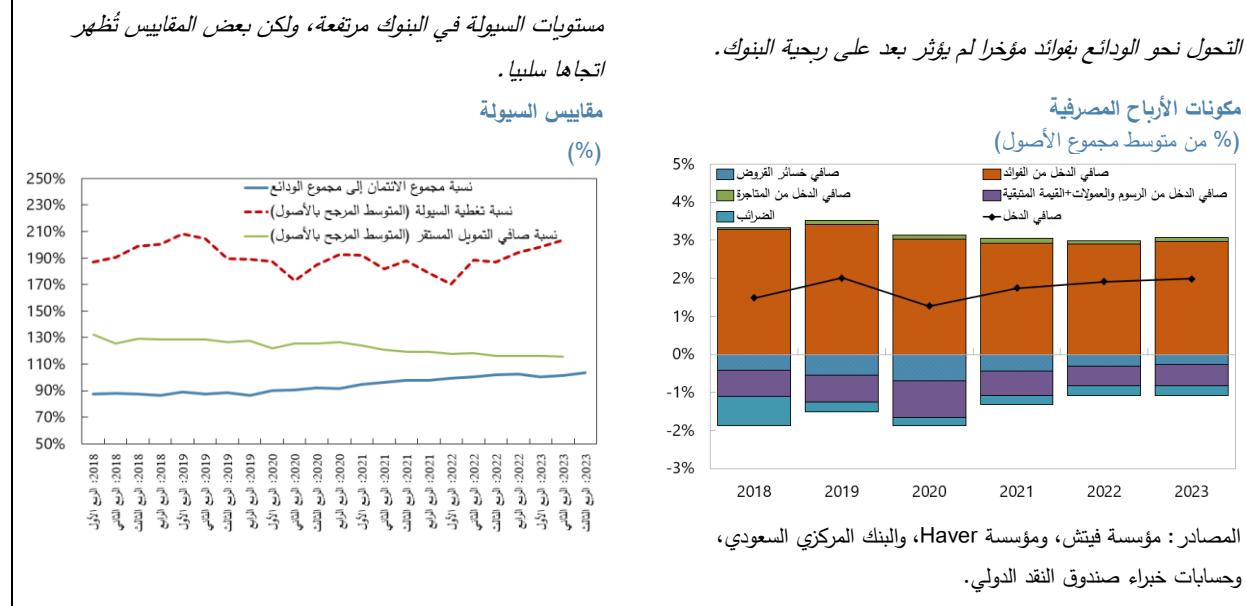
-٩ ويساعد تطوير سوق رأس المال في تنويع خيارات التمويل طويل الأجل. وأصبحت سوق الأسهم السعودية سابع أكبر سوق في العالم بعد الطرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية (شركة النفط المملوكة غالباً أسمها للدولة) في عام ٢٠١٩، كما أدت زيادة الأوزان في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسوق الصاعدة إلى جذب مزيد من المستثمرين الأجانب. وتشمل عمليات جمع الدين إصدار سندات سيادية، وإصدار صكوك وسندات خضراء من جانب صندوق الاستثمارات العامة، وإصدار صكوك من جانب الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري. وفي الوقت الحالي، لا يُتداول في سوق أدوات الدين المدرجة إلا أربعة إصدارات من سندات الشركات. ويعمل البنك المركزي السعودي، بالتعاون مع هيئة السوق المالية والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، على وضع إطار لسندات الدين المضمونة برهن عقاري. وتبلغ نسبة القروض العقارية المستحقة حالياً ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، وهو حجم من شأنه أن يدعم إنشاء سوق لسندات الدين المضمونة برهن عقاري.

## تقييم المخاطر النظامية

### ألف - تقييم المخاطر الرئيسية والأساليب والسيناريوهات

- ١٠ يمتنع القطاع المصرفي بمستوى جيد من رأس المال (١٩,٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣)، وينظر انتدال نمو الائتمان وإن ظل سريعاً، وانخفاض القروض المتغيرة، وقوة الربحية (الجدول ٧). كذلك تبدو مؤشرات السلامة المالية أفضل مقارنة بالبلدان النظيرة في مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ١٢). وبعد ائتمان الشركات هو أكبر فئات الأصول (٤٠٪ من مجموع الائتمان في نهاية عام ٢٠٢٣)، وارتفعت القروض العقارية المنحوة للأفراد بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، برغم انطلاقها من قاعدة منخفضة (الشكلان البيانيان ٦ و١٣). ويساعد النمو الائتماني القوي في إبقاء نسبة القروض المتغيرة منخفضة عند ١,٥٪. وفي مطلع ٢٠٢٣، ألغيت بالكامل التأثير التنظيمية المرتبطة بمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتي بدأ تطبيقها عام ٢٠٢٠ (تأجيل سداد القروض وبرامج الإقراض المضمون). وتتساهم قاعدة كبيرة من الودائع بدون فوائد في ربحية البنوك (الشكلان ٧ و١٤). وفي سياق ارتفاع أسعار الفائدة، تحولت الودائع مؤخراً من ودائع بدون فوائد إلى ودائع بفوائد - وهو اتجاه قد يستمر بسبب زيادة المعرفة المالية، وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

**الشكل البياني ٧ - المملكة العربية السعودية: مقاييس الربحية والسيولة في البنوك (٢٠٢٣-٢٠١٨)**



- ١١ وتعزز مستويات السيولة في البنوك مرتفعة، ولكن بعض المقاييس تظهر اتجاهها سلبياً. فمع سرعة نمو محفظة القروض العقارية، وزيادة متوسط آجال استحقاق القروض المصرفية، ونمو الائتمان الكلي بمعدل أسرع من نمو الودائع، تُظهر نسبة صافي التمويل المستقر اتجاهها تنازلياً (ولكنها لا تزال أعلى من الحد الأدنى التنظيمي البالغ ١٠٠٪ في جميع البنوك)، في حين أن النسبة غير المرجحة للقروض إلى الودائع تتجه نحو الارتفاع. وارتفعت ودائع الكيانات الحكومية كنسبة من مجموع الودائع، مما يعكس زيادة الاعتماد على التمويل الحكومي وال الحاجة إلى توسيع مصادر التمويل لدعم نمو الائتمان في المستقبل. إن نقص

السيولة في الأسواق الثانوية للسندات السيادية يشكل مخاطر سيولة لا ترصدها بدقة نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

- ١٢ - ويتم رصد المخاطر التي تواجه البنوك السعودية بدقة من خلال المناهج التقليدية لإعداد نماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتتسم معظم الأصول المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بخصائص تشبه الديون، وهي عكس خصائص الأسهم. وتشكل عقود المراقبة/مراجعة السلع الأولية ٨٩٪ من الأصول المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (الجدول ٣). وهيكل السداد في هذه العقود يشبه هيكل سداد القروض التقليدية بأسعار فائدة ثابتة، وتتلاشى أي مخاطر سوقية من خلال الشراء وإعادة البيع المتزامن للسلعة الأساسية. أما عقود الإيجارة/إيجارة المنتهية بالتملك فتشكل ٩٪ من الأصول المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهيكل السداد في هذه العقود يشبه هيكل سداد القروض العقارية بأسعار فائدة متغيرة أو غيرها من أنواع عقود التأجير التقليدية (مثل عقود تأجير السيارات). وتشكل حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح أقل من ٥٪ من مصادر تمويل القطاع المصرفي.

### الجدول ٣ - المملكة العربية السعودية: الأصول وعمليات التمويل المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حسب النوع

١ إقراض العملاء حسب نوع العقد المتواافق مع أحكام الشريعة، الربع الأول ٢٠٢٣

(%)	(ملايين الريالات السعودية)	
١٠٠	٢٠٣١٩٦٩	مجموع القروض الممنوحة للعملاء
٥٣	١٠٧٦٢٠٢	المراقبة
٣٦	٧٣٢٦٤٩	مراجعة السلع/التورق
٩	١٨٧٣٧٥	إيجارة/إيجارة المنتهية بالتملك
٢	٣٢٠٩٦	أخرى

١ مصادر التمويل حسب النوع، الربع الأول ٢٠٢٣

(%)	(ملايين الريالات السعودية)	
١٠٠	٢١٦٠٣٢٨	مجموع التمويل/الخصوم
٧	١٥٢٦٦٧	حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح
٢١	٤٥٢٧٠٩	أشكال التمويل الأخرى المدرة للائد (المراقبة، ومراجعة السلع، وغيرهما)
٦٠	١٢٨٨١٨٨	التمويل غير المدر للائد (الحساب الجاري، والوديعة)
٢	٤٩٧٤٥	الstocks المصدرة
٥	١١٦٧٧٩	التمويل/الخصوم بين البنوك
٥	١٠٠٢٣٩	جميع الخصوم الأخرى

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

<sup>١</sup> تشمل البنوك والنواخذة الإسلامية.

- ١٣ - وهناك عدة عوامل تساعد في التخفيف من مخاطر الائتمان في محفظة القروض العقارية سريعة النمو. فمعظم القروض العقارية بأسعار فائدة ثابتة (ما يحد من مواطن تعرض المقترضين لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة) مع حق الرجوع الكامل على المقترض (ما يحد من الحواجز التي تشجع على التوقف الاستراتيجي عن السداد). ويشكل موظفو الحكومة حوالي

٨٠٪ من المفترضين الأفراد (من المرجح أن يكون الدخل مستقرًا في فترات الانكماش الاقتصادي)، وتقيد التقارير بأن معظم القروض العقارية تُسدد عن طريق تحويل الراتب (أي الخصم المباشر من الراتب).

١٤ - وقد بذلت السلطات جهوداً جديرة بالثناء للتخفيف من المخاطر الناجمة عن سرعة نمو سوق العقارات، وينبغي استكمال هذه الجهود بتحسين عملية إعداد البيانات. وتضع لائحة البنك المركزي السعودي بشأن مبادئ التمويل المسؤول للأفراد الصادرة في مايو ٢٠١٨ حدوداً قصوى لنسبة خدمة دين المقترض إلى دخله؛ وينص نظام الحجز العقاري على إتاحة حق الرجوع الكامل على المقترض، كما ينص على منح القضاة سلطة نقل ملكية العقار إلى مقام القرض العقاري في حالة توقف المقترض عن السداد، وتعمل مكاتب الائتمان ومنصات تقنية المعلومات على جمع البيانات عن مشتري المساكن والمطورين وسوق الإيجار. وللحذر من مخاطر النشاط الحاد في سوق العقارات، تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والشركة الوطنية للإسكان وصندوق الاستثمارات العامة بجمع معلومات عن الطلب على المساكن بهدف التوفيق بين عرض المساكن الجديدة والطلب عليها. ومع ذلك، جاري تنفيذ عدد كبير من مشروعات العقارات والبنية التحتية الكبرى، ويستمر الإعلان عن مشروعات جديدة. إن حجم المشروعات وما تتطوّر عليه من تعقد يمكن أن يؤدي إلى تناقص الموارد وحدوث فترات تأخير (على سبيل المثال بسبب معايرة تصميم المشروعات) مما قد يؤدي إلى نقص موارد بعض المطورين والمقاولين من الباطن. ونظراً لأهمية القطاع المالي في تمويل هذه الأنشطة، فمن المهم أن يكون لدى اللجنة الوطنية للاستقرار المالي – المسئولة عن متابعة الاستقرار المالي – القدرة على الحصول على بيانات حديثة وعالية الجودة. ونظراً لأن المؤسسات الرئيسية تعد جميعها جزءاً من الحكومة السعودية أو تابعة لها، يتعين على السلطات استكشاف السبل التي تضمن التبادل المنتظم للمعلومات التي يسترشد بها البنك المركزي السعودي في تحليل ما ينشأ من مواطن ضعف ومخاطر نظامية. وتحث السلطات أيضاً على التعجيل بعملية معالجة ثغرات البيانات المتبقية في إطار المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات والمتعلقة بمواطن الضعف والروابط والتداعيات.<sup>٢</sup>

١٥ - واستخدم فريق برنامج تقييم القطاع المالي أدوات تحليلية مختلفة لقياس إمكانية تعرض القطاع المصرفي للصدمات. ويتركز اختبار القدرة على تحمل ضغوط الملاوة حول السيناريو الأساسي الوارد في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويعطي السيناريو السلبي المخاطر العالمية والمحلية (الملحق الثاني)، وتم استخلاصه من النموذج المالي الكلي العالمي الذي أعدد صندوق النقد الدولي (الشكلان ٨ و ١٥، والملحق الثالث). ويُظهر السيناريو السلبي ركوداً عالمياً يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط. وبسبب انكماش إيرادات المالية العامة النفطية، هناك تباطؤ حاد في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، كما يشهد إجمالي الناتج المحلي غير النفطي انكمشاً حاداً. ويؤدي الركود وانخفاض أسعار الطاقة على مستوى العالم إلى انخفاض التضخم وأسعار الفائدة الأساسية. وفي ظل زيادة التقلبات المالية، يؤدي ارتفاع علاوة المخاطر إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم والعقارات.<sup>٣</sup> وقد تم النظر في مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في ظل سيناريو "متطلبات رئيس المال الإضافية"، يتزامن مع السيناريو السلبي في جميع المتغيرات باستثناء سعر الفائدة الأساسية الذي يرتفع بشكل حاد في عام ٢٠٢٤. ولقياس مخاطر السيولة، أجرى فريق برنامج تقييم القطاع المالي تحليلات للتدفقات النقدية، كما أجرى تقييمات لنسبة تغطية السيولة لدى

<sup>٢</sup> يوضح [التقرير السادس](#) لمبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات أن المملكة العربية السعودية تتأخر إلى حد كبير عن ركب البلدان الأخرى في مجموعة العشرين في جمع ونشر بيانات الحسابات المالية والميزانية العمومية.

<sup>٣</sup> ينظر السيناريو السلبي أيضاً في المخاطر التي تنتقل إلى البنوك عن طريق انخفاض إيرادات النفط، مثل الاضطرابات في الطاقة الإنتاجية للنفط بسبب الصراعات الإقليمية أو الهجمات الإلكترونية، وانخفاض الأسعار بسبب التحول المناخي.

البنوك ونسبة صافي التمويل المستقر في ظل سيناريوهات أكثر حدة من الاختبارات التي تستخدمها الجهات التنظيمية. وقد تم استكمال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتحليل الحساسية، بما في ذلك المتعلق بمخاطر التركز. وكذلك تم تحليل الشركات غير المالية المدرجة في البورصة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات السلبية في الأرباح وتکاليف الاقتراض.

- ١٦ - وواجه تحليل المخاطر النظامية العديد من التحديات المتعلقة بالبيانات، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والعدوى. فقد كانت السلسل الرزمية لنسب القروض المتغيرة، ومعدلات التغير تحديداً، شديدة التقلب - خاصة على مستوى محافظ البنوك - ولا تغطي أي فترات ركود كبيرة. وعلاوة على ذلك، لم تتوافر البيانات الجزئية عن الأسر والشركات غير المالية. وقد واجه الفريق هذه التحديات بإجراء اختبارات حساسية باستخدام معدلات التغير الخاصة بالمحفظة بالإضافة إلى السيناريو السلبي. وقد أدى عدم توافر بيانات حول مستويات التعرض للمخاطر بين البنوك والمؤسسات المالية المملوكة للدولة والمؤسسات المالية غير المصرفية، وبيانات المعاملات بين القطاعات، ومستويات تعرض البنوك لمخاطر المشروعات الضخمة/العملقة إلى الحد من نطاق تقييم مخاطر العدوى والتركيز.

#### **باء - اختبارات قدرة البنوك على تحمل الضغوط**

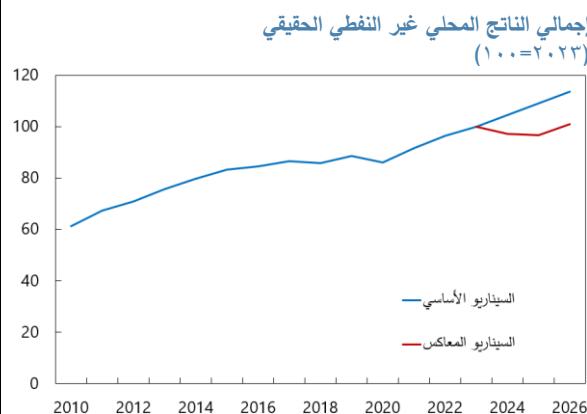
- ١٧ - تشير اختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاعة إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بالصلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية الحادة. وباستخدام إطار زمني مدته ثلاثة سنوات، أجريت الاختبارات على الأحد عشر بنكا سعوديا في يونيو ٢٠٢٣، باستخدام المعدل الأدنى للعائد المقبول على رأس المال الإلزامي (٨٪ لنسبة مجموع رأس المال، و٤,٥٪ للأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي)، بالإضافة إلى الرسوم الإضافية للبنوك المؤثرة على النظام المحلي، ومتطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.<sup>٤</sup> وفي السيناريو الأساسي، أكدت الاختبارات قوة مراكز رأس المال الأولية والربحية العالية في البنوك (الشكل البياني ١٦). وفي السيناريو السلبي، تخفض نسبة رأس المال بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية عن السيناريو الأساسي - ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع خسائر الائتمان - معبقاء العائد المقبول أعلى من معدله الأدنى في جميع البنوك. وفي الوقت نفسه، وفي سيناريو متطرف لمتطلبات رأس المال الإضافية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، يتراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى بدرجة طفيفة في بنك واحد فقط من البنوك غير المؤثرة على النظام المحلي. وعند تفسير هذه النتائج، ينبغي النظر في التحديات المتعلقة بالبيانات السابق ذكرها.

<sup>٤</sup> بسبب سرية متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، لا يتم الكشف عن المعدل الأدنى للعائد المقبول.

### الشكل البياني ٨ - المملكة العربية السعودية: السيناريوهات الاقتصادية الكلية

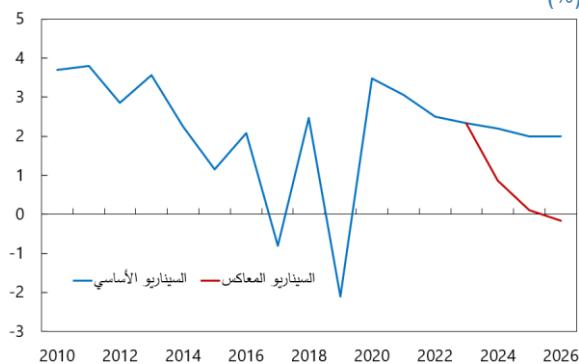
... مما يؤدي إلى انكماش إيرادات المالية العامة، وتباطؤ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وإنكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.<sup>١</sup>

يُظهر السيناريو السلبي ركوداً عالمياً يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط (بنسبة ٥٠٪ عن السيناريو الأساسي)...<sup>٢</sup>



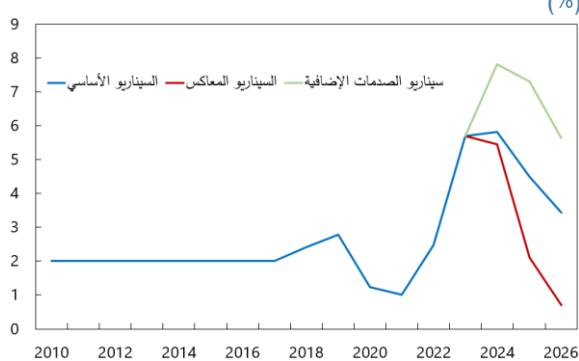
يؤدي الركود وانخفاض أسعار الطاقة على مستوى العالم إلى انخفاض التضخم وأسعار الفائدة الأساسية.

تضخم مؤشر أسعار المستهلك (%)



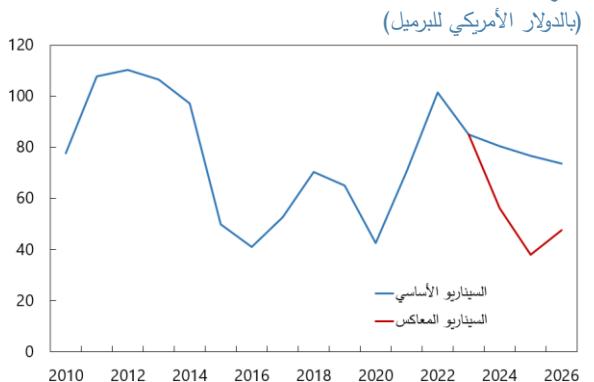
هناك سيناريو "متطلبات رأس المال الإضافية" ينذر في مخاطر حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الأساسية، حيث تتزامن جميع المتغيرات الأخرى مع السيناريو السلبي.

المملكة العربية السعودية: سعر الفائدة الأساسية (%)



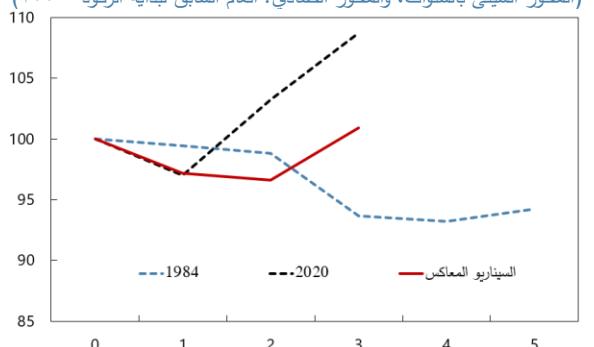
يُظهر السيناريو السلبي ركوداً عالمياً يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط (بنسبة ٥٠٪ عن السيناريو الأساسي)...<sup>٣</sup>

سعر النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل)



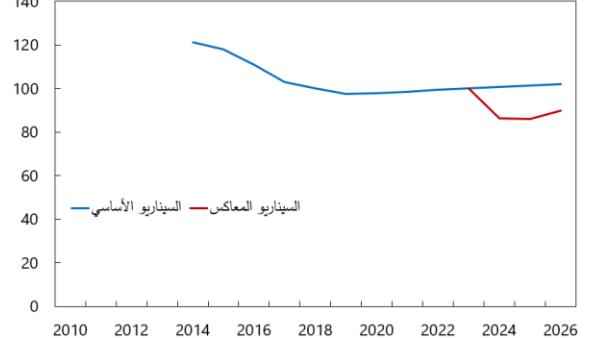
بعد حجم الانكمash في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مماثلاً لما كان عليه أثناء الجائحة ولكن مع تعاف أبطأ.

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي خلال فترات الضغوط السابقة (المحور السيني بالسنوات، والمحور الصادي: العام السابق لبداية الركود = ١٠٠)



في ظل زيادة التقلبات المالية، يؤدي ارتفاع علوة المخاطر إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم والعقارات.<sup>٤</sup>

مؤشر أسعار العقارات (١٠٠ = ٢٠٢٣)



المصادر: مؤسسة Haver وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> النمو التراكمي على مدار عامين يقل عن مستوى في السيناريو الأساسي بمقدار انحرافين معياريين ويقل عن الوسط الحسابي بمقدار ٢,٣ انحراف معياري.

<sup>٢</sup> يستخدم هذا السيناريو مؤشر أسعار العقارات الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء. ويتناول تحليلاً حساسية احتمال التغير المنقوص لنمو الأسعار. ولا تتوفر تنبؤات السيناريو الأساسي لأسعار العقارات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبدلاً من ذلك، ففترض أن معدل النمو في السيناريو الأساسي يساوي متوسط معدلات النمو خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠١٩.

- ١٨ - ويشير تحليل الحساسية أيضاً إلى صلاة البنوك، كما يقدم رؤى متعمقة حول مواطن الضعف المحتملة (الشكلان البيانيان ١٧ و ١٨). وقد أظهرت محفظة الشركات غير المالية أعلى مساهمة في خسائر الائتمان بسبب حجمها الكبير وارتفاع خسائرها المتوقعة من القروض المتعثرة. وإلى جانب السيناريو السلبي، تم إجراء اختبار عكسي لقياس القدرة على تحمل الضغوط وأشار إلى أن الارتفاع الدائم في معدلات التغير في محفظة الائتمان ككل بمقدار ٩-٥ نقاط مئوية إضافية من شأنه أن يفرض ضغوطاً على ملاءة القطاع المصرفي ككل. وتشير اختبارات الحساسية الأخرى إلى صلاة البنوك في مواجهة انخفاض أسعار المساكن، والخدمات القطاعية التي تواجه الشركات، وتقييم محفظة الأوراق المالية بالكامل حسب سعر السوق. وإذا ارتفعت تكلفة التمويل (بجانب السيناريو السلبي المتضمن ارتفاع أسعار الفائدة) - على سبيل المثال بسبب زيادة التحول من الودائع بدون فوائد إلى الودائع بفوائد - يمكن أن يتراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في ثلاثة بنوك غير مؤثرة على النظام المحلي (بنحو ١٥٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي على أساس إجمالي)، بينما يظل أعلى من معدله الأدنى عبر القطاع المصرفي ككل.

- ١٩ - وتشير اختبارات القدرة على تحمل ضغوط السيولة إلى أن البنوك تتمتع عموماً بقدرة موازنة كافية لإدارة ضغوط السيولة - رغم أن بعض البنوك قد تواجه ضغوطاً على السيولة في السيناريوهات الأكثر تطرفاً - بينما تكشف عن وجود تركيز كبير في التمويل. وقد شملت الاختبارات نفس البنوك المحلية الأحد عشر، باستخدام الحد الأدنى التنظيمي البالغ ١٠٠٪ لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر باعتباره المعدل الأدنى للعائد المقبول. وعند النظر في أكثر الحالات حدة، حيث يحدث تسرب للودائع وتخفيض لقيمة السندات السيادية، تبين أن نسبة تغطية السيولة الكلية انخفضت من ١٨٩٪ إلى ١٠٨٪ - مع تراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في ثلاثة بنوك - وانخفضت نسبة صافي التمويل المستقر من ١١٥٪ إلى ٩٩٪ - مع تراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في سبعة بنوك (الشكلان البيانيان ١٩ و ٢٠) - مما يعكس الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل لزيادة دعم الإقراض طويلاً الأجل. ويبلغ النقص الكلي في السيولة في أشد السيناريوهات حدة ٠٠,٨٪ و ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، على الترتيب. ويكشف تحليل التسرب الكبير للودائع عن وجود تركيز كبير في التمويل.

- ٢٠ - ويعمل البنك المركزي السعودي على تحديث منهج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وينبغي عليه استكماله بتحسين جمع البيانات ومراقبة التركزات الكبيرة والنظر في إعداد النماذج الهيكلية-الجزئية-الكلية لمخاطر الائتمان. وكذلك يعمل البنك المركزي على وضع إطار لاختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة القائمة على السيناريوهات - يتبع مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الخاص بتصنيف القروض ورصد المخصصات - وتحديث نماذج اختبارات القدرة على تحمل ضغوط السيولة. وللمساعدة في تقييم معدلات التغير أثناء التحول الهيكلي في المملكة، ينبغي للبنك المركزي السعودي النظر في استكمال منهج الاقتصادقياسي بدمج البيانات الجزئية للأسر والشركات غير المالية ووضع إطار لمراقبة مستويات تعرض النظام المالي لمخاطر مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى (الضخمة/العملاقة). وأفاد البنك المركزي السعودي بأنه يجمع بالفعل معلومات عن التركيز الكبير في التمويل. وينبغي على البنك المركزي السعودي إعادة النظر بشكل دوري في مدى ملائمة الافتراضات المستخدمة لنسبة تغطية السيولة ومعدل تسرب الودائع.

## جيم - الترابط

- ٢١ - تبدو مخاطر انتقال العدوى بين البنوك المحلية وعبر الحدود منخفضة. وتعد مستويات التعرض للمخاطر بين البنوك المحلية كل محدودة مقارنة برأس المال البنوك (٣,٦٪ من رأس المال، الشكل البياني ٢١). وباستخدام المنهجية الواردة في دراسة (Espinosa Vega and Sole ٢٠١٠) - حيث كانت وحدة التحليل هي القطاع المصرفي ككل في كل بلد - فإن مخاطر

انتقال العدوى عبر الحدود تبدو أيضاً منخفضة، نظراً لأن أي قصور في أي من القطاعات المصرفية الأجنبية لن يؤدي إلى قصور القطاع المالي السعودي.

- ٢٢ - وينبغي أن تعجل السلطات بالجهود الجارية لدمج تحليل العدوى/الترابط في إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومراقبة المخاطر النظامية. وفي سياق النظام المالي المحلي سريع التطور، ينبغي على السلطات معالجة الفجوات المتعلقة بالبيانات، ومراقبة مخاطر انتقال العدوى بين البنوك، والمؤسسات المالية المملوكة للدولة (بما في ذلك صندوق التنمية الوطني) والمؤسسات المالية غير المصرفية، ونشر النتائج - إلى جانب نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط - في تقرير الاستقرار المالي. وينبغي تسريع الجهود التي تهدف إلى تنفيذ توصيات مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات المتعلقة بالحسابات القطاعية والإحصاءات المصرفية الدولية.

#### د- قطاع الشركات

- ٢٣ - تتمتع الشركات غير المالية المدرجة في البورصة في المتوسط بالصلابة في مواجهة صدمات الأرباح وتکاليف الاقتراض. ففي ظل الصدمات الحادة المتزامنة التي تتعرض لها الأرباح وأسعار الفائدة، ينخفض وسيط نسبة تعطية الفائدة بشكل حاد ولكنه يظل أعلى من واحد صحيح (الشكل البياني ٢٢). ويرتفع الدين المعرض للخطر بشكل كبير في القطاع الاستهلاكي وقطاع العقارات والقطاع الصناعي.

### الرقابة على القطاع المالي

#### ألف - سياسات السلامة الاحترازية الكلية

- ٤ - يعمل إطار السلامة الاحترازية الكلية للمؤسسات بشكل جيد - بمستوى عالٍ من التعاون الفعلي بين الهيئات - ولكن ينبغي أن تنظر السلطات في توسيع نطاق اختصاصها. والبنك المركزي السعودي هو السلطة المعنية بسياسات السلامة الاحترازية الكلية والرقابة على البنوك وشركات التمويل. وتعمل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي - التي تضم البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة المالية وهيئة التأمين (اعتباراً من مايو ٢٠٢٤) والمركز الوطني لإدارة الدين - على توسيع نطاق الاستقرار المالي ليشمل المؤسسات التي تشرف عليها هيئة السوق المالية وهيئة التأمين التي أنشئت مؤخراً. ومع ذلك، لا توجد رقابة احترازية على صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له، كما أن تبادل البيانات محدود. ورغم أن السلطات تتعاون في لجان مختلفة، فإن التوصيات التي قد تقدمها اللجنة الوطنية للاستقرار المالي بشأن الصناديق سيعين رفعها إلى أجهزة صنع القرار غير الأعضاء في اللجنة. وفي ظل الإطار الحالي، قد يكون هناك ما يعيق رغبة السلطات وقدرتها على تقديم توصيات إلى صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له، وخاصة إذا كانت هذه التوصيات تتعارض مع أهداف "رؤية ٢٠٣٠" الأوسع نطاقاً. ولتعزيز تحليل السلامة الاحترازية الكلية، يتبع على السلطات ضمان الحصول على بيانات صندوق التنمية الوطني بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب. ومن المفيد أيضاً في الفترة المقبلة وضع صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له تحت سلطة رقابية مستقلة، وتزداد أهمية هذا الأمر في ظل تحول صندوق التنمية الوطني حالياً إلى مؤسسة متكاملة لتمويل التنمية.

- ٥ - واتخذت السلطات إجراءات جيدة للتعاون، ينبغي نشرها - إلى جانب عناصر أخرى - في استراتيجية السلامة الاحترازية الكلية. وفي البنك المركزي السعودي، هناك فصل واضح بين المهام المتعلقة بالاستقرار المالي والرقابة المصرفية عند

استخدام أدوات السلامة الاحترازية. ويتم التسويق بين أعضاء اللجنة الوطنية للاستقرار المالي في إطار لجان فرعية محددة. ويمكن أن يؤدي نشر وثيقة لاستراتيجية السلامة الاحترازية الكلية إلى رفع مستوىوعي العام، ومواجهة ظاهرة "الانحياز للسكون"، وتهيئة الجمهور لتخفيض أدوات السلامة الاحترازية الكلية. وينبغي أن تصف هذه الوثيقة أهداف السياسات الوسيطة، وأن تربط هذه الأهداف بأدوات السلامة الاحترازية الكلية. ويمكن أن تقوم هذه الوثيقة بشرح إجراءات السياسات، وكيفية تحطيم السلطات لاستخدام أدواتها، والمؤشرات التي يُترشّد بها في صنع القرارات.

- ٢٦ وينبغي تعزيز مراقبة المخاطر النظامية، ومعالجة الفجوات المتعلقة بالبيانات. ولتقييم قنوات انتقال آثار الصدمات المحتملة ورصد مواطن الضعف الناشئة، ينبغي على البنك المركزي السعودي إجراء تقييم منظم للترابط والمعلومات المتعلقة بتوزيع الأسر والشركات غير المالية. وينبغي أن تشتمل بيانات توزيع القروض العقارية على دين الأسر (على سبيل المثال نسبة خدمة الدين إلى الدخل، ونسبة الدين إلى الدخل المتاح، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي) وخصائصها (على سبيل المثال مشتري المساكن للمرة الأولى مقابل مشتريها للمرة الثانية، والعمر). وينبغي أيضاً تسريع العمل الجاري لإصلاح منهجية مؤشر أسعار العقارات، بما في ذلك دعم إنشاء ونشر مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف (مثل نسبة السعر إلى الدخل، ونسبة السعر إلى الإيجار)، والتي تعد أدوات مفيدة لقياس النشاط الحاد الذي يمكن أن تشهده أسواق العقارات.

- ٢٧ ومن شأن تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية أن يفيد صلابة النظام المالي. وتوجد مجموعة شاملة إلى حد ما من أدوات السلامة الاحترازية الكلية تحت تصرف المملكة العربية السعودية. وقد أضيف هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية إلى مجموعة أدوات البنك المركزي السعودي في عام ٢٠١٦، ولكن تم تحديده دائمًا عند مستوى صفر٪ ولم يتم تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية الأخرى منذ قيام البنك المركزي السعودي بإصدار مبادئ التمويل المسؤول في عام ٢٠١٨.

- الوقت المناسب لقيام البنك المركزي السعودي بإنشاء هامش رأسمالي قابل للاستخدام من خلال تغيير إطار هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية إلى "موجب ومحابي". ويرغب إطار الهامش الرأسمالي الموجب والمحايد لمواجهة التقلبات الدورية بتصعيدها ببداية أزمة مصرية، مما يتاح مستوى أساسياً من الصلابة، أي أداة لاستخدام رأس مال البنوك عند مواجهة أزمة يمكن أن تحد من قدرة البنوك على مواصلة تمويل الاقتصاد الحقيقي.<sup>٥</sup> وهناك مبرر قوي لوجود هامش رأسمالي يمكن استخدامه: فهناك حاجة إلى استمرار الائتمان في ظل السعي إلى تحقيق "رؤية ٢٠٣٠"؛ كما يتعين على البنوك - نتيجة ربط العملة - التكيف مع التغيرات في السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية المحلية. وعندما تحقق البنوك أرباحاً أو تمتلك هامش أمان رأسمالية طوعية - كما هو الحال في المملكة العربية السعودية - تكون تكلفة بناء هامش الأمان بسيطة عادة.

- بموجب الإطار الحالي "الصافي والمحايد"، يمكن أيضًا زيادة هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية من منظور آني (الشكل البياني ٩). ورغم تراجع نمو الائتمان مؤخرًا، فإنه لا يزال قوياً وقد يرتفع مع انخفاض أسعار الفائدة؛ ويميل الحساب الجاري إلى التقلبات الكبيرة، وتشير أسعار معاملات المساكن نموا سنويًا ثالثي الرقم، وتتسنم معايير الإقراض العقاري بالتساهيل إلى حد ما دعماً لأهداف "رؤية ٢٠٣٠".

- ينبغي إعادة تقييم معايير السلامة الاحترازية للإقراض التي وضعها البنك المركزي السعودي لحماية صلابة الأسر في مواجهة الصدمات. ويعود الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل مرتفعاً مقارنة بمستوياته على الصعيد الدولي، حيث

<sup>٥</sup> لا تتضمن مباديء بازل الأساسية المحدثة (أبريل ٢٠٢٤) أي تفاصيل بشأن طريقة إنشاء رأس المال القابل للاستخدام، ولكنها تذكر رأس المال الإلزامي للقطاعات.

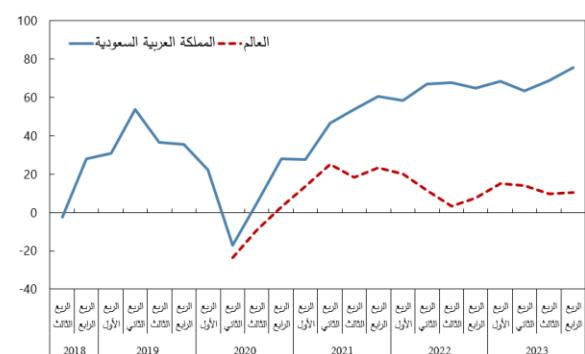
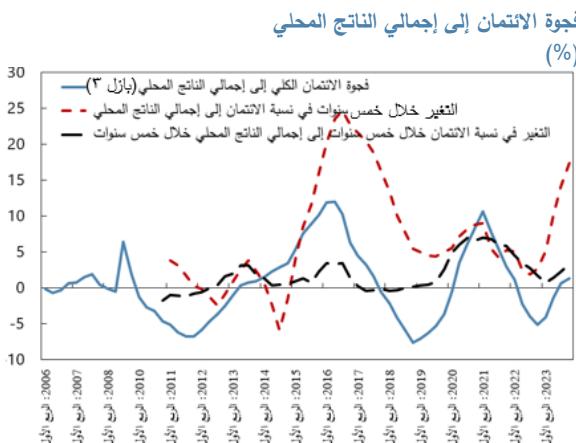
يبلغ ٦٥٪ من الدخل مع دعم القروض العقارية (الجدول ٤)، كما تتجاوز نسبة الدين إلى الدخل ٥٠٪ و ٦٠٪ لدى نسبة كبيرة من المقرضين. كذلك يعد الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة مرتفعاً نسبياً حيث يبلغ ٩٠٪ في حالة مشتري المسارك للمرة الأولى (٩٥٪ بموجب برنامج "ضمانت"). وستكون هناك حاجة إلى تطبيق حدود أشد، وخاصة إذا ظل نمو الائتمان قوياً (أو ارتفع مجدداً). ولكن لتجنب التغيرات غير المقصودة في سوق الإسكان، ينبغي تعديل الحدود تدريجياً.

### الشكل البياني ٩ – المملكة العربية السعودية: مواطن الضعف واسعة النطاق

تشير الفجوة العقائدية لنسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي والمقاييس الائتمانية الأخرى للمخاطر النظامية إلى مرحلة الصعود في الدورة الائتمانية.

يتضح من بيانات مسح قطاع البناء تنفيذ "رؤية ٢٠٣٠".

**مؤشر نشاط البناء**  
(صافي الرصيد %)

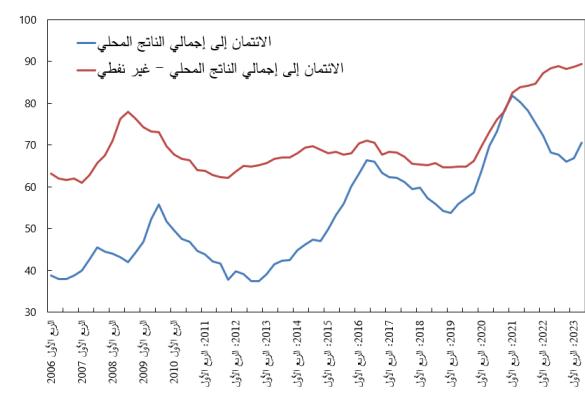


تعد نسبة خدمة الدين إلى الدخل مرتفعة في نسبة كبيرة من القروض العقارية الجديدة المقدمة من البنوك.<sup>١</sup>

ارتفعت نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ما يقرب من ٩٠٪.



الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي (%)



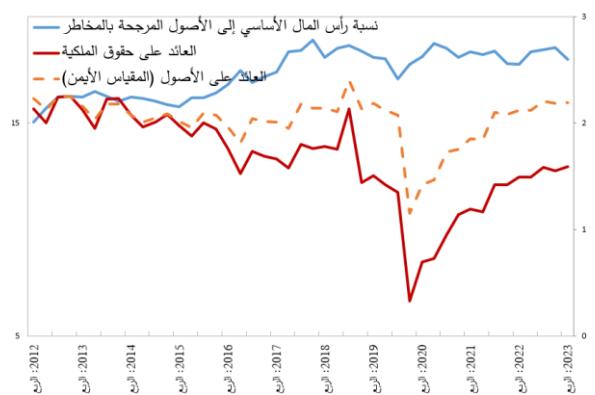
## الشكل البياني ٩ – المملكة العربية السعودية: مواطن الضعف واسعة النطاق (تممة)

قامت البلدان التي اعتمدت مؤخرًا إطاراً الهامش الرأسمالي الموجب والمحابي المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية بتحديد نسبته بين ٥٪ و٢٪.

تتمتع البنوك بالربحية ومتلك هامش رأسمالية طوعية كبيرة تسهل تطبيق نسبة هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية.

البلدان التي اعتمدت إطاراً الهامش الرأسمالي الموجب والمحابي المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية (%) (%)

١,٠	لاتفيا	١,٥	أرمينيا
١,٠	ليتوانيا	١,٠	أستراليا
١,٥	نيوزيلندا	١,٠	الجمهورية التشيكية
٢,٠	هولندا	٠,٥	قبرص
١,٠	سلوفينيا	١,٠	إستونيا
١,٠	جنوب إفريقيا	١,٠	هونغ كونغ
٢,٠	السويد	١,٥	أيرلندا
٢,٠	المملكة المتحدة	١,٠	جورجيا



المصادر: البنك المركزي السعودي، والمعهد الملكي للمساحين القانونيين، وهيئة السوق المالية، دراسة (٢٠٢٤)، Miettinen and Nier (٢٠٢٤)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> تقدم أكبر ثلاثة بنوك مجتمعة حوالي ٨٠٪ من القروض العقارية الجديدة.

<sup>٢</sup> في نيوزيلندا، من المقرر أن يدخل قرار إنشاء هامش رأسمالي لمواجهة التقلبات الدورية حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٢٨.

## الجدول ٤ – المملكة العربية السعودية: وسيط مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقرض

الاقتصادات المتقدمة									الوسيلة
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان		بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية							
الحد الأقصى	منتصف النطاق	الحد الأدنى	الحد الأقصى	منتصف النطاق	الحد الأدنى	الحد الأقصى	منتصف النطاق	الحد الأدنى	
٥٠	٤٢	٣١,٥	٥٠	٤٥,٧٥	٤٠	٥٥	٥٣,٧٥	٥٢,٥	الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل
٨٠	٨٠	٧٥	٨٥	٨٠	٧٥	٩٠	٨٠	٧٠	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة

المصدر: قاعدة بيانات سياسات السلامة الاحترازية الكلية لدى صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الجدول الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل والحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة في البلدان التي تقوم بإبلاغ المقاييس القائمة على المقرض في المسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي حول مقاييس السلامة الاحترازية الكلية في عام ٢٠٢١ باستخدام صافي الدخل في نسبة خدمة الدين إلى الدخل. ويشير الحد الأدنى إلى وسيط الحدود الدنيا لنطاق مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقرض في البلدان المعنية، ويشير الحد الأقصى إلى وسيط الحدود القصوى لنطاق مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقرض في البلدان المعنية. ويشير منتصف النطاق أيضاً إلى وسيط النقطة الوسطى بين الحدود الدنيا والحدود القصوى في البلدان المعنية.

## باء – الرقابة والتنظيم في القطاع المالي

٢٨ – يطبق البنك المركزي السعودي إطاراً تنظيمياً ورقابياً موحداً على نظامه المختلط من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تقدم أيضاً منتجات إسلامية (النواخذة الإسلامية). ويستند الإطار إلى مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة، ويتضمن المعايير ذات الصلة من المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وقد أجرى فريق

تقييم القطاع المالي تقييمًا على أساس مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة ومراجعة مركزة على أساس المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي.<sup>١</sup>

## التقييم على أساس مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة

-٢٩- في السنوات الأخيرة، تم تحقيق الكثير من التقدم في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للبنوك في المملكة، ويجري الإعداد لإجراء مزيد من التحسينات. وتشمل التحسينات التي أجريت مؤخرًا نظام البنك المركزي السعودي (٢٠٢٠)، ونظام مكافحة غسل الأموال (٢٠١٧)، والقواعد التنظيمية المتعلقة بمعالجة المخاطر الناشئة مثل الاحتيال المالي والمخاطر السيبرانية. وتعتمد السلطات استخدام مشروع نظام مراقبة البنوك الجديد لزيادة تعزيز الإطار. وانتهت المشاورات العامة بشأن مشروع النظام في أوائل عام ٢٠٢٣، حيث تنظر السلطات في الآراء التقييمية التي وردت - وستثبت نتائج برنامج تقييم القطاع المالي فائدتها في إعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام وزيادة اتساق الإطار مع مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة. وتجرى مراجعة وتحديث كافة القواعد التنظيمية المتعلقة بإطار تطوير السياسات المصرفية الذي وضعه البنك المركزي السعودي (٢٠٢١). ومن المهم تسريع هذه العمليات نظرًا للتغيرات الكبيرة التي تشهدها بيئه التشغيل، ومعايير المحاسبة، ومعايير اتفاقية بازل ومبادئها التوجيهية، والممارسات الرقابية الدولية.

-٣٠- إن مسؤولية البنك المركزي السعودي عن الرقابة المصرفية منصوص عليها بوضوح في النظام، رغم أن الحفاظ على أمن البنوك وسلامتها ليس تكليفاً صريحاً أو أساسياً. ويتمتع البنك المركزي السعودي بصلاحية القيام بالعديد من الوظائف الرقابية ولكنه لا يتمتع حتى الآن بمجموعة كاملة من الصلاحيات، مثل: (١) معايرة الشروط الاحترازية والتقارير الرقابية بما يتناسب مع أنماط المخاطر والأهمية النظامية، و(٢) مراجعة ورفض الشروط الاحترازية المتعلقة بمقترنات نقل حصة الملكية والسيطرة الكبيرة في البنوك، و(٣) اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وفرض العقوبات استناداً إلى تقدير الجهات الرقابية، قبل حدوث مخالفة قانونية أو تنظيمية، و(٤) الوصول إلى مجالس إدارات البنوك والمجموعات المصرفية وإداراتها وموظفيها وسجلاتها، و(٥) مراجعة أنشطة الشركات الأم والشركات المنسبة للشركات الأم.

-٣١- والمجال متاح لتعزيز الاستقلالية التشغيلية للبنك المركزي السعودي، وإطار المسائلة، والشفافية، والحماية القانونية. وتتضمن التحسينات الرئيسية تحديد المعايير المؤهلة للمحافظ ونواب المحافظ، وتحديد الأسباب التي تؤدي إلى عزلهم أثناء وجودهم في مناصبهم، وزيادة شفافية عملية تعيين وعزل المحافظ ونواب المحافظ وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي. ويشترط النظام حصول البنك المركزي السعودي على موافقة مسبقة من الوزير أو مجلس الوزراء في عدة مراحل من الرقابة المصرفية، كما يمنح الوزير، بموافقة مجلس الوزراء، صلاحية إعفاء البنك من بعض أحكام النظام في ظروف استثنائية - وفي الحالتين، يتم الانبعاث من الاستقلالية التشغيلية للبنك المركزي السعودي. وينبغي تعزيز الحماية القانونية للبنك المركزي السعودي وموظفيه، كما ينبغي توسيع نطاق هذه الحماية لتشمل موظفيه المتقاعدين ووكالاته.

-٣٢- ومن شأن تعزيز الصلاحيات وتحديث القواعد التنظيمية، إلى جانب وضع المبادئ التوجيهية الداخلية، أن يساعد في تعزيز عمليات الترخيص، ونقل حصة الملكية والسيطرة الكبيرة، وعمليات الاستحواذ الكبرى من جانب البنوك. وإلى جانب

<sup>١</sup> تضييف المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي بعض المعايير إلى العديد من مبادئ بازل الأساسية، وخمسة مبادئ أساسية إضافية، وهي: (١) معاملة حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح/ أصحاب حسابات الاستثمار؛ و(٢) إطار الحكومة الشرعية؛ و(٣) مخاطر الاستثمار في الأسهم؛ و(٤) مخاطر معدل العائد؛ و(٥) عمليات "النواخذة" الإسلامية.

الحصول على صلاحيات إضافية في تلك المجالات، فإن إضفاء الطابع الرسمي على عمليات التقييم - من خلال تضمين المعايير المعتمد بها التي تأخذ في الاعتبار جميع العناصر المطلوبة بموجب مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة من خلال السياسات وأو المبادئ التوجيهية الداخلية - من شأنه أن يساعد في تبسيط عملية المعالجة، وجعلها شاملة، وتعزيز العناية الواجبة، ووضع المعايير والأسس الازمة لمراجعة ورفض شروط الترخيص وأو الشروط الاحترازية. وبعض العناصر الأساسية التي يتبعها صراحة في هذه العمليات تشمل تحديد المالك المنتقعين والعناية الواجبة بشأنهم، وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك والمجموعة المصرفية، وقدرة البنك المركزي السعودي على الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وإمكانية معالجة البنك والمجموعة المصرفية، وغيرها.

- ٣٣ - ومن شأن تعزيز الصلاحيات أن يساعد أيضاً في ضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية وعقابية في الوقت المناسب. ويتمتع البنك المركزي السعودي أو الوزير أو مجلس الوزراء بسلطة اتخاذ إجراءات تصحيحية عندما يخالف أحد البنوك أي شرط من الشروط المنصوص عليها في النظام أو اللوائح، أو عندما يعتمد أحد البنوك سياسة قد تهدد مستويات الملاءة أو السيولة لديه. وينبغي توسيع نطاق هذه الصلاحيات لتشمل اتخاذ إجراءات تصحيحية وعقابية استناداً إلى تقدير الجهات الرقابية، قبل حدوث مخالفة تنظيمية أو قانونية أو لمواجهة ممارسات غير سلية أو غير آمنة.

- ٣٤ - وسيكون من المفيد مراجعة نطاق تطبيق المنهج القائم على المخاطر الذي يتبعه البنك المركزي السعودي منذ فترة طويلة. ويستخدم البنك المركزي السعودي منهاجاً قائماً على المخاطر، وهو المنهج الذي يتجسد وينعكس في أنشطة ونطاق عمله الرقابي. ويركز تحديد المخاطر الرقابية، وتتفيد الشروط الاحترازية، وإعداد التقارير الرقابية تركيزاً كبيراً على المجموعة المصرفية، ويتبع زيادة التركيز على أمن وسلامة البنك الفردي، وتقييم المخاطر التي تتعرض لها كيانات المجموعة، وتأثيرها على تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المجموعة المصرفية. وينبغي أن تتجه عمليات التفتيش الميداني التي يجريها البنك المركزي السعودي بشكل أكبر نحو الجوانب النوعية، بما في ذلك الحكومة وثقافة المخاطر في البنك، وأن يتم تحسينها من خلال إشراك المراقبين بشكل منهجي مع مجالس إدارة البنوك ولجان مجالس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، لمناقشتهم حول استراتيجية مجلس الإدارة ومناقشة عمليات الفحص الرقابية وعمليات التدقيق الخارجي وملف المخاطر في كل بنك.

- ٣٥ - وتتسق معظم لوائح البنك المركزي السعودي من حيث الجوهر مع معايير اتفاقية بازل، ولكن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات في بعض المجالات الرئيسية. وتعد بعض اللوائح أكثر تحفظاً في بعض المجالات مقارنة بمعايير اتفاقية بازل (مثلاً نطاق الأصول السائلة عالية الجودة في نظام السيولة). ومع ذلك، ينبغي توسيع نطاق تعريف الشركات المنتسبة في قواعد الأطراف ذوي العلاقة، ووضع حدود للأطراف ذوي العلاقة في البنك والكيانات المملوكة للحكومة ذات العلاقة بالمساهمين أصحاب الحصة المسيطرة. وتشمل اللوائح الرئيسية الأخرى التي يتبعها تلك المتعلقة بمخاطر التحويل والمخاطر الفطرية، وإدارة المخاطر، وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في محفظة القروض المصرفية، ومخاطر التشغيل. وتشجع البنك المركزي السعودي على تعزيز مراقبة التعرضات تجاه الكيانات الحكومية والكيانات التجارية المملوكة للحكومة - من منظور مخاطر التركز - لأن هذه التعرضات معفاة من الحدود القصوى للتعرضات الكبيرة، كما أن حجم تعرضات البنك تجاه هذه الكيانات كبير، ومن المتوقع نمو هذه التعرضات في إطار "رؤى ٢٠٣٠".

- ٣٦ - ولفعالية التعاون والتنسيق دور مهم في المملكة العربية السعودية في ظل هيكل القطاع المالي. فهناك ثلاثة وعشرون بنكاً أجنبياً من ثمانية عشر بلداً حاصلة على ترخيص فتح فروع لها (منها ستة عشر بنكاً تعمل حالياً)، كما تدير البنوك السعودية فروعها أو شركات تابعة لها في ثمان بلدان. ويمكن أن تكون الترتيبات الحالية أكثر شمولاً مع السلطات المحلية ذات

الصلة (بما في ذلك هيئة التأمين التي أنشئت مؤخراً) والجهات الرقابية الأجنبية، كما ينبغي توسيع نطاقها لتشمل بقية مناطق الاختصاص المحلية والمضيفة. والأهم من ذلك هو أن الترتيبات ينبغي أن تعزز تبادل البيانات والمعلومات بشكل منتظم واستباقي، وليس تفاعلياً كما هو الحال الآن.

### التقييم على أساس المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي

-٣٧ - في المملكة العربية السعودية، يتم ضمان الامتثال للشريعة الإسلامية - العامل الأهم في الحفاظ على ثقة عملاء البنوك الإسلامية - من خلال إطار للحكومة الشرعية يستند إلى نموذج لامركزي للجنة الشرعية. فلدي كل من البنوك والنواخذة الإسلامية لجان شرعية خاصة بها، وهي مسؤولة عن إصدار الفتاوى، أي الآراء الشرعية حول مختلف جوانب عمليات البنوك والموافقة الشرعية على منتجاتها وخدماتها. وتتمتع المملكة العربية السعودية بما يكفي من الموارد البشرية المطلوبة لضمان التشغيل الفعال لإطار الحكومة الشرعية في قطاع البنوك الإسلامية، بما في ذلك توافر علماء الشريعة.

-٣٨ - ونظراً للبساطة النسبية التي تتسم بها المنتجات الإسلامية في البنوك السعودية، تكون الأهمية النسبية لبعض المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي منخفضة، وخاصة المبادئ المتعلقة بمعاملة حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح ومخاطر الاستثمار في الأسهم. ويتضمن الإطار التنظيمي الحالي للبنك المركزي السعودي أحکاماً تتناول بعض المعايير الأساسية المتعلقة بحسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح وعمليات التوافد الإسلامية ومخاطر الاستثمار في الأسهم، رغم أنها لم تُنفذ بالكامل بعد.

-٣٩ - وتنسق الممارسات التنظيمية والرقابية فيما يتعلق بالحكومة الشرعية مع المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي وينبغي مواصلة تعزيزها بالتوجيهات والإصلاحات الرقابية. وقد بدأ تطبيق لائحة البنك المركزي السعودي بشأن إطار الحكومة الشرعية في الأول من يناير ٢٠٢٣، ويجري البنك مراجعات رقابية دورية لمراقبة الامتثال وتأكيده. ويستخدم البنك المركزي السعودي مجموعة من الأدوات الرقابية تشمل عمليات التفتيش الدورية وعلى أساس الموضوعات، استناداً إلى إطار الرقابة القائم على المخاطر. وتم كذلك مراجعة تقارير التفتيش المتعلقة بإطار الحكومة الشرعية وإدارة مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية، وتقديم أدلة على فعالية الرقابة من جانب البنك المركزي السعودي. واتساقاً مع إطار الحكومة الشرعية، ينبغي أن يوضع البنك المركزي السعودي توجيهات رقابية لإدارة مخاطر السيولة في التوافد الإسلامية بصورة مستقلة، بهدف منع أي تداخل محتمل بين المعاملات الإسلامية والتقليدية إلى جانب تعزيز الاتساق في ممارسات إدارة مخاطر السيولة من جانب التوافد الإسلامية. ولتعزيز الشفافية وانضباط السوق، ينبغي أيضاً تعزيز الإصلاحات المتعلقة بالركيزة الثالثة بما يتسم مع معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

-٤٠ - وينبغي أن يواصل البنك المركزي السعودي جهوده لضمان التنفيذ الفعال للوائح الصادرة مؤخراً. وعلى مدى الائتمان عشر شهراً الماضية، قام البنك المركزي السعودي بتحديث إطاره التنظيمي للخدمات المصرفية المتوقفة مع أحکام الشريعة الإسلامية من خلال سلسلة من اللوائح المعززة التي تغطي بعض المعايير الرئيسية للمبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي. وسيكون من المهم أن يقدم البنك المركزي السعودي توجيهات رقابية للبنوك والنواخذة الإسلامية وأن يستحدث أدوات رقابية لتتمكن مراقبيه من مراقبة وتأكيد التنفيذ الفعال لهذه القواعد التنظيمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على البنك المركزي السعودي ضمان التنفيذ الفعال للوائح المعززة المتعلقة بإدارة مخاطر الاستثمار في الأسهم، وللوائح المتعلقة بالواجبات الاستثمارية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار وعمليات حساب رأس المال المتعلقة بتحويل مخاطر التمويل المتوفّق مع أحکام الشريعة الإسلامية.

## جيم - النزاهة المالية

٤١ - ينبغي أن يواصل البنك المركزي السعودي تعزيز فعالية الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويفيد فهم المخاطر في تخصيص الموارد الازمة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي السعودي. وقد زادت عمليات التفتيش المستهدفة في عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى تحسن مراقبة البيانات المتعلقة بالمخاطر. ومع توسيع نطاق القطاع المالي وتتنوعه، ينبغي أن تواصل السلطات تقييم المخاطر المتغيرة وإعطاء وزن مناسب لأنشطة المالية التي قد تتخطى على مخاطر أعلى. ومما ينبغي أن يسهم في تعزيز فعالية الرقابة إجراء عمليات تفتيش على أساس الموضوعات للتحقق من تنفيذ أهم إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء (مثل تلك المتعلقة بملكية الانتفاع والأشخاص المعرضين سياسيا) والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، إلى جانب فرض عقوبات في حالة عدم الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### دال - إدارة مخاطر السيولة النظامية

٤٢ - حققت السلطات تقدماً كبيراً في إدارة السيولة النظامية. وأدى تعزيز الانضباط المالي في فترات ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف الصلة بين السيولة الزائدة وأسعار النفط (الشكل البياني ١٠)؛ كما أدى تحسين الإطار التنظيمي لأسواق رأس المال إلى توسيع نطاق خيارات التمويل في البنوك؛ وتم تطبيق نسبة تغطية السيولة/ نسبة صافي التمويل المستقر المنصوص عليهما في اتفاقية بازل الثالثة؛ كما تم تحسين أدوات إدارة السيولة وإطار التتبؤ لدى البنك المركزي السعودي. وتحتاج منهجهية سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية في صيغتها المعززة (التي تحد من الحاجة إلى تقدير الخبراء) سعراً مرجعيَاً سوقياً يعكس صورة أكثر وضوحاً عن أوضاع سوق النقد؛ كما تم إنشاء سوق أكثر فعالية لعمليات إعادة الشراء المتوفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتعزيز الإقراض المضمون بين البنوك – وكلها يساعد على احتواء تقلبات أسعار سوق المعاملات بين البنوك.

٤٣ - ورغم أن إطار إدارة السيولة لدى البنك المركزي السعودي قد أثبت فعاليته، يوصى بإدخال التحسينات التالية عليه:

- تحسين إطار الاحتياطي الإلزامي لتشجيع البنوك على استخدامه في إدارة السيولة. وتحقيق الاتساق بين فترات الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي وجداول اجتماعات لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.
- تحسين إطار الضمانات المستخدمة في عمليات السوق المفتوحة. ولمراعاة مخاطر السوق – ودعم الاستكشاف الفعال لأسعار السوق – ينبغي على البنك المركزي السعودي تطبيق خصومات من قيمة الضمانات المؤهلة على أساس آجال الاستحقاق، والتتحول تدريجياً نحو التقييم حسب سعر السوق. ومع نضوج السوق، يمكن للبنك المركزي السعودي النظر في إدراج سندات الدين الخاص (مثلاً سندات الشركات، وسندات الدين المضمونة برهن عقاري، والسندات المغطاة) كضمانات مؤهلة في أوقات الأزمات، مع مراعاة شروط الجودة الصارمة.
- مواصلة استخدام الأدوات القائمة على السوق. في عام ٢٠٢٢، تم تخفيف ضغوط السيولة من خلال ضخ ودائع غير مضمونة من البنك المركزي السعودي وإعادة تدوير أموال وزارة المالية. ولكن بدءاً من عام ٢٠٢٣، يتم طرح الودائع الحكومية في مزادات بأسعار فائدة متغيرة، حيث يعمل البنك المركزي السعودي كوكيل للحكومة.
- تحسين التتبؤ بالسيولة. سينطوي هذا على تحسين الترتيبات المؤسسية مع الكيانات الحكومية لزيادة دقة التتبؤ بالتدفقات المرتبطة بالحكومة، والتي تعد المحرك الأساسي لتقلبات السيولة.

## الشكل البياني ١٠ - المملكة العربية السعودية: السيولة النظامية، والاحتياطي الإلزامي، وإطار الضمانات

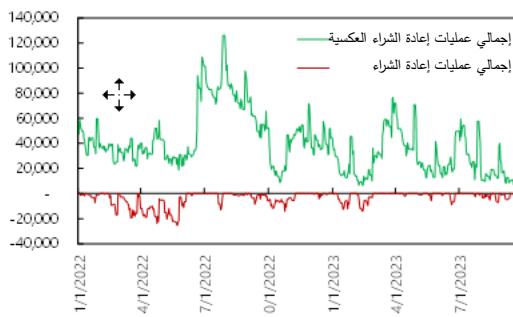
تم تخفيف أزمتي سيولة في عام ٢٠٢٢ عن طريق العمليات المخصصة التي نفذها البنك المركزي السعودي.

سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية والفرق بين سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)



يشير الحجم الكبير للإجمالي عمليات إعادة الشراء المعاكسة مقابل إجمالي عمليات إعادة الشراء في نفس اليوم إلى عدم كفاءة سوق المعاملات بين البنوك وال الحاجة إلى مواصلة تشجيع تداول عمليات إعادة الشراء بين البنوك.

مستوى الاستفادة اليومي للبنوك من تسهيلات إعادة التمويل (بملايين الريالات السعودية)



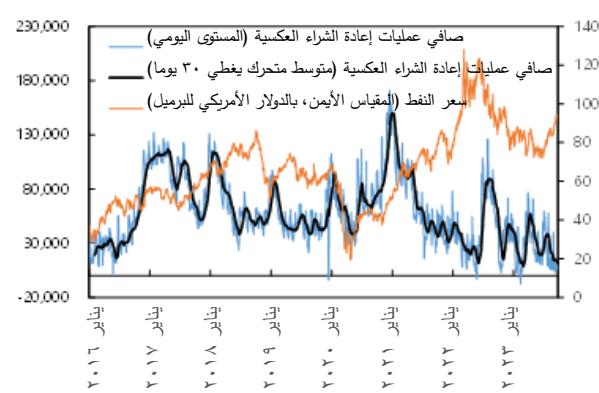
يتم تسعير الأصول الحالية المستخدمة كضمانات مؤهلة لعمليات السوق المفتوحة بالقيمة الاسمية مع تطبيق خصم موحد من قيمة الضمانات عبر آجال الاستحقاق المتبقية.

نسبة الخصم من قيمة الضمان	الأوراق المالية المستوفية للشروط	آجل الاستحقاق الأصلي
أدنى الخزانة الصادرة عن البنك المركزي السعودي	جميع آجال الاستحقاق ( أسبوع / ٤ أسابيع )	٢٪ من القيمة الاسمية
الصكوك الحكومية	جميع آجال الاستحقاق ( ٥ سنوات - سنة )	٢٪ من القيمة الاسمية
سندات التنمية الحكومية	جميع آجال الاستحقاق ( سنتان / ٣ سنوات )	٢٪ من القيمة الاسمية
المرابحة	جميع آجال الاستحقاق	النقدية
الحكومة	السندات المضمونة من الحكومة	جميع آجال الاستحقاق
النقدية	جميع آجال الاستحقاق	١٠٪ من القيمة الاسمية

المصادر: البنك المركزي السعودي، ومسح البنوك التجارية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١. يتم قياس صافي السيولة الزائدة عن طريق صافي عمليات إعادة الشراء المعاكسة (إجمالي عمليات إعادة الشراء المعاكسة - إجمالي عمليات إعادة الشراء).  
٢. لا تتوفر بيانات عن مستويات الاحتياطي الإلزامي يومياً (لا يشترط البنك المركزي السعودي ذلك). "غير متاح" تمثل البنوك التي لم تقدم إجابة صريحة (أكدت فقط على مطلبات البنك المركزي السعودي في هذا الشأن)، وتشير إلى أن هذه البنوك ربما لا تكون على دراية كاملة بالمنافع المحمّلة للالتزام بهذه المطلبات.

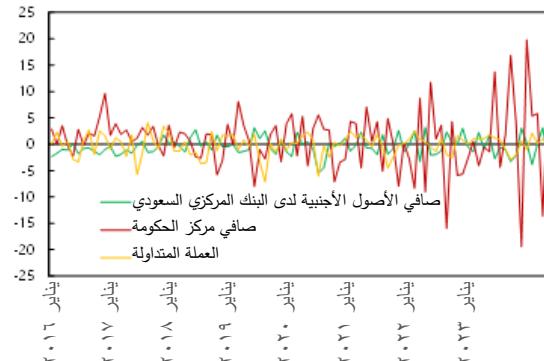
ضعفصلة بين السيولة الزائدة وأسعار النفط، ولكن التقلبات لا تزال قائمة.

صافي السيولة الزائدة (ملايين الريالات السعودية)



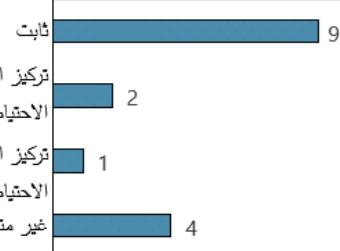
تراجع تقلبات السيولة في الأساس إلى التغيرات في مركز الحكومة الصافي، مما يؤكد ضرورة زيادة دقة التنبؤ بالاتفاقات المرتبطة بالحكومة.

التغير الشهري % في عوامل السيولة المستقلة (التغير % على أساس شهري مقارن)



في مسح أجري في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، أشارت ثلاثة بنوك فقط إلى الاستخدام الفعال لإطار احتساب متوسط الاحتياطيات.

نطء استيفاء متطلبات الاحتياطيات (عدد البنوك التجارية، الإجمالي = ١٦)



٤٤ - ويعمل التطوير المستمر لسوق المعاملات بين البنوك وسوق السندات على دعم تخفيف المخاطر. فرغم وجود سوق لعمليات إعادة الشراء المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بين البنوك، هناك بعض المعوقات الفنية التي يتعين معالجتها (مراجعة تزامن المواعيد النهائية للتسليم والدفع، وخفض الرسوم). وتتمتع السوق بالقدرة على النمو والعمل كأداة إضافية لامتصاص صدمات السيولة - من خلال تسهيل إدارة البنوك لمخاطر الطرف المقابل. ولدعم الجهود الجارية لتطوير خيارات التمويل طويل الأجل، يمكن للسلطات النظر، على المدى المتوسط، في الأهلية المحتملة لسندات الدين الخاص عالية الجودة في عمليات السوق المفتوحة.

## شبكة الأمان المالي

### ألف - المعالجة والتأمين على الودائع

٤٥ - حققت السلطات تقدماً جيداً في تطوير الإطار القانوني لمعالجة البنوك، وتشجعها على مواصلة إجراء مزيد من الإصلاحات لضمان تفيذه بشكل فعال. إن نظام معالجة المنشآت المالية المهمة، الصادر عام ٢٠٢٠، يغطي المنشآت المالية المهمة الخاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية. ورغم أن نظام معالجة المنشآت المالية المهمة يقدم إطاراً للمعالجة يتضمن أغلب عناصر نظام المعالجة الفعال<sup>٧</sup>، ستعتمد فعاليته على وضع إطار تصفية خاص بالبنوك، وتوفير محفزات المعالجة في المستقبل، وتمكين البنك المركزي السعودي من تكليف البنوك بإزالة الحاجز التي تحول دون إمكانية المعالجة. وينبغي أيضاً تعديل النظام لتغطية جميع البنوك صراحة (المهمة وغير المهمة). إن إنشاء هيئة تأمين جديدة في أواخر عام ٢٠٢٣ يتطلب إجراء تعديلات قانونية لإعادة قطاع التأمين إلى نطاق القانون. وقد قام البنك المركزي السعودي بالفعل بصياغة أحكام قانونية بشأن التسلسل الهرمي للمطالبات في حالة تصفية البنك، وهو ما يعد خطوة أولى جيدة على مسار الإصلاحات. وي العمل البنك المركزي السعودي على إعداد مشروع لوضع وتنفيذ إطار إدارة الأزمات (CMFDIP) يهدف إلى جعل وظيفة شبكة الأمان متقدمة مع أفضل الممارسات الدولية خلال ثلاثة سنوات.

٤٦ - وينبغي الانتهاء من مشروع اللائحة التنفيذية - التي أعدتها البنك المركزي السعودي بالفعل - واعتمادها، وإعداد منهجية لتحديد المؤسسات المالية المؤثرة على النظام في وقت المعالجة. نظام المنشآت المالية المهمة عام للغاية، وهناك حاجة إلى اللائحة قبل أن يتمكن البنك المركزي السعودي من استخدام الصالحيات والأدوات المتاحة. وكان مشروع اللائحة الذي تم إطلاع فريق تقييم القطاع المالي عليه متقدماً بشكل عام مع أفضل الممارسات، ولكن يمكن مواصلة تعزيزه فيما يتعلق بمنح أفضلية للمودعين، وسداد تمويل المعالجة - سواء تم تقديمها عن طريق صندوق المعالجة أو الحكومة - قبل المساهمين، والسماح بملكية أكبر للبنوك المؤقتة (إلى جانب البنك المركزي السعودي). ولحين مراجعة نظام المنشآت المالية المهمة لتغطية جميع البنوك صراحة، ينبغي اعتماد منهجية لتحديد المنشآت المالية المهمة في وقت المعالجة.

٤٧ - ويقوم البنك المركزي السعودي بوظائف الرقابة على البنوك، والمعالجة، والتأمين على الودائع، وصندوق المعالجة بمفرد إنشائه. ورغم أن هذا يتتيح العديد من أوجه التضاد وقد يكون مبرراً في المراحل الأولى من نشاط وظيفة المعالجة، يدرك البنك المركزي السعودي بحق أن هذا قد ينشأ عنه تضارب في المصالح، وأن هناك حاجة - على المدى المتوسط - إلى

<sup>٧</sup> الموصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة للمؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي" الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي.

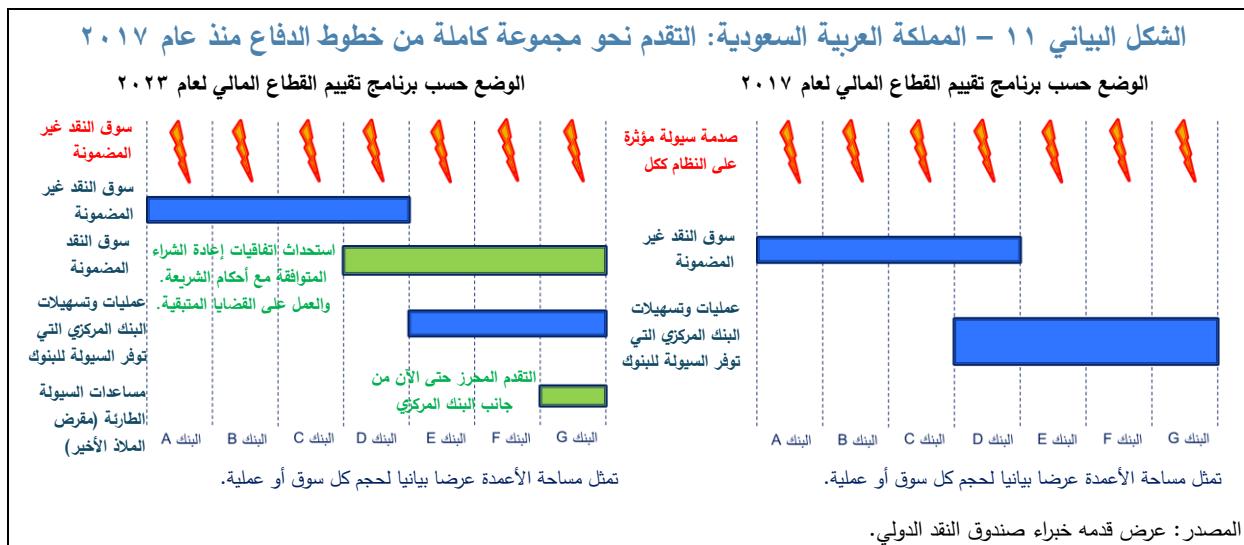
الاستقلالية التشغيلية لكل وظيفة. وينبغي أن يكون لسلطتي المعالجة والرقابة تسلسل إداري مختلف عن المستويات الأعلى في البنك المركزي السعودي، وينبغي أن تتمتع وظيفة التأمين على الودائع باستقلالية تشغيلية واستقلالية في الميزانية. ويتم التنسيق بين الهيئات من خلال اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، التي ينبع أن تُمنَح تفويضاً واضحاً فيما يتعلق بمنع الأزمات وإدارتها.

- ٤٨ - وينبغي أن ينتهي البنك المركزي السعودي من هيكلة قسم معالجة المنشآت المالية المهمة وتزويده بالعاملين وأن يبدأ في تخطيط المعالجة. ويتضمن العمل الجديد تحديد استراتيجيات المعالجة لكل مؤسسة مالية مؤثرة على النظام ووضع أدلة وكتيبات المعالجة التي تحدد الخطوات والمسؤوليات، والتنسيق اللازم أثناء تخطيط المعالجة، وتقدير إمكانية المعالجة، والمعالجة. وينبغي تكليف وظيفة المراقبة في البنك المركزي السعودي بمراجعة خطط الاستعادة التي أرسلتها جميع البنوك المؤثرة على النظام المالي المحلي في عام ٢٠٢٣.

- ٤٩ - ويعمل البنك المركزي السعودي على وضع إطار قانوني لصندوق حماية المودعين. وقد بدأت وظيفة التأمين على الودائع في تحصيل أقساط التأمين من القطاع منذ عام ٢٠١٦، ولكن لم يتم تفعيلها بعد. وينتُقَع وضع إطار جديد لصندوق حماية المودعين بموجب مشروع وضع وتنفيذ إطار إدارة الأزمات.

## باء - مساعدات السيولة الطارئة

- ٥٠ - أشارت مناقشات فريق برنامج تقييم القطاع المالي مع البنك المركزي السعودي إلى تحقيق تقدم جيد في تصميم إطار مساعدات السيولة الطارئة (**الشكل البياني ١١**). ويوفر نظام البنك المركزي السعودي أساساً قانونياً عاماً للغاية لإطار مساعدات السيولة الطارئة، مما يترك مجالاً كبيراً أمام البنك المركزي السعودي لتصميم إطار سليم وفعال لمساعدات السيولة الطارئة. ورغم أنه لم يتثنَّ الاطلاع على مشروع لائحة مساعدات السيولة الطارئة أثناء بعثة برنامج تقييم القطاع المالي ذات الصلة، فإن المناقشات الفنية مع خبراء البنك المركزي السعودي تشير إلى قيام البنك المركزي بعمل بحثي كبير، بما في ذلك تقييم سياساته الرئيسية الأخرى المتعلقة بمساعدات السيولة الطارئة. ولتحديد الحوافز المناسبة وإدارة توقعات جميع الوكالء الاقتصاديين، ينبغي أن ينشر البنك المركزي السعودي لائحة مساعدات السيولة الطارئة بمجرد أن تصبح جاهزة. وينبغي أن تحدد اللائحة كافة المتطلبات (مثل الملاءة، والطابع التقديرية، والاستخدام كملاذ أخير فقط، والضمان الكامل، والشروط) والمعايير (سعر الفائدة المرتفع، وأجل الاستحقاق القصير). وهناك حاجة أيضاً إلى إجراءات داخلية لمساعدات السيولة الطارئة، تشمل سياسات الضمانات والتنظيم الداخلي. وينبغي تفعيل الإطار من خلال عمليات المحاكاة والاختبارات الداخلية التي تشمل البنوك، وخاصة من خلال التجهيز المسبق للضمانات.



- وينبغي على البنك المركزي السعودي ووزارة المالية اعتماد مذكرة تفاهم تحدد حالات تبادل المعلومات واستخدام الضمانات الحكومية من أجل استخدام مساعدات السيولة الطارئة في المعالجة وغيرها من السيناريوهات بالغة الأهمية. وينبغي أن تحدد مذكرة التفاهم الشروط التي تستلزم استخدام الضمانات الحكومية، مثل عدم اليقين بشأن الملاءة، أو عدم اليقين بشأن قدرة البنك على تقديم ضمانات كافية للحصول على مساعدات السيولة الطارئة، أو المعالجة المستمرة معوضح إمكانية تمنع البنك بالملاءة وامتلاك مقومات البقاء في الأمد القريب. وينبغي أن تتعكس هذه الشروط في مذكرة التفاهم وقد تستلزم أيضًا إدخال تعديلات على الإطار القانوني الحالي.

## تطوير القطاع المالي

- لدعم كفاءة وفعالية البصمة الكبيرة للحكومة السعودية في الاقتصاد والقطاع المالي، هناك حاجة قوية لإجراء مراجعة استراتيجية لدور تمويل التنمية. وتستخدم السلطات مجموعة من الآليات لتوجيه الأموال العامة إلى المستخدمين النهائيين، بما يتسق مع "رؤية ٢٠٣٠". وقد يؤدي ذلك إلى إعادة تطوير القطاع المالي، وهناك فرص لتحويل الدور المباشر الذي تتضطلع به الدولة في هذا الصدد إلى دور أكثر تحفيزًا، بما في ذلك من خلال التحول إلى التمويل بالجملة وتمويل رأس المال المخاطر. وستحدد المراجعة فجوات السوق والتمويل وتساعد في وضع رؤية شاملة لدور الدولة في القطاع المالي لتحقيق أهداف التنمية الرئيسية. ونظرًا للبصمة الكبيرة لصندوق الاستثمارات العامة في القطاع المالي، ينبغي إدراجه في المراجعة الاستراتيجية. ويتبع على صندوق التنمية الوطنية تعزيز الشفافية وإطار مراقبة الأداء بشكل كبير للتوجه نحو تحقيق طموحاته في الحصول على تصنيف آمناني وإصدار الأوراق المالية في نهاية المطاف. وهناك فرص لتبسيط المهام ومواءمة الوظائف بين الصناديق التي تتعامل مع السوق للحد من أوجه التداخل وتعزيز الكفاءة. وللمساعدة في تصميم الحواجز للصناديق التي تتعامل مع السوق، نحن صندوق التنمية الوطنية أيضا على معاملة الصناديق التي تؤدي وظائف شبه حكومية متعلقة بتحقيق المسؤوليات الاجتماعية معاملة منفصلة.

- ورغم تزايد فرص حصول الشركات على التمويل، لا تزال هناك فجوات كبيرة في المنشآت الأصغر حجمًا، مما يستدعي إجراء تغييرات على برامج تمويل التنمية ومواصلة بناء القدرات. إن البنوك هي المصدر الرئيسي للائتمان، وتمثل قروض المنشآت متاخرة الصغر والصغيرة ٢,٥٪ فقط من مجموع المحفظة الائتمانية للبنوك، على الترتيب. وتظل البيانات

الموقعة من التحديات الرئيسية أمام السياسات المستنيرة. ويتعين على الأطراف المعنية جمع وإبلاغ البيانات المتعلقة بالمنشآت متناهية الصغر والصغريرة والمتوسطة بشكل منهجي، واستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغريرة صراحة، بما في ذلك منشآت الأعمال التي تملكها أو تديرها النساء. ولدعم الاستهداف الأفضل، تجدر مراجعة التعريف الحالية للمنشآت متناهية الصغر والصغريرة والمتوسطة – والتي تشمل منشآت كبيرة نسبياً. ويمكن تعزيز فعالية برنامج ضمان التمويل "كفاللة" والصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني ذات الصلة من خلال تحسين تصميمها (على سبيل المثال، ضمانات المحفظة، والتحول إلى نموذج التمويل بالجملة) والاستهداف (على سبيل المثال، لخدمة المنشآت متناهية الصغر والصغريرة والمتوسطة التي لا تحصل بالفعل على التمويل)، وجذب البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بشكل أكثر فعالية.

٤- ومن شأن تطوير سوق سندات دين الشركات أن يساعد في تنوع التمويل. ولدعم تطوير السوق، نحت السلطات على إنشاء سوق للمستثمرين المؤهلين حيث يمكن تداول سندات الطرح الخاص بحرية وتعزيز نظام المقاصلة والتسوية لدعم الصفقات المتباوض عليها خارج منصة التداول الرسمية. وينبغي تكليف مركز لحفظ بيانات التداول بجمع معلومات عن جميع المعاملات خارج المنصة الرسمية في الوقت المناسب لتعزيز الشفافية، كما يمكنه تقديم خدمات التسعير للسندات المتداولة على نطاق ضيق استناداً إلى نموذج معتمد من هيئة السوق المالية. ومن شأن الإصلاحات التي يشهدها صندوق التنمية الوطني حالياً أن تسمح له في نهاية المطاف ببيع سندات في الأسواق والحد تدريجياً من الاعتماد على التمويل العام. وهناك أيضاً فرص لطرح السندات المغطاة أو سندات الدين المضمونة برهن عقاري لتنويع مصادر تمويل البنوك وتحسين مركز السيولة لديها.

٥٥- وتعد البنية التحتية للمدفوعات في السعودية شاملة ومتقدمة إلى حد كبير، وقد تم إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي مؤخراً. وتقوم "المدفوعات السعودية" – وهي شركة تشغيل نظم المدفوعات – بتشغيل: (١) نظام بطاقات "مدى"، الذي يدعم معالجة معاملات بطاقات الخصم المباشر المحلية والبطاقات التابعة لشبكات الدفع الدولية؛ و(٢) نظام المدفوعات الفورية "سريع"؛ و(٣) نظام "سداد" لدفع الفواتير. وتنتمي معاملات جميع الأنظمة في نظام التسوية الإجمالية الآلية الذي أطلقه البنك المركزي السعودي، والذي يستخدم أيضاً في المدفوعات كبيرة ومنخفضة القيمة بين البنوك. وسعياً إلى جعل الرقابة متسقة مع الممارسات والمعايير الدولية الجيدة، عمل نظام المدفوعات وخدماتها الصادر عام ٢٠٢١ ولائحته التنفيذية الصادرة في يونيو ٢٠٢٣ على توسيع نطاق الرقابة في البنك المركزي السعودي لتشمل جميع أنظمة المدفوعات ومشغليها، وجميع خدمات المدفوعات وتقديمها. ويوصي البنك المركزي السعودي بمراجعة إطار الرقابة على المدفوعات حتى يعكس أحدث التطورات القانونية والتنظيمية، ويتضمن معايير محددة لأنظمة خدمات الدفع المختلفة، ويضع جدول زمنياً للنقيمات الرقابية والمستقلة. وسيوفر ذلك عملية رقابية أكثر شمولاً وشفافية، مما يشجع على وجود بيئة مدفوعات مبتكرة وشاملة للجميع. وينبغي على البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية أيضاً ضمان قيام جميع كيانات البنية التحتية للسوق المالية بنشر الإفصاحات التزاماً بالمبادئ التي وضعتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) للبني التحتية للأسواق المالية.

٥٦- وينبغي أن يعطي البنك المركزي السعودي الأولوية لتقدير الأثر المالي لمخاطر المناخ على القطاع المالي للاسترشاد به في وضع منهج رقابي قائم على الأدلة. وقد شرع البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في جهود إدارة المخاطر المناخية، وتسهيل التنسيق الوطني مع القطاع المالي، وإعداد استراتيجية مؤسسية بشأن المخاطر المناخية والاستدامة. وبعد الانتهاء من ذلك، ينبع أن تكشف السلطات عن استراتيجيتها لحشد القطاع المالي وتوضيح المسار القادم. كذلك فإن تعريف المبادئ التوجيهية الرقابية، الذي يجري وضعه حالياً مع البنك المركزي السعودي، ينبع أن يتضمن تماماً مع مبادئ بازل بشأن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وأن يبحث في دمج منهج احترازي في خطط التحول. ويهدف هذا الدمج إلى تعزيز إدارة

مخاطر التحول مع تبعية الموارد المالية اللازمة للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما يتسق مع هدف المملكة المتمثل في تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط.

## آراء السلطات

- ٥٧ تلتزم المملكة العربية السعودية التزاماً قوياً ببرنامج تقييم القطاع المالي والرؤى التي يقدمها للقطاع المالي السعودي. ورحبـتـ السـلـطـاتـ باعـتـراـفـ فـرـيقـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ بالـتـقـدـمـ الـمـلـمـوسـ الـذـيـ تـحـقـقـ مـنـذـ عـامـ ٢٠١٧ـ.

- ٥٨ ووافقتـ السـلـطـاتـ عـلـىـ تـقـيـمـ الـمـخـاطـرـ النـظـامـيـةـ،ـ وـالـذـيـ يـشـيرـ إـلـىـ أـنـ الـبـنـوـكـ تـتـمـتـعـ بـالـصـلـابـةـ فـيـ مـوـاجـهـةـ مـجـمـوعـةـ وـاسـعـةـ مـنـ الصـدـمـاتـ الـحـادـةـ تـتـعـرـضـ لـهـاـ الـمـلاـءـةـ وـالـسـيـوـلـةـ.ـ وـأـشـارـتـ إـلـىـ أـنـ تـوـصـيـاتـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ سـتـكـونـ مـفـيـدـةـ فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ يـعـمـلـ فـيـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ السـعـودـيـ عـلـىـ تـوـسـعـ فـيـ مـجـمـوعـةـ أـدـوـاتـ تـقـيـمـ الـمـخـاطـرـ الـتـيـ يـسـتـخـدـمـهـاـ،ـ وـأـقـرـتـ بـأـهـمـيـةـ مـعـالـجـةـ الـفـجـوـاتـ الـمـلـمـوـسـةـ فـيـ الـبـيـانـاتـ لـضـمـانـ فـعـالـيـةـ الـأـدـوـاتـ.

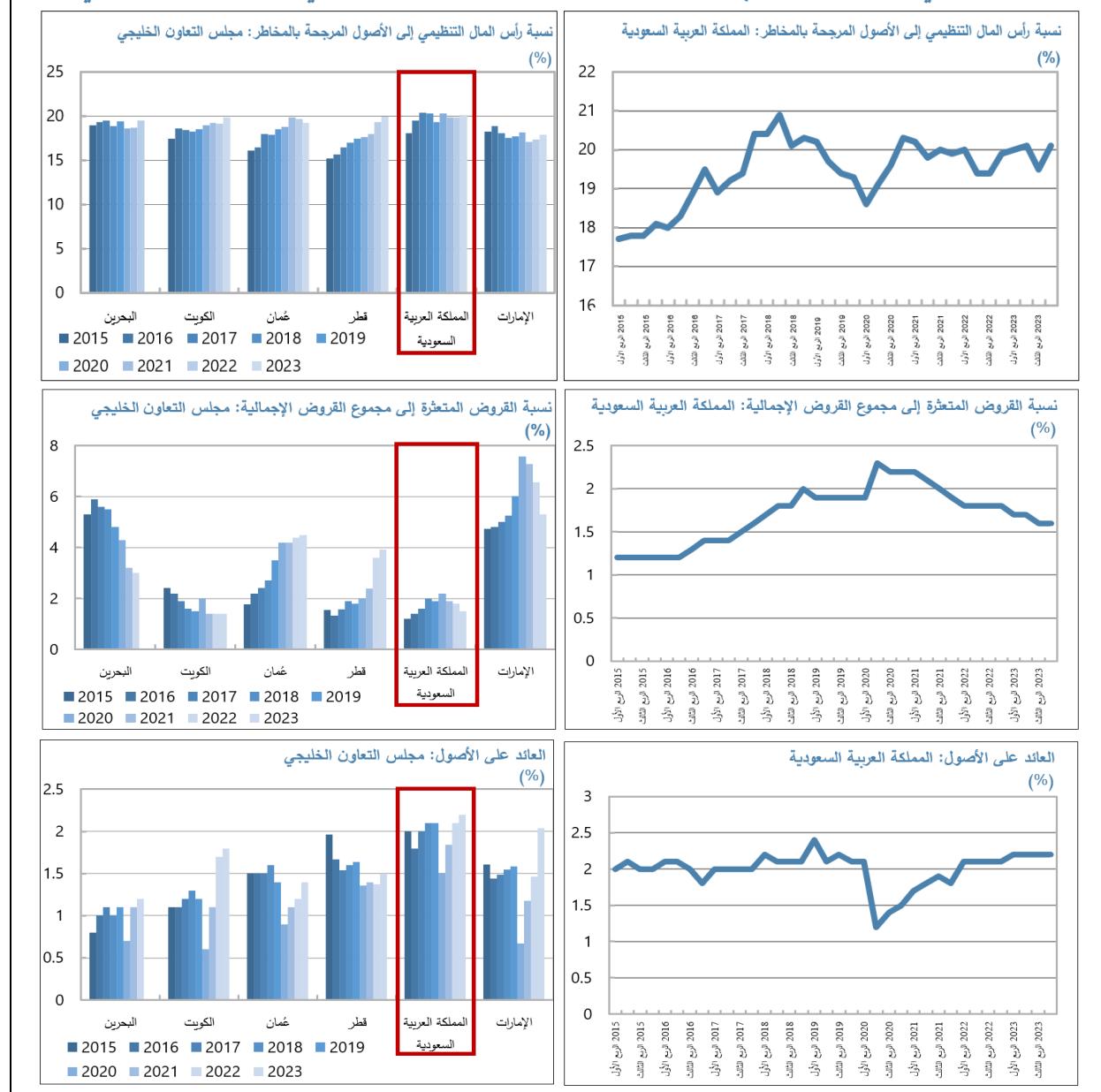
- ٥٩ ورحبـتـ السـلـطـاتـ بـتـأـكـيدـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ عـلـىـ حـسـنـ أـدـاءـ الإـطـارـ الـمـؤـسـسيـ لـسـيـاسـةـ السـلـامـةـ الـاحـتـازـيـةـ الـكـلـيـةـ وـمـجـمـوعـةـ أـدـوـاتـ سـيـاسـةـ السـلـامـةـ الـاحـتـازـيـةـ الـكـلـيـةـ الـمـصـمـمـةـ بـدـقـةـ.ـ وـأـشـارـتـ إـلـىـ تـوـصـيـاتـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ الـمـتـعـلـقـ بـالـحـدـودـ الـتـنـظـيمـيـةـ الـاحـتـازـيـةـ الـكـلـيـةـ إـلـاـطـرـ مـراـقبـةـ الـمـخـاطـرـ وـتـحـدـيدـ الـأـدـوـاتـ الـاحـتـازـيـةـ،ـ وـلـكـنـ رـأـتـ أـنـ هـذـهـ الـأـدـوـاتـ كـانـ يـمـكـنـ تـصـمـيمـهـاـ عـلـىـ نـحـوـ نـسـبـاـ لـلـظـرـفـ الـراـهـنـ وـعـوـاـمـلـ تـخـيـفـ الـمـخـاطـرـ النـاـشـئـةـ عـنـ قـوـةـ هـوـامـشـ الـأـمـانـ الـمـالـيـةـ.ـ وـأـكـدـتـ السـلـطـاتـ عـلـىـ الـتـقـدـمـ الـمـسـتـمـرـ الـذـيـ حـقـقـهـ صـنـدـوقـ التـنـميةـ الـوـطـنـيـ فـيـ تـحـسـينـ تـرـكـيزـ وـفـعـالـيـةـ صـنـادـيقـ التـنـميةـ،ـ مـشـيرـةـ إـلـىـ أـنـ أـنـشـطـتهاـ لـاـ يـنـشـأـ عـنـهـاـ مـخـاطـرـ عـلـىـ الـإـسـقـرـارـ الـمـالـيـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ،ـ وـأـشـارـتـ إـلـىـ أـنـهـ يـمـكـنـ النـظـرـ فـيـ وـضـعـ صـنـدـوقـ التـنـميةـ الـوـطـنـيـ تـحـتـ رـقـابـةـ اـحـتـازـيـةـ مـسـتـقـلـةـ بـمـجـدـ استـكـمالـ هـذـهـ الـإـصـلـاحـاتـ.ـ وـتـطـبـقـ الصـنـادـيقـ مـعـايـيرـ الـمـحـاـسـبـةـ الـدـولـيـةـ وـتـسـتـعـدـ لـاستـثـنـافـ إـلـاـغـ النـتـائـجـ الـمـالـيـةـ بـصـورـةـ مـنـظـمـةـ.

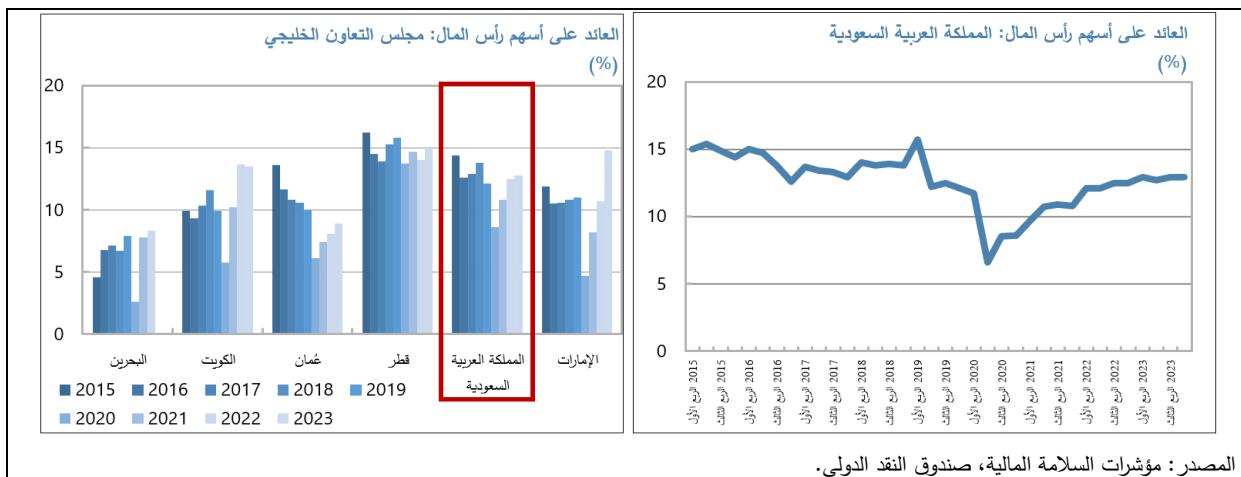
- ٦٠ ويـشـيرـ فـرـيقـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ إـلـىـ الـعـدـيدـ مـنـ الـإنـجـازـاتـ فـيـ تـعـزيـزـ الإـطـارـ التـنـظـيمـيـ وـالـرـقـابـيـ لـلـبـنـوـكـ.ـ وـمـعـ ذلكـ،ـ أـشـارـتـ السـلـطـاتـ إـلـىـ أـنـ التـقـيـمـ الـقـائـمـ عـلـىـ مـبـادـيـ بـاـزـلـ الـأسـاسـيـةـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـعـكـسـ بـشـكـلـ أـفـضـلـ مـواـطنـ الـقـوـةـ وـأـدـاءـ الـمـنـهـجـ الـرـقـابـيـ وـالـمـارـاسـةـ الـفـعـلـيـةـ لـلـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ السـعـودـيـ.ـ وـتـشـيرـ السـلـطـاتـ إـلـىـ مـاـ تـحـقـقـ مـنـ تـقـدـمـ كـبـيرـ فـيـ تـعـزيـزـ الـإـشـرـافـ الـرـقـابـيـ الـذـيـ يـمـارـسـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ السـعـودـيـ وـأـدـائـهـ،ـ وـمـشـروـعـ نـظـامـ مـراـقبـةـ الـبـنـوـكـ الـجـديـدـ،ـ الـذـيـ يـتـوـقـعـ رـفـعـهـ إـلـىـ السـلـطـاتـ الـتـشـريـعـيـةـ لـلـمـوـافـقـةـ عـلـيـهـ فـيـ عـامـ ٢٠٢٤ـ،ـ وـجـعـلـ الإـطـارـ أـكـثـرـ اـتـسـاقـاـ مـعـ أـفـضـلـ الـمـعـايـيرـ الـدـولـيـةـ.ـ وـرـحـبـتـ السـلـطـاتـ بـتـأـكـيدـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ عـلـىـ الـاتـسـاقـ الـكـبـيرـ لـلـإـطـارـ التـنـظـيمـيـ مـعـ الـمـبـادـيـ الـأـسـاسـيـ لـتـنـظـيمـ التـموـيلـ الـإـسـلامـيـ.

- ٦١ وـرـأـتـ السـلـطـاتـ أـنـ النـتـائـجـ وـالـتـوـصـيـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـإـدـارـةـ السـيـوـلـةـ الـنـظـامـيـةـ وـإـدـارـةـ الـأـزـمـاتـ وـشـبـكـاتـ الـأـمـانـ مـفـيـدـةـ.ـ وـرـحـبـتـ باـعـتـراـفـ فـرـيقـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ بـالتـقـدـمـ الـكـبـيرـ فـيـ إـدـارـةـ السـيـوـلـةـ الـنـظـامـيـةـ،ـ وـالـتـقـدـمـ فـيـ وـضـعـ الـأـطـرـ الـقـانـوـنـيـةـ لـمـسـاعـدـاتـ السـيـوـلـةـ الـطـارـئـةـ وـمـعـالـجـةـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ الـمـؤـثـرـةـ عـلـىـ الـنـظـامـ الـمـالـيـ.ـ وـأـشـارـتـ إـلـىـ أـنـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ السـعـودـيـ يـتـمـتـعـ بـسـلـطةـ تـصـنـيفـ أـيـ بـنـكـ كـبـنـكـ مـؤـثـرـ عـلـىـ الـنـظـامـ الـمـالـيـ فـيـ أـيـ وـقـتـ،ـ بـماـ فـيـ ذـلـكـ فـيـ وـقـتـ الـإـحـفـاقـ،ـ وـذـكـرـتـ أـنـ هـذـاـ مـنـ شـأنـهـ أـنـ يـحدـ منـ أـحـدـ الـقـيـودـ الـرـئـيـسـيـةـ الـمـتـصـورـةـ عـلـىـ الـمـنـشـأـتـ الـمـالـيـةـ الـمـهـمـةـ وـالـتـيـ كـشـفـ عـنـهـاـ بـرـنـامـجـ تـقـيـمـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ لـعـامـ ٢٠١٧ـ.ـ وـأـشـارـتـ

إلى مشروع وضع وتنفيذ إطار إدارة الأزمات، الذي يهدف إلى تحقيق الاتساق الكامل مع أفضل الممارسات الدولية خلال ثلاث سنوات.

#### الشكل البياني ١٢ - المملكة العربية السعودية: مقاييس الملاعة وجودة الأصول في مجلس التعاون الخليجي



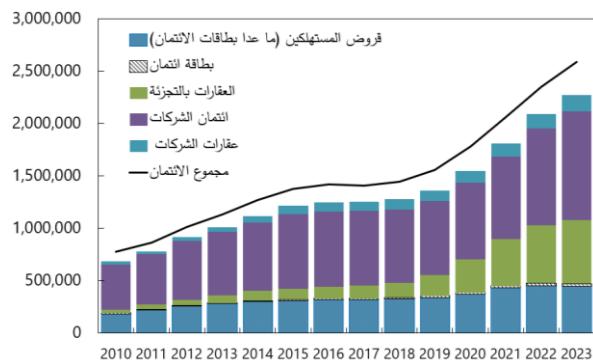


### الشكل البياني ١٣ - المملكة العربية السعودية: تكوين أصول البنوك التجارية

الائتمان الشركات هو أكبر شريحة في محفظة الائتمان. وكان التمويل المغاري للأفراد ضئيلاً للغاية حتى سنوات قليلة مضasse، لكنه الآن واحداً من أكبر الشرائح...

معظم الأصول المصرفية يتكون من ائتمان منح القطاع الخاص وأوراق مالية عامة.

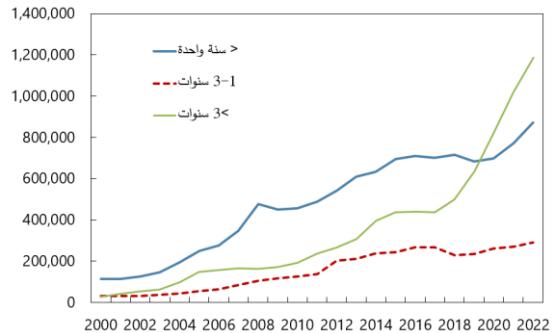
#### تكوين محفظة الائتمان (مليون ريال سعودي)



في ظل نمو محفظة القروض العقارية للأفراد، ارتفع متوسط أجل استحقاق الائتمان المصرفى في السنوات الأخيرة.

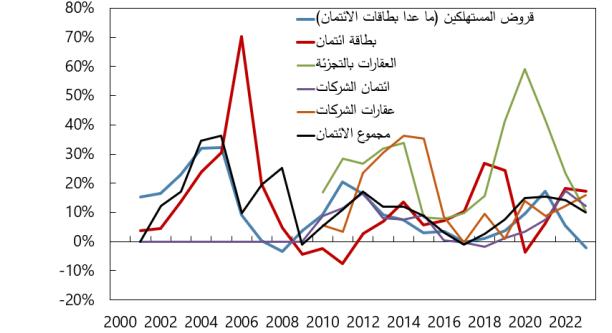
حيث نما بوتيرة سريعة للغاية، ولا سيما في عام ٢٠٢٠.

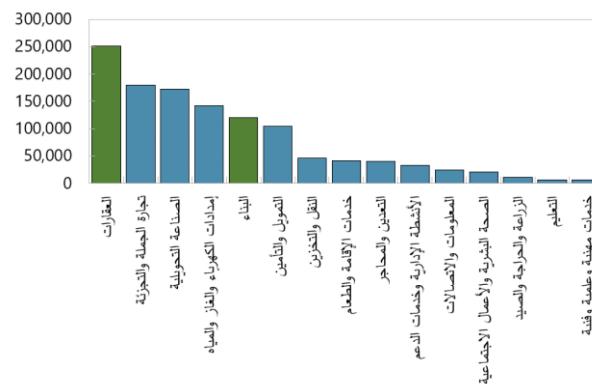
#### الائتمان المصرفي حسب أجل الاستحقاق (مليون ريال سعودي)



أنشطة العقارات (بما فيها قروض العقارات التجارية) والإنشاءات من أكبر القطاعات في محفظة الشركات لدى البنوك<sup>١</sup>

#### محافظ الشركات لدى البنوك حسب القطاع (مليون ريال سعودي، نهاية ٢٠٢٣)





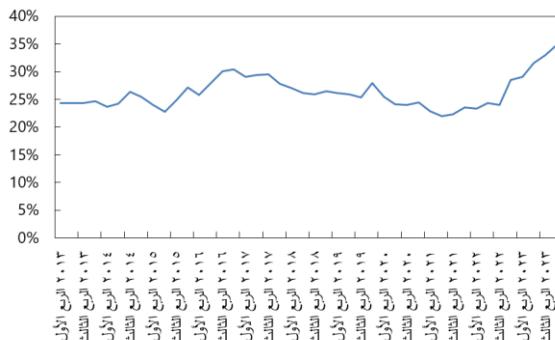
المصدر: مؤسسة Haver

<sup>١</sup> شريحة العقارات تتضمن قروض العقارات التجارية.

#### الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: تكوين خصوم البنوك التجارية

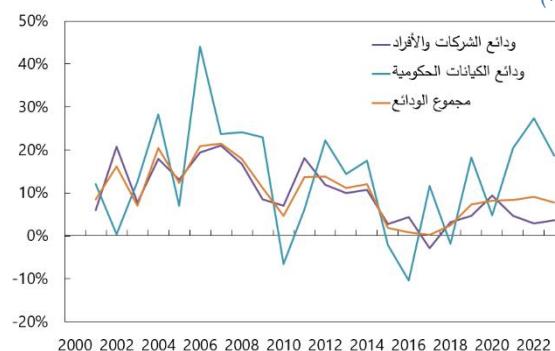
في سياق من ارتفاع أسعار الفائدة، حدث تحول من الودائع تحت الطلب إلى الودائع لأجل.

نسبة الودائع لأجل والودائع الادخارية إلى مجموع الودائع (%)



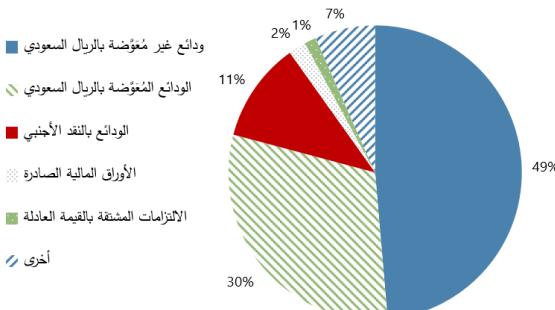
.. وأخذت تتزايد بوتيرة أسرع من ودائع القطاع الخاص.

نمو الودائع المصرفية (%)



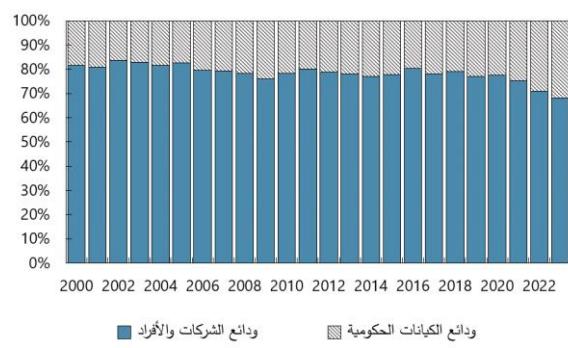
معظم تمويل البنوك يأتي من الودائع، كثیر منها بدون فائدة تعويضية.

تكوين الخصوم المصرفية المدرة للفائدة، الربع الثاني من ٢٠٢٣ (%)



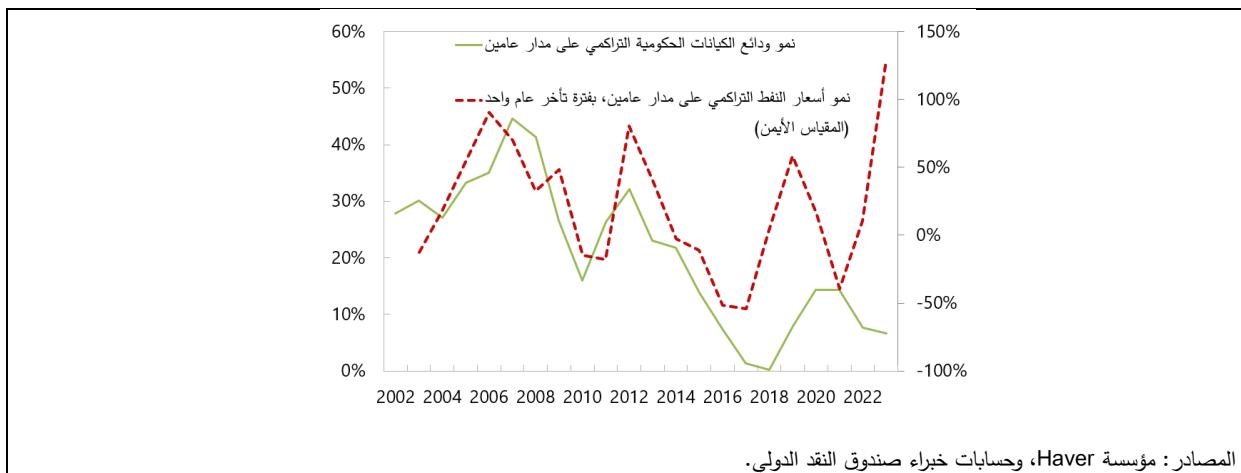
ودائع الكيانات العامة تشكل ما يزيد على ربع مجموع ودائع البنوك...

تكوين الودائع المصرفية



ودائع الحكومة ظلت تاريخياً مرتبطة ارتباطاً قوياً بأسعار النفط، وإن كان يبدو أن علاقة الارتباط بينها قد تقلصت في السنوات الأخيرة.

معدل نمو أسعار النفط وودائع القطاع العام (%)

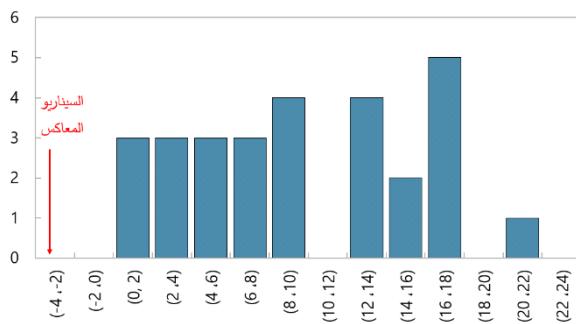


### الشكل البياني ١٥ – المملكة العربية السعودية: معايير السيناريو المعاكس

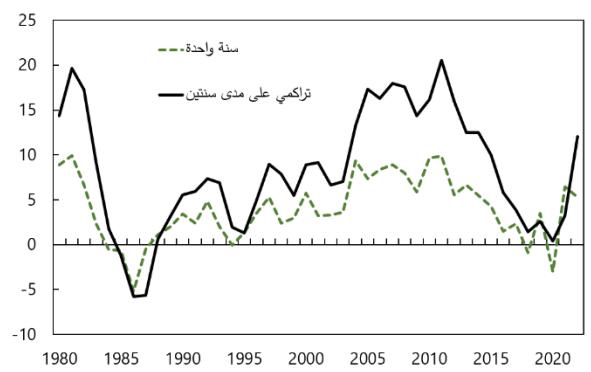
النمو التراكمي على مدار عامين لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السيناريو المعاكس هو  $-3.4\%$ ، أي أقل من السيناريو الأساسي بانحراف معياري بين وأقل من المتوسط الحسابي بانحراف معياري قدره  $2.3\%$ .

النمو التراكمي على مدار عامين لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي ظل متقلباً للغاية، بانحراف معياري بلغ  $5.7\%$  نقاط منوية على امتداد الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٢.

معدل تواتر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي التراكمي على مدار عامين، ١٩٩٥-٢٠٢٢ (%)  
(المحور السيني %، وعدد الحالات على المحور الصادي)



نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)



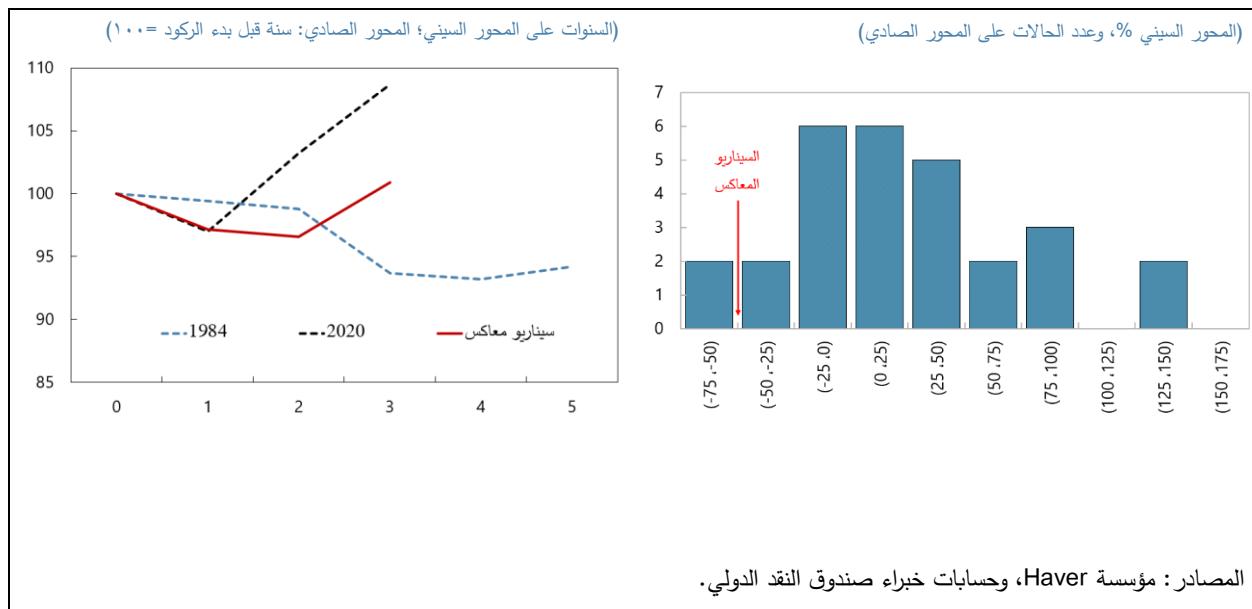
حجم انكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السيناريو الأساسي مشابه لما كان عليه أثناء الجائحة، ولكن وتيرة تعافيها أبطأ. السيناريو المعاكس أخف وطأة بكثير من ركود منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.

صدمة أسعار النفط تشكل تراجعاً نسبياً  $50\%$  (مقارنة بالسيناريو الأساسي) في العام الثاني، وهو ما يساوي انحرافاً معيارياً واحداً.

مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي خلال فترات الضغوط السابقة

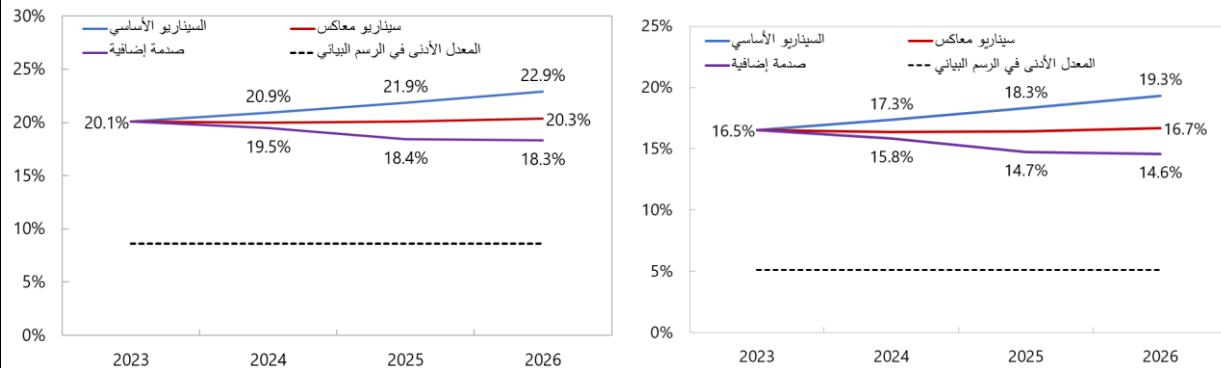
معدل تواتر نمو أسعار النفط التراكمي على مدار عامين، ١٩٩٥-٢٠٢٢

## المملكة العربية السعودية

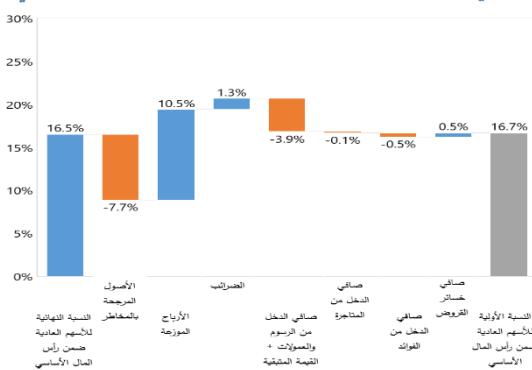


## الشكل البياني ١٦ - المملكة العربية السعودية: نتائج اختبار تحمل الضغوط على الملاعة المالية للجهاز المصرفي ككل

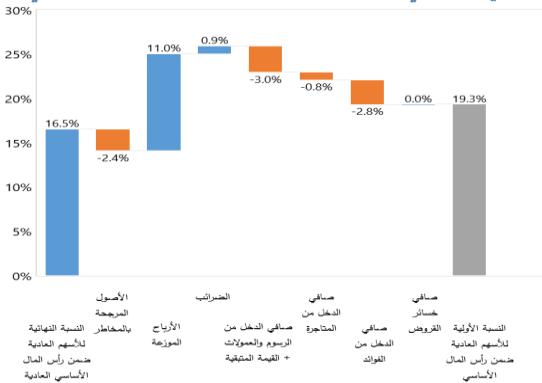
نتائج اختبار الضغوط: نسبة الأسهم العادي ضمن رأس المال الأساسي الكلية (%)



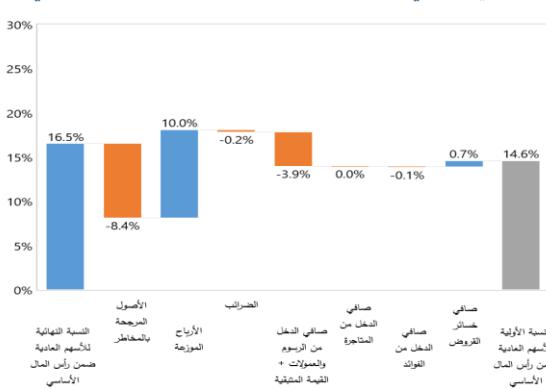
### السيناريو المعاكب: تطور رأس المال من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٦، الكلي



### السيناريو الأساسي: تطور رأس المال من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٦، الكلي



### سيناريو إضافي: تطور رأس المال من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٦، الكلي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

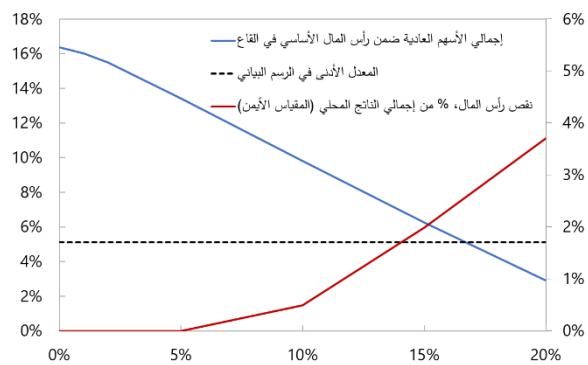
ملحوظة: بسبب سرقة متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، فإن الخط الأفقي المتقطع، الذي لا يعكس سوى نسبة رأس المال إلى الأصول زائد متوسط الرسم الإضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، يعرض على أساس أنه "المعدل الأدنى في الرسم". ومع هذا، فإن أي إشارات في النص إلى الحد الأدنى (والعجز في رأس المال مقارنة بالحد الأدنى) تتضمن متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.

## الشكل البياني ١٧ - المملكة العربية السعودية: تحليل الحساسية لمعدلات التعثر

## المملكة العربية السعودية

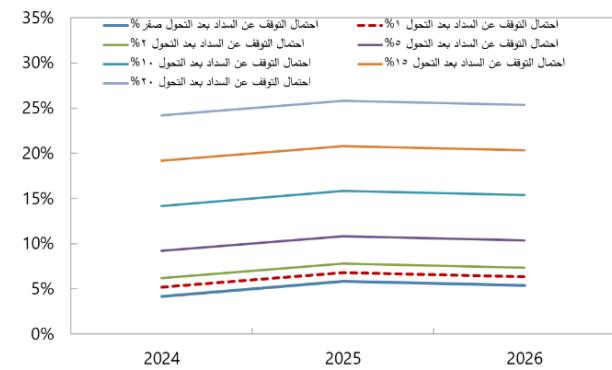
الحساسية: احتمال التغير بين الشركات غير المالية بعد التحول

(المحور السيني: احتمال التغير بين الشركات غير المالية بعد التحول %؛ المحور الصادي: %)



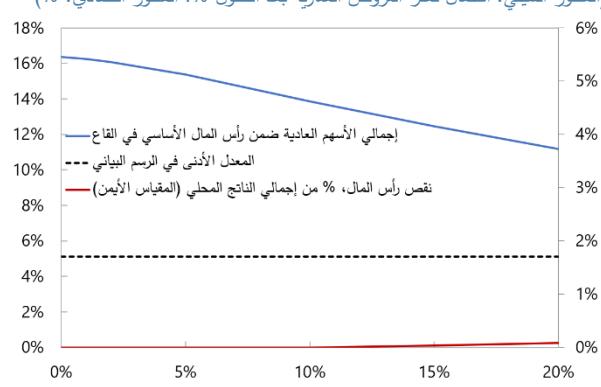
احتمال التغير بين الشركات غير المالية بعد التحول (%)

(%)



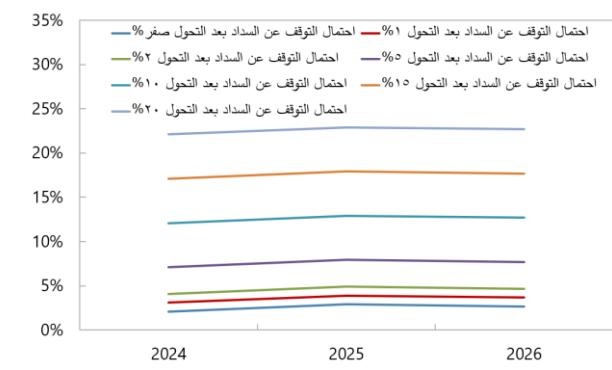
الحساسية: احتمال تغير القروض العقارية بعد التحول

(المحور السيني: احتمال تغير القروض العقارية بعد التحول %؛ المحور الصادي: %)



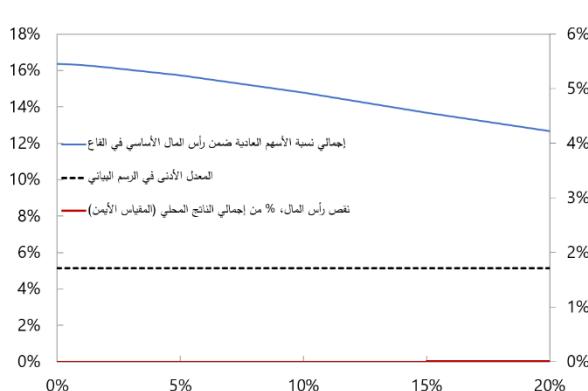
احتمال تغير القروض العقارية بعد التحول (%)

(%)



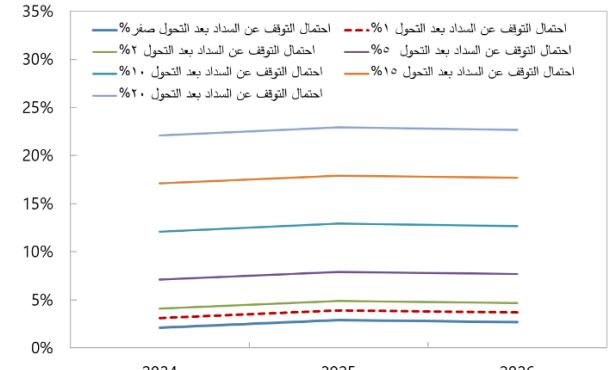
الحساسية: التحول واحتمال تغير الائتمان الاستهلاكي

(المحور السيني: تحول احتمال تغير الائتمان الاستهلاكي؛ المحور الصادي: %)



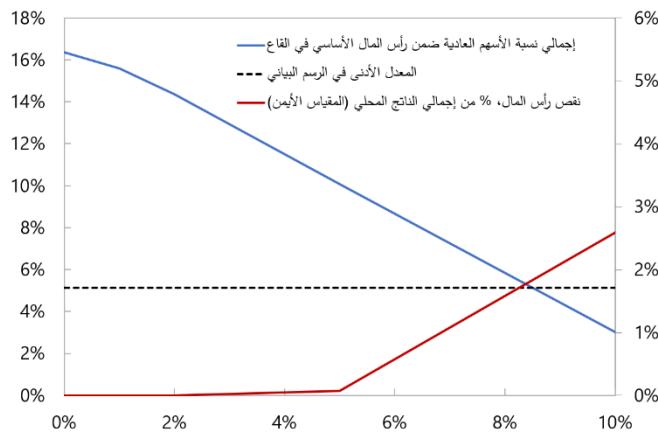
احتمال تغير الائتمان الاستهلاكي بعد التحول (%)

(%)



الشكل البياني ١٧ - المملكة العربية السعودية: تحليل الحساسية لمعدلات التغير (تتمة)

**الحساسية: التحول واحتمال التغير على مستوى جميع المحافظ (الشركات غير المالية والانتمان الاستهلاكي، والقروض العقارية، وقروض العقارات التجارية)**  
**(المحور السيني: التحول واحتمالية التغير بالنقطة المئوية؛ المحور الصادي: %)**



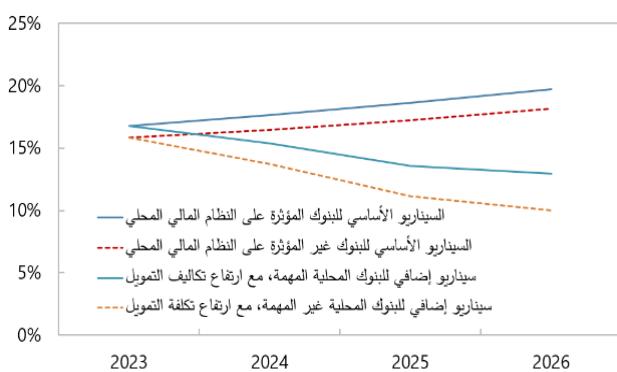
المصدر : حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تطبق عمليات تحليل الحساسية تحولاً موازياً نحو الارتفاع في منحنيات التغير الخاصة بكل شريحة في المحفظة مقارنة بالسيناريو المعاكس. لكل تحول في منحنى التغير (اللوحات اليمنى)، يعرض الرسم البياني نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي المقابلة في القطاع المصرفي ككل (في قاع الفترة الزمنية لاختبار تحمل الضغوط) ونقص رأس المال مقارنة بالمعدل الأدنى (اللوحة اليسرى). ينظر الشكل في أربع حالات: تحول في منحنى التغير في شريحة الشركات غير المالية فحسب؛ وتحول في شريحة الانتمان الاستهلاكي فحسب؛ وتحول في شريحة القروض العقارية فحسب؛ وتحول في جميع الشرائح في نفس الوقت. وبسبب سرقة متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، فإن الخط الأفقي المنقطع، الذي لا يعكس سوى نسبة رأس المال إلى الأصول زائد متوسط الرسم الإضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، يُعرض على أساس أنه "المعدل الأدنى في الرسم". ومع هذا، فإن أي إشارات في النص إلى الحد الأدنى (والعجز في رأس المال مقارنة بالحد الأدنى) تتضمن متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.

### الشكل البياني ١٨ - المملكة العربية السعودية: تحليلات الحساسية الأخرى

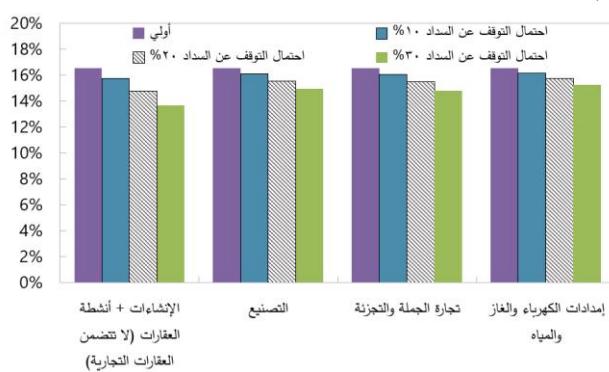
وفي ظل تحول ١٠٪ من الخصوم المصرفي من الودائع بدون فائدة تعويضية إلى كسب سعر الفائدة الأساسي الحالي، تهبط نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي إلى ١٣٪ و ١٠٪ في حالة البنوك المهمة محلية والبنوك غير المؤثرة على النظام المحلي على التوالي.

**نتائج اختبار الضغوط: نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي في البنوك المؤثرة والبنوك غير المؤثرة على النظام المالي المحلي مع ارتفاع تكلفة التمويل (%)**



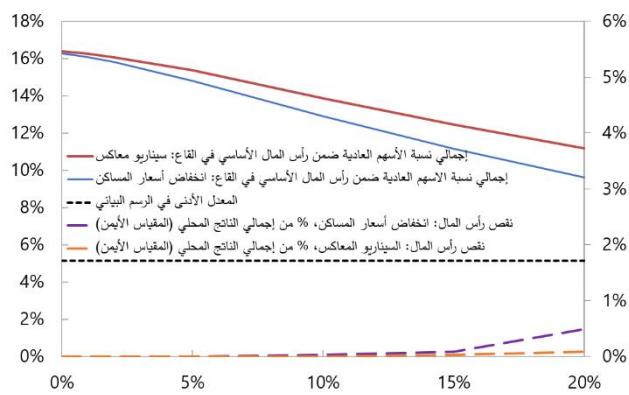
التغير لمرة واحدة بنسبة ١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٣٠٪ في القطاعات الاقتصادية المنفردة في محفظة الشركات غير المالية سيففض إلى هبوط يبلغ بحد أقصى ٢,١ نقطة مؤوية في إجمالي نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي.

**نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية بعد خسائر قروض الشركات حسب القطاع (%)**



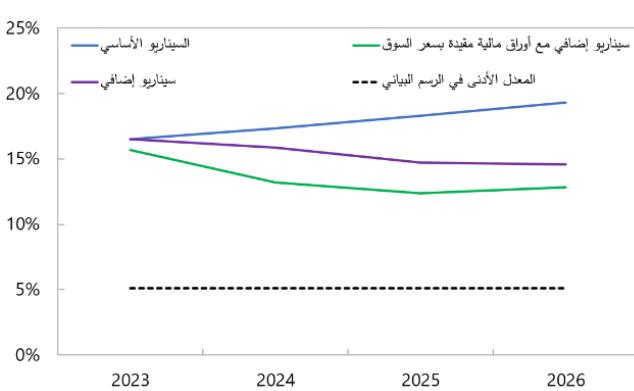
في ظل هبوط أسعار المساكن بنسبة ٤٠٪ (مقارنة بعام ٢٠٢٣) في مرحلة القاء، سوف يتراجع ضمان التمويل العقاري ولكن القطاع المصرفي سيظل محظوظاً بصلابته في مواجهة ارتفاع معدلات التعثر في شريحة هذه المحفظة.

**الحساسية: التحول واحتمال تعثر القروض العقارية**  
(المحور السيني: احتمال تعثر القروض العقارية بعد التحول؛ المحور الصادي: %)



في ظل تقييم محفظة الأوراق المالية بأكمالها حسب سعر السوق، سوف تهبط نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية بمقدار ٠,١ نقطة مؤوية عند نقطة البداية نتيجة لتحقق الخسائر غير المتحققة وسوف تبلغ ١٢,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٦.

**نتائج اختبار الضغوط: نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية (%)**



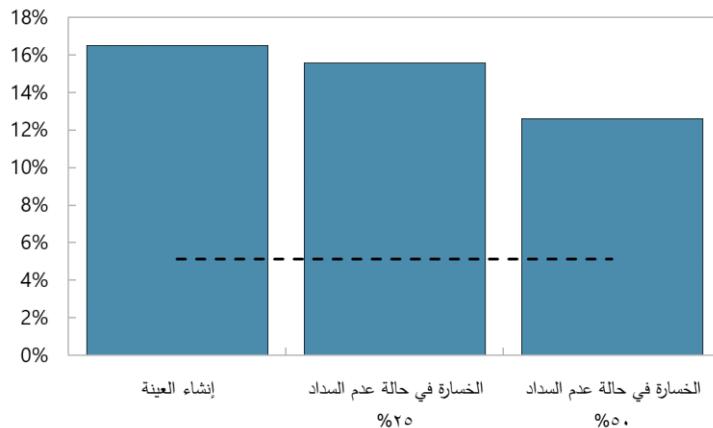
### الشكل البياني ١٨ - المملكة العربية السعودية: تحليلات الحساسية الأخرى (تنمية)

تظل البنوك عموماً متحفظة بصلابتها في مواجهة أعلى خمسة مخاطر من توقف الشركات عن السداد.

نسبة الأسهم العادي ضمن رأس المال الأساسي الكلية بعد التعرض لمخاطر توقف أكبر ٥ شركات

غير مالية عن السداد

(%)



المصادر : البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بسبب سرية متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، فإن الخط الأدق المقطوع، الذي لا يعكس سوى نسبة رأس المال إلى الأصول زائد متوسط الرسم الإضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، يُعرض على أساس أنه "المعدل الأدنى في الرسم". ومع هذا، فإن أي إشارات في النص إلى الحد الأدنى (والعجز في رأس المال مقارنة بالحد الأدنى) تتضمن متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.

## الشكل البياني ١٩ - المملكة العربية السعودية: اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة

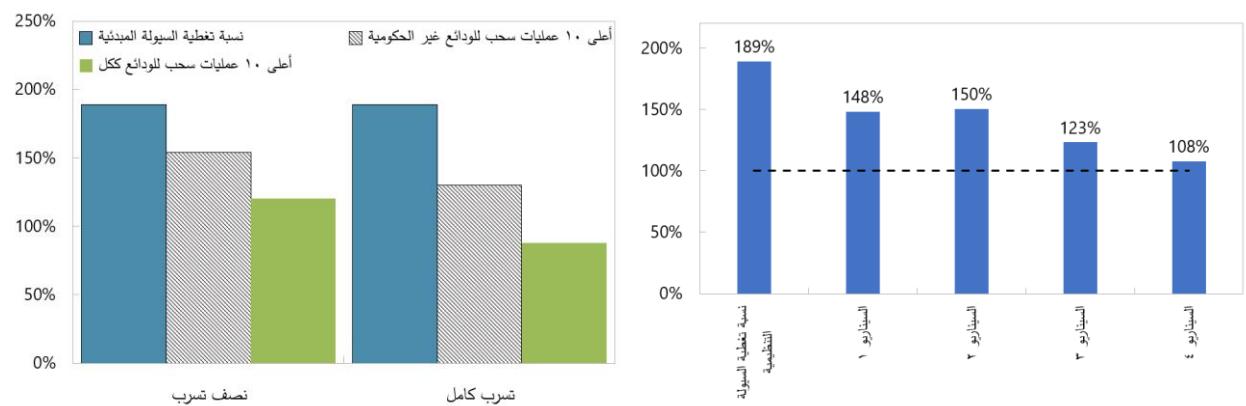
تناول اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة معايير تنظيمية وأربعة سيناريوهات من الضغوط الإضافية على: ودائع الأفراد ( $S_1$ )، ودائع المؤسسات ( $S_2$ )، وكل الودائع ( $S_1 + S_2 = S_3$ )، زائد تطبيق الخصم من قيمة الضمان على الأصول السائلة عالية الجودة ( $S_4$ ).  
الأوزان الترجيحية

	التنظيمية	السيناريو ١	السيناريو ٢	السيناريو ٣	السيناريو ٤	نسبة تغطية السيولة
التدفقات	ودائع المؤمن عليها في حسابات المعاملات مع تسرب نسبته ٥٪ في الداخل	%١٥	%٥	%١٥	%١٥	%٥
النقدية	ودائع المؤمن عليها في حسابات غير المعاملات مع تسرب نسبته ٥٪ في الخارج	%١٥	%٥	%١٥	%١٥	%٥
الخارجية	ودائع مؤمن عليها في حسابات غير المعاملات مع تسرب ٥٪ محلياً	%١٥	%٥	%١٥	%١٥	%٥
	ودائع مؤمن عليها في حسابات غير المعاملات مع تسرب ٥٪ غير محلي	%١٥	%٥	%١٥	%١٥	%٥
	وديعة غير مؤمنة	%٢٠	%٢٠	%١٠	%٢٠	%١٠
	ودائع لأجل مع تسرب رقابي	%١٠	%٠	%١٠	%١٠	%٠
	ودائع غير مؤمن علىها للأعمال الصغيرة	%٢٠	%٢٠	%١٠	%٢٠	%١٠
	ودائع غير تشغيلية لشركات غير مالية مغطاة بتأمين كامل	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٢٠	%٢٠
	ودائع غير تشغيلية لشركات غير مالية غير مغطاة بتأمين كامل	%٥٠	%٥٠	%٥٠	%٤٠	%٤٠
	ودائع غير تشغيلية لكيانات سيادية والبنك المركزي ومؤسسات مملوكة للدولة وبنوك	%٣٠	%٣٠	%٣٠	%٢٠	%٢٠
	تنمية متعددة الأطراف مغطاة بتأمين كامل	%٥٠	%٥٠	%٥٠	%٤٠	%٤٠
الخصم من	الأوراق المالية صفرية المخاطر الصادرة عن كيانات سيادية	%٨٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
قيمة	الأوراق المالية صفرية المخاطر المضمونة من كيانات سيادية	%٨٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الضمان	الأوراق المالية صفرية المخاطر الصادرة عن البنك المركزي أو المضمونة منه	%٨٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
على	الأوراق المالية صفرية المخاطر الصادرة عن مؤسسات مملوكة للدولة أو المضمونة	%٨٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الأصول	الأوراق المالية صفرية المخاطر الصادرة عن المؤسسات الاستثمارية أو المضمونة منها	%٨٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
السائلة						

لا تزال نسبة تغطية السيولة الكلية أعلى من المعدل الأدنى وهو ١٠٠٪ على مستوى سيناريوهات الضغوط.  
سحب أكبر ١٠ ودائع سيكون له تأثير كبير على نسبة تغطية السيولة، وهو ما يشير إلى ترکز الودائع بشكل كبير.

ترکز الودائع: نسبة تغطية السيولة بعد أعلى ١٠ حالات تسرب للودائع (%)

اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة (%)



المصادر: البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١. نسبة تغطية السيولة بعد سحب أعلى ١٠ ودائع المتبقية (بعد معدل التدفق النقدي الخارج التنظيمي) بمقدار النصف أو بالكامل. ولا يتطرق هذا التحليل إلى ودائع المؤسسات المالية نظراً لسحبها كاملاً بالفعل في السيناريو الأساسي لنسبة تغطية السيولة.

## الشكل البياني ٢٠ - المملكة العربية السعودية: اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة صافي التمويل المستقر

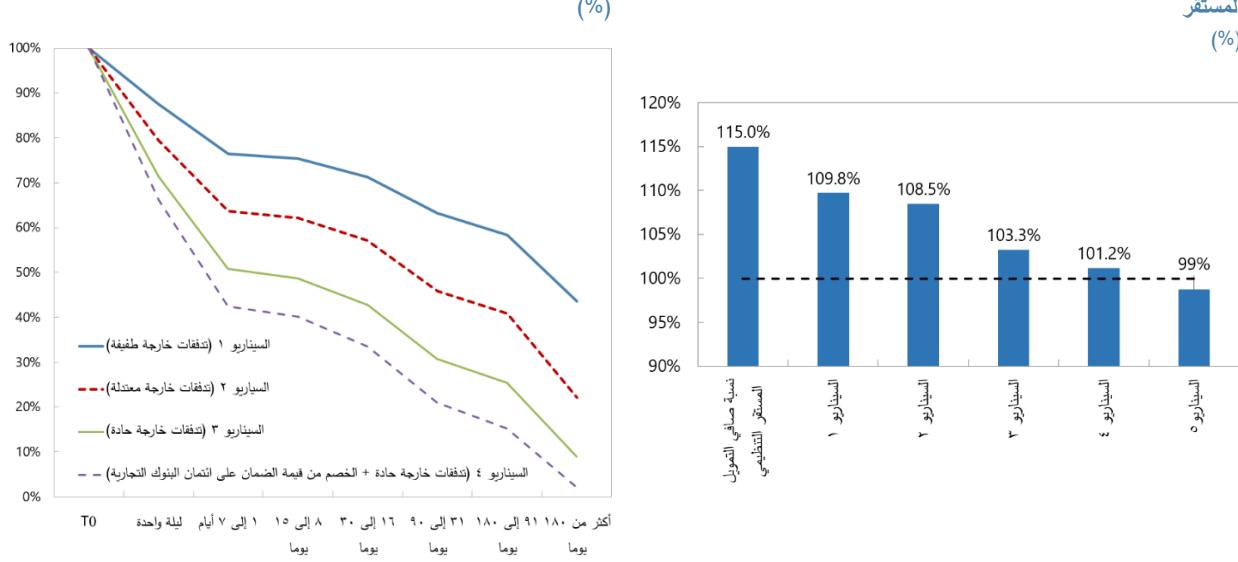
اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة صافي التمويل المستقر تناول معايير تنظيمية وخمسة سيناريوهات من الضغوط الإضافية على: ودائع الأفراد ( $S1$ )، ودائع المؤسسات ( $S2$ )، وكل مصادر التمويل ( $S3 = S1 + S2$ )، زائد تطبيق الخصم من قيمة الضمان على الأصول السائلة عالية الجودة ( $S4$ ) وإعادة توزيع المحفظة الاستثمارية نحو آجال استحقاق أطول ( $S5$ ).

الأوزان الترجيحية					
	السيناريو ١	السيناريو ٢	السيناريو ٣	السيناريو ٤	السيناريو ٥
التمويل المستقر	% ٨٥	% ٨٥	% ٩٥	% ٨٥	% ٩٥
	% ٨٥	% ٨٥	% ٩٥	% ٨٥	% ٩٥
	% ٨٠	% ٨٠	% ٩٠	% ٨٠	% ٩٠
	% ٨٠	% ٨٠	% ٩٠	% ٨٠	% ٩٠
	% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	% ٥٠	% ٥٠
	% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	% ٥٠	% ٥٠
	% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	% ٥٠	% ٥٠
	% ١٥	% ٥	% ٥	% ٥	% ٥
	% ١٥	% ٥	% ٥	% ٥	% ٥
	% ١٥	% ٥	% ٥	% ٥	% ٥
المتاح					
تمويل غير مضمون من شركات غير مالية					
تمويل غير مضمون من كيانات سيادية/مؤسسات مملوكة للدولة/بنوك متعددة الأطراف/بنوك تنمية					
أوراق مالية مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة غير محملة بالالتزامات من المستوي الأول					
تسهيل الصالحة والاستدامة					
أدنى من ٦ أشهر من ٦ إلى ١٢ شهراً					
أدنى من ٦ أشهر من ٦ إلى ١٢ شهراً					
أدنى من ٦ أشهر من ٦ إلى ١٢ شهراً					
أدنى من ٦ أشهر من ٦ إلى ١٢ شهراً					
أدنى من ٦ أشهر من ٦ إلى ١٢ شهراً					

يتضمن تحليل التدفقات النقدية مع التحاليل القائمه على نسبة تغطيه السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر: امتلاك البنوك قدرة كافية على الموازنة في مواجهة التدفقات الخارجية ما عدا في أشد السيناريوهات حدة.

اختبار القدرة على تحمل ضغوط السيولة المبني على نسبة صافي التمويل

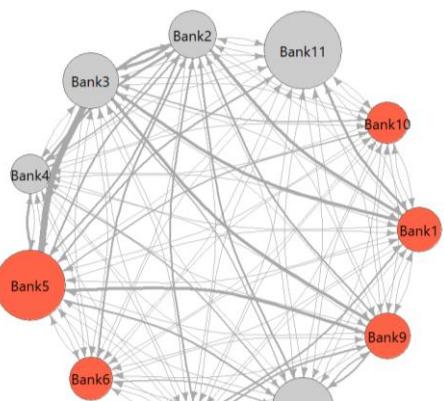
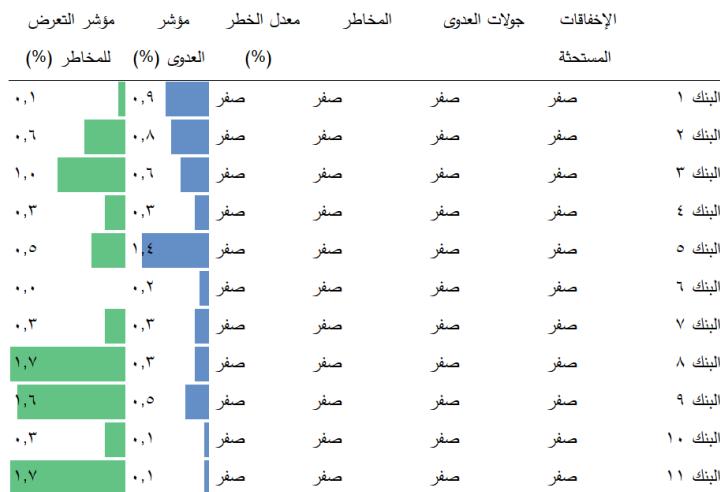
المستقر (%)



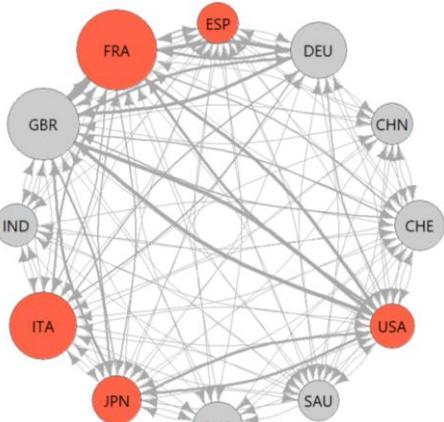
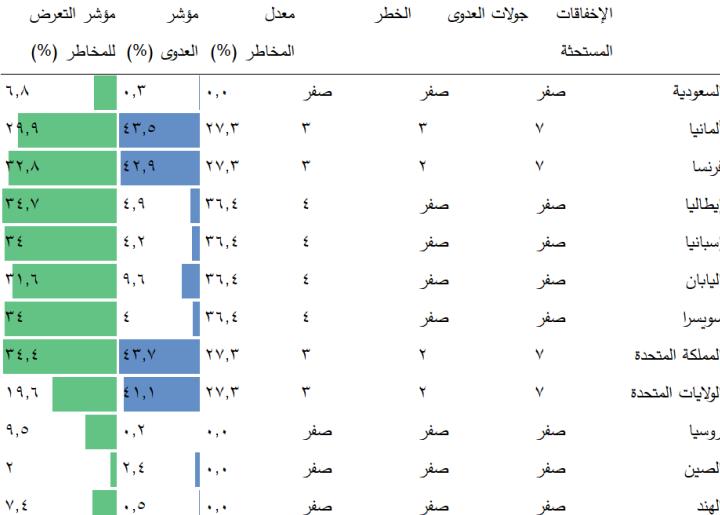
المصادر : البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الشكل البياني ٢١ - المملكة العربية السعودية: تحليل الترابط المالي

سوق المعاملات بين البنوك غير المغطى بتأمين في المملكة العربية السعودية صغيرة مقارنة برأس مال البنوك، وبالتالي فإن إخفاق أحد البنوك لا يؤدي إلى إخفاق أي بنوك أخرى على الإطلاق.



إخفاق القطاع المصرفى السعودى لن يكون له تأثير يذكر على البنوك الأجنبية. وفي حالة إعطاء الأولوية للبيانات التي قدمها البنك المركزى السعودى (كلا اختلافت عن تلك المتاحة من خلال بلدان أخرى مبنية في الإحصاءات المصرفية الدولية على أساس الموقعة لبنك التسويات الدولية)، فإن القطاع المصرفي السعودى لا يخفق أبداً إذا أخفقت القطاعات المصرفية الأجنبية.



المصادر : البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي:

ملحوظة: يستند تحليلنا للتباين المالي إلى دراسة (Espinosa-Vega and Sole, ٢٠١٠).

**الرسامان الشكيان: العقد الحمراء:** مفترض صافٍ؛ العقد الرمادية: مفترض صافٍ؛ والأسماء المتوجهة من ألف إلى باء تشير إلى أن ألف مدين لباء؛ وبدل حجم طرف السهم إلى حجم التعرضات؛

ويشير حجم العده إلى صافي المعرض الحسيبي متوفى من أسماء العالية ضمن رسائل الدراسات.  
جدوار تحليل آخر العدوى: عدد الإخفاقات المصرفية المستحدثة من هذا البنك، جولات العدوى: عدد جولات العدوى حتى يتوقف حدوث إخفاق مصريفي نتيجة لـإخفاق هذا المصرف؛ الأخطار: عدد البنوك التي يؤدي إخفاقها إلى إخفاق هذا البنك؛ معدل الخطر: النسبة المئوية للبنوك الأخرى التي يؤدي إخفاقها إلى إخفاق هذا البنك؛ مؤشر العدوى: متوسط نسبة خسائر البنوك الأخرى، نتيجة لـإخفاق هذه البنوك؛ مؤشر التعرض للمخاطر: النسبة المئوية للخسارة الناتجة عن تهافت كأى البنك الآخر، عن السادس.

والرسوم البينية العابرة للحدود تعطي الأولوية للبيانات التي يقدمها البنك المركزي السعودي كلما اختلفت عن تلك المتاحة من خلال بذان أخرى مبنية في الإحصاءات المصرفية الدولية على أساس الموقف لـ بنك التسويات الدولي.

## الشكل البياني ٤٢ - المملكة العربية السعودية: حساسية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة لصدمات الإيرادات وتكاليف الاقراض

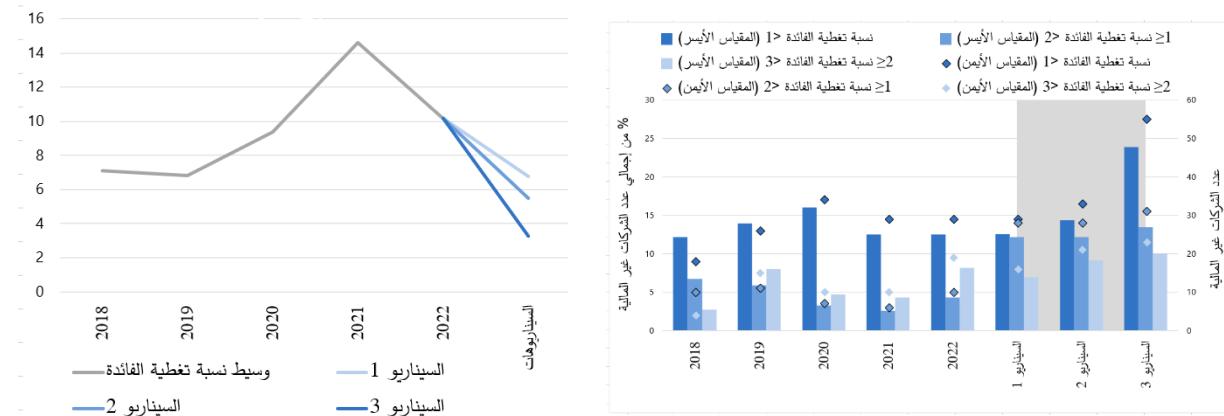
تُستخدم ثلاثة سيناريوهات تجمع بين صدمات الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين (EBITDA) وسعر الفائدة لتقدير صلابة الشركات غير المالية. في السيناريو ١، تراجع الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين بنسبة ١٥٪، بينما يرتفع سعر الفائدة الضمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. وفي السيناريو ٢، تراجع الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين بنسبة ٢٥٪ وتترفع أسعار الفائدة بمقدار ١٥٠ نقطة أساس، والسيناريو ٣ هو أكثر السيناريوهات المعاكسة مع تراجع في الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين قدره ٤٠٪ ويبلغ ارتفاع أسعار الفائدة ٣٠٠ نقطة أساس. وتعزز نسبة تغطية الفائدة بأنها نسبة الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين إلى مصروفات الفائدة، وتعزز نسبة الدين إلى المخاطر بأنها ديون الشركات التي تكون نسبة تغطية فائدتها أقل من ١.

ويتراجعاً ويسقط نسبة تغطية الفوائد، ولكنه يظل أعلى من ١ في السيناريوهات المعاكسة.

الشركات غير المالية المدرجة في البورصة تبدو متمتعة بالصلابة - حتى الصدمة الندية يرتفع نصيبها من الشركات التي تكون نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١ بما لا يزيد عن ٥ نقاط مئوية.

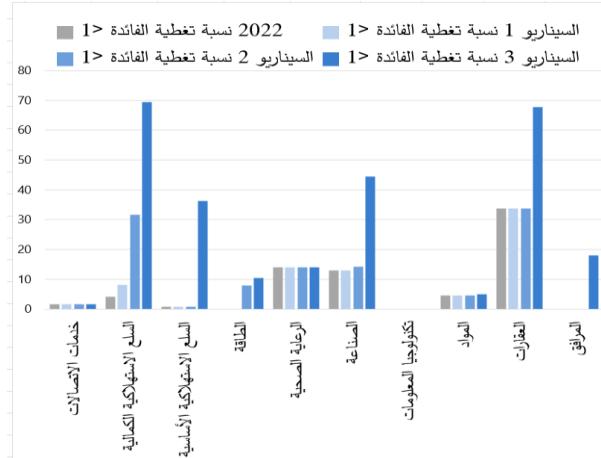
### وسيط نسبة تغطية الفائدة للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية

(%) من إجمالي عدد الشركات غير المالية على المقياس الأيسر؛ وعدد الشركات غير المالية على المقياس الأيمن)



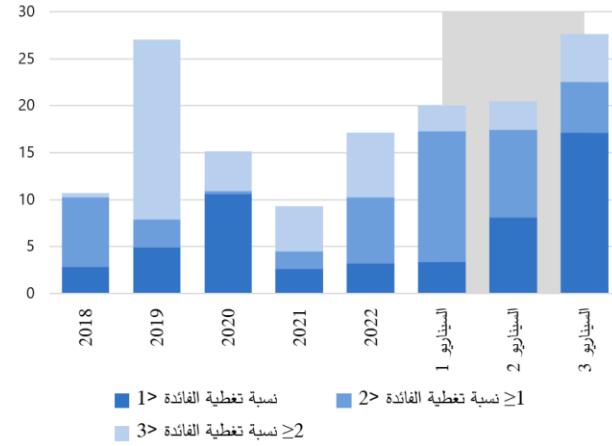
أشد الشركات المدرجة في البورصة المعرضة للمخاطر هي الشركات في قطاعات السلع الاستهلاكية الكمالية والعقارات والطاقة والصناعة.

### الديون المعرضة للمخاطر في الشركات غير المالية (نسبة تغطية الفائدة > 1) حسب القطاع (%) من مجموع الدين حسب القطاع



مع تراجع نسبة تغطية الفائدة في الشركات في ظل أشد السيناريوهات المعاكسة، فإن التأثير النسبي على نسبة الدين المعرض للمخاطر يصبح أكبر - ويرتفع الدين المعرض للمخاطر إلى ١٥٪ من قاعدة منخفضة هي ٢٪.

### مجموع ديون الشركات غير المالية المدرجة في البورصة (%) من مجموع الدين)



المصادر: مؤسسة S&P Capital IQ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: أجرى تقرير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ وتقدير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ تحليلًا لصلابة الشركات، وجاءت نتائج التقارير مت sincée. للاتصال على معلومات عن العينة، يرجى مراجعة الملحوظة في أسفل الشكل البياني ٤.

## الجدول ٥ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	تقديرات	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤					
(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)										
١١,٠	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٢	٩,٧	٩,٠	٩,٦	١٠,٦	٩,١	٩,٢	
٧٠,٠	٧١,١	٧٢,٩	٧٥,٤	٧٧,٨	٨٢,٥	٨٤,٣	١٠٢,٠	٧٣,٢	٤٢,٧	
٥,٢٩٠	٥,٠١٠	٤,٧٦٢	٤,٥٣٨	٤,٣١٢	٤,١٠٨	٤,٠٠٣	٤,١٥٧	٣,٢٧٨	٢,٧٥٤	
١,٤١١	١,٣٣٦	١,٢٧٠	١,٢٢٠	١,١٥٠	١,٠٩٦	١,٠٨٦	١,١٩	٨٧٤	٧٣٤	
٣,٦١٣	٣,٤٦٦	٣,٢١٣	٣,٠٢٥	٢,٨٤٥	٢,٦٧٠	٢,٥٣٠	٢,٣٥٨	٢,١٦٠	٢,٠٣٢	
٣٨,١٧١	٣٦,٠٧٣	٣٥,٧٤٥	٣٤,٧٤٨	٣٣,٦٧٥	٣٢,٧٢٨	٣٢,٥٣٠	٣٤,٤٥٤	٢٨,٣٩٦	٢٣,٢٧١	
٣,٥	٣,٥	٣,٦	٤,١	٤,٧	١,٧	٠,٨	٧,٥	٥,١	٣,٦-	
٢,٦	٢,٦	٢,٤	٣,٨	٥,٨	٤,٥-	٩,٠-	١٥,٠	١,٢	٦,٩-	
٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٤	٣,٥	٣,٨	٥,٣	٥,٦	٢,٣-	
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,٣	٢,٥	٣,١	٣,٤	
الدخل القومي والأسعار										
١١,٠	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٢	٩,٧	٩,٠	٩,٦	١٠,٦	٩,١	٩,٢	إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)
٧٠,٠	٧١,١	٧٢,٩	٧٥,٤	٧٧,٨	٨٢,٥	٨٤,٣	١٠٢,٠	٧٣,٢	٤٢,٧	متوسط أسعار تصدير النفط (دولار أمريكي للبرميل) <sup>١</sup>
٥,٢٩٠	٥,٠١٠	٤,٧٦٢	٤,٥٣٨	٤,٣١٢	٤,١٠٨	٤,٠٠٣	٤,١٥٧	٣,٢٧٨	٢,٧٥٤	إجمالي الناتج المحلي الأسني (مليارات الريالات السعودية)
١,٤١١	١,٣٣٦	١,٢٧٠	١,٢٢٠	١,١٥٠	١,٠٩٦	١,٠٨٦	١,١٩	٨٧٤	٧٣٤	إجمالي الناتج المحلي الأسني (مليارات الدولارات الأمريكية)
٣,٦١٣	٣,٤٦٦	٣,٢١٣	٣,٠٢٥	٢,٨٤٥	٢,٦٧٠	٢,٥٣٠	٢,٣٥٨	٢,١٦٠	٢,٠٣٢	إجمالي الناتج المحلي الأسني غير النفطي (مليارات الريالات السعودية)
٣٨,١٧١	٣٦,٠٧٣	٣٥,٧٤٥	٣٤,٧٤٨	٣٣,٦٧٥	٣٢,٧٢٨	٣٢,٥٣٠	٣٤,٤٥٤	٢٨,٣٩٦	٢٣,٢٧١	حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأسني (بالدولار الأمريكي)
٣,٥	٣,٥	٣,٦	٤,١	٤,٧	١,٧	٠,٨	٧,٥	٥,١	٣,٦-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢,٦	٢,٦	٢,٤	٣,٨	٥,٨	٤,٥-	٩,٠-	١٥,٠	١,٢	٦,٩-	نفطي
٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٤	٣,٥	٣,٨	٥,٣	٥,٦	٢,٣-	غير النفطي <sup>٢</sup>
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,٣	٢,٥	٣,١	٣,٤	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
القطاع الخارجي										
٢,٢	١,٦	١,٣	٤,٩	٥,٣	٧,٠-	٢١,٦-	٤٨,٩	٥٨,٩	٣٣,٥-	الصادرات (فوب)
٠,٠	٠,٥-	٠,٩-	٢,٣	٣,٢	١٢,٦-	٤٤,٠-	٦١,٨	٦٩,٤	٤٠,٥-	النفط
٥,٠	٥,٤	٥,٩	٨,٥	١١,٩	٩,٢	١١,٢	٢٥,٩	١١,٠	١٠,٢-	الواردات (فوب)
٢,٧-	٢,٥-	٢,١-	١,٤-	١,١-	٠,١-	٣,٢	١٣,٧	٤,٨	٣,٥-	رصيد الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي)
٤,٥	٥,٠	٤,١	٩,١	١١,٠	٠,٩-	٧,٧-	٩,٢	٥,٢	٥,٢-	حجم الصادرات
٣,٧	٤,٢	٥,٠	٧,٧	١٠,٨	٧,٤	١٤,٠	١٤,٣	٠,٤	٩,٥-	حجم الواردات
٣,٦-	٤,٣-	٤,٥-	٤,٨-	٧,٠-	٦,٨-	١٥,٦-	٣١,٩	٤٦,٥	٣٤,٠-	معدلات التبادل التجاري
النقد والاتنان										
٤,٣	٤,٨	٥,٨	٥,٢	٠,٢	٢,٢-	٧,٤-	٣,٨	٤,٥-	٨,٩-	صافي الأصول الأجنبية
٧,٥	٨,١	٨,٧	٩,٩	١١,٠	١١,٠	١٨,٨	١٢,٦	١٩,٣	٢٤,٩	صافي الأصول المحلية
٦,٥	٧,١	٧,٤	٨,٨	٩,٧	١٠,١	١٠,٠	١٢,٦	١٥,٤	١٤,٠	منها: مطالبات على القطاع الخاص
٦,٠	٦,٣	٦,٥	٧,٤	٩,٠	٨,٨	٧,٦	٨,١	٧,٤	٨,٣	النقد وشيك التقادم (٣)
...	...	...	...	...	...	٦,٢	٥,٣	٠,٩	٠,٨	سعر الفائدة السادن بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة أشهر (%) سنويًا <sup>٣</sup>
موارد الحكومة المركزية										
٢٧,١	٢٧,٨	٢٨,٦	٢٩,٤	٢٩,٦	٢٩,٦	٣٠,٣	٣٠,٨	٢٩,٥	٢٨,٤	الإيرادات
٣٠,١	٣٠,٩	٣١,٦	٣٢,٢	٣٢,٤	٣٢,٩	٣٢,٣	٢٨,٢	٣١,٧	٣٩,١	المصروفات
٢٤,٩	٢٥,٧	٢٦,٥	٢٧,٢	٢٧,٤	٢٧,٨	٢٧,٦	٢٤,٨	٢٨,١	٣٣,٤	النفقات
٥,٢	٥,٢	٥,١	٥,١	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٣,٥	٣,٦	٥,٦	صافي اقتداء الأصول غير المالية صافي الأقرض (+)/الاقرض (-)
٣,٢-	٣,١-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٣-	٢,٥-	٢,٥	٢,٢-	١٠,٧-	ما دعا الإيرادات النفطية
١٧,٧-	١٨,٥-	١٩,٤-	٢٠,١-	٢٠,٥-	٢١,٢-	٢٠,٩-	١٨,١-	١٩,٤-	٢٥,٧-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢٤,٧-	٢٦,١-	٢٧,٨-	٢٩,٤-	٣٠,٤-	٣٢,٤-	٣٣,٠-	٣٢,٢-	٢٩,١-	٣٧,٢-	الرصيد الأولي غير المرتبط بال الصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢٤,٧-	٢٦,١-	٢٧,٨-	٢٩,٤-	٣٠,٤-	٣٢,٤-	٣٣,٠-	٢٩,٤-	٢٦,٩-	٣٥,٣-	ودائع الحكومة المركزية في البنك المركزي السعودي
٩,٢	٩,١	٩,٢	٩,٦	١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	١١,١	١١,٨	١٥,٩-	إجمالي دين الحكومة المركزية
٣٥,٣	٣٣,٨	٣٢,٣	٣١,٠	٣٠,٠	٢٨,٧	٢٦,٢	٢٣,٩	٢٨,٦	٣١,٠	صافي الأصول المالية للحكومة المركزية
٢٥,٢-	٢٣,٧-	٢٢,١-	٢٠,٤-	١٨,٧-	١٦,٩-	١٤,١-	٨,٦-	١١,١-	١٠,٢-	بند للتذكرة:
٤٨٣,٣	٤٦٥,١	٤٤٥,٤	٤٢٢,٥	٤٠٣,٢	٤٠٥,٢	٤١٧,١	٤٤٠,٥	٤٣٨,٢	٤٤٩,٢	صافي الأصول الأجنبية الكلية لدى البنك المركزي السعودي (مليارات الدولارات)
١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٢	١٣,١	١٤,١	١٥,٨	١٨,١	٢٠,٤	٢٥,٢	بأشهر الودائع من السلع والخدمات
٢٩,٤	٣٠,٠	٣٠,٣	٣٠,٤	٣٠,١	٢٨,٨	٢٧,٣	٢٣,٣	٢٤,٤	٢٤,٨	الواردات من السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي
...	...	...	...	...	...	١١٨,٦	١١٩,٦	١١٤,٧	١١٣,٩	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠=١٠٠، نهاية الفترة)
...	...	...	...	...	...	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي عدد السكان (بالملايين)
٣٧,٠	٣٦,٢	٣٥,٥	٣٤,٨	٣٤,١	٣٣,٥	٣٢,٨	٣٢,٢	٣٠,٨	٣١,٦	معدل البطالة (بين المواطنين السعوديين) معدل البطالة (كلي)
...	...	...	...	...	...	٨,٣	٩,٤	١١,٣	١٣,٧	المؤشر العام لتداول الأسهم (تاسي)
...	...	...	...	...	...	٤,٩	٥,٦	٦,٦	٧,٧	
...	...	...	...	...	...	١١,٩٦٧	١٠,٤٧٨	١١,٢٨٢	٨,٧٦٠	

المصدر: تقرير يونيو ٢٠٢٤ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند السيناريو الأساسي لبرنامج تقييم القطاع المالي إلى تقرير يونيو ٢٠٢٤ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup>

يشمل المنتجات المكررة.

<sup>٢</sup>

لا يعكس التأثير الكامل لإعادة تصنيف الحسابات القومية مؤخرًا.

<sup>٣</sup>

أحدث مشاهدة. وتصنف استثمارات صندوق الاستثمارات العامة كاستثمارات خاصة.

## **الجدول ٦ المملكة العربية السعودية: هيكل النظام المالي (٢٠١٦ و٢٠٢٢)**

مجمع الأصول					العدد
% من إجمالي الناتج المحلي <sup>٨</sup>	% من المجموع	بمليارات الدولارات الأمريكية	بمليارات الولايات السعودية	بمليارات الدولارات	
٨٧	٦١	٩٦٦	٣,٦٢١	٢٧	البنوك التجارية
٨٥	٥٩	٩٤٣	٣,٥٣٧	١١	المحلية
٢	١	٢٢	٨٤	١٦	الأجنبية
٣١	٢١	٣٤١	١,٢٧٨	١	صندوق القاعد (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)
١٠	٧	١١١	٤١٥	١١	صندوق التنمية الوطني، صناديق التنمية <sup>١</sup>
١٢	٨	١٢٨	٤٧٨	٩٣٩	صناديق الاستثمار <sup>٢</sup>
٢	١	٢٢	٨١	٢٧	شركات التأمين
٢	١	٢١	٧٨	٣٧	شركات التمويل <sup>٣</sup>
١٤٣	١٠٠	١,٥٨٧	٥,٩٥١	١٠٤٢	المجموع
٧٠		٧٧٦	٢,٩١٠	١	صندوق الاستثمارات العامة (PIF) <sup>٤</sup>

٢٠١٦ معدلة حسب عرض برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٢٤

مجموع الأصول					العدد
% من إجمالي الناتج المحلي <sup>٨</sup>	% من المجموع	billion الدولارات	billion الولايات الأمريكية	billion الولايات السعودية	
٩٢	٥١	٦١٠	٢,٢٨٩	٢٤	البنوك التجارية
٨٩	٥٠	٥٩٢	٢,٢٢٠	١٢	المحلية
٣	٢	١٨	٦٩,٣	١٢	الأجنبية
٤٧	٢٦	٣١٢	١,١٦٩	٢	صناديق معاشات التقاعد <sup>٩</sup>
١٩	١١	١٢٦	٤٧٢	٤	صناديق التنمية (مؤسسات الإقراض المتخصصة) <sup>١٠</sup>
٩	٥	٥٨	٢١٧	٤٩٤	صناديق الاستثمار <sup>١١</sup>
٢	١	١٥	٥٧	٣٤	شركات التأمين
٢	١	١٠	٣٩	٣٤	شركات التسويق
١٧٠	٩٥	١,١٣١	٤,٢٤٣	٥٩٢	المجموع
٨		٩٣	٣٥٠	١	صندوق الاستثمار العامة (PIF) <sup>١٢</sup>

٢٠١٦ حسب عرض برنامج تقييم القطاع المالي لعام

مجموع الأصول					العدد
% من إجمالي الناتج المحلي <sup>٨</sup>	% من المجموع	بمليارات الدولارات الأمريكية	بمليارات الريالات السعودية		
٩٢	٥١	٦١٠	٢,٢٨٩	٢٤	البنوك التجارية
٨٩	٥٠	٥٩٢	٢,٢٢٠	١٢	المحلية
٣	٢	١٨	٦٩٣	١٢	الأجنبية
٤٧	٢٦	٣١٢	١,١٦٩	٢	صناديق معاشات التقاعد <sup>٩</sup>
٣٣	١٨	٢١٩	٨٢٢	٥	مؤسسات الإقراض المتخصصة (SCIs)
٤	٢	٢٣	٨٨	٢٧٥	صناديق الاستثمار <sup>٧</sup>
٢	١	١٥	٥٧	٣٤	شركات التأمين
٢	١	١٠	٣٩	٣٤	شركات التسويق
١٧٩	١٠٠	١,١٩٠	٤,٤٦٤	٣٧٤	المجموع

**المصادر:** البنك المركزي السعودي، وهيئة سوق المال، وصندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> يُستبعد منها صندوق واحد جديد تأسس حديثاً لـ«ميزانية عمومية» صغيرة.

<sup>٢</sup> تشمل صناديق الاستثمار العام والخاص

<sup>٣</sup> منها الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.

٢٠٢٢ في نهاية عام ٢٠١٦، بلغت الأصول التي يديرها "صندوق الاستثمارات العامة" ٥٩٦ مليار دولار أمريكي. واستندت تقييمات بيانات عام ٢٠١٦ في برنامج تقييم القطاع المالي إلى نهاية عام ١٥٣٦٢ (٢٠١٦) مليار ريال سعودي.

دُمَّحْ صندوقاً التقاعد منذ ذلك الحين.

**الاستثمار في الأصول المالية**، حيث يُطلق على صناديق التعميم «مؤسسات الإقراض المتخصصة»، وكانت تضم صندوقاً مستبعداً منها صندوق الاستثمار العام. خلال فترة برنامج تقييم القطاع المالي في ٢٠١٧، كان يُطلق على صناديق التعميم «مؤسسات الإقراض المتخصصة»، وكانت تضم صندوق

الاستثمارات العامة فقط

<sup>٨</sup>نخفيص حجم القطاع المالي قياساً بحجمي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٦ يرجع في أحد جوانبه إلى إعادة تصنيف صندوق الاستثمار العام وفي جانب آخر إلى الزيادة الاسمية الكافية.

الجدول ٧ المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية (٢٠٢٣-٢٠١٨)

						القطاع المصرفي
						هيكل القطاع المصرفي
						عدد البنوك المرخصة
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٥	٢٩	
١ ٥	١ ٥	١ ٥	٢ ٦	٢ ٦	٢ ٦	عدد البنوك التي تبلغ حصتها: ٢٥ % من مجموع الأصول ٧٥ % من مجموع الأصول
٩٥,٩ ٨,٣	٨٤,٣ ٨,٢	٩٧,٢ ٨,١	١٠٤,٩ ٨,٧	٨١,٦ ٩,٥	٨٠,١ ٩,٤	مجموع الأصول (%) من إجمالي الناتج المحلي) منها: أصول مقومة بعملة أجنبية (%) من مجموع الأصول
٦٦,٧ ٦٠,٩ ٦١,٨	٥٨,٥ ٥٣,٥ ٥٥,٢	٦٥,٤ ٦٠,٣ ٦٤,٦	٦٧,٦ ٦١,٩ ٧٠,٦	٥١,٨ ٤٧,٤ ٥٧,١	٤٨,٣ ٤٦,٧ ٥٦,٣	مجموع القروض (%) من إجمالي الناتج المحلي) الانتمان المقدم للقطاع الخاص (%) من إجمالي الناتج المحلي) مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (%) من إجمالي الناتج المحلي)
٢٠,١ ١٨,٦	١٩,٩ ١٨,٤	١٩,٩ ١٨,٢	٢٠,٣ ١٨,٧	١٩,٣ ١٨,٠	٢٠,٣ ١٨,٥	نهاية رأس المال نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٦٩,٥ ١,٥ ١٢٩,٨ ٢,٢ ١,٩ - - ٦٤,٥	٦٩,٣ ١,٨ ١٢٤,٥ ٢,٧ ٢,٢ - - ٦٥,٦	٦٧,٣ ١,٩ ١٤٧,٧ ٢,٥ ٢,٧ - - ٦٣,٣	٦٤,٤ ٢,٢ ١٣٤,٧ ٢,٥ ٢,٩ - - ٦٩,٠	٦٣,٥ ١,٩ ١٤٨,١ ١,٦ ٢,٨ - - ٧٣,٩	٦٢,٦ ٢,٠ ١٥٧,٢ ١,١ ٣,٢ - - ٧١,٣	صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول مجموع القروض المتعنة كنسبة من إجمالي القروض مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعنة صافي القروض المتعنة كنسبة من مجموع رأس المال مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض) نسبة قروض قطاع العقارات والتثبيت إلى مجموع القروض نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول
١١,٥ ٢,٢ ١٢,٨ ٣٢,٩ ٣,١	٢٨,٥ ٢,١ ١٢,٥ ٣٤,٠ ٣,١	٤٢,٩ ١,٨ ١٠,٨ ٣٦,١ ٣,٢	٢٤,٠٠ ١,٥ ٨,٦ ٣٦,٢ ٣,٥	٤,٥ ٢,١ ١٢,١ ٣٥,٩ ٣,٩	٩,٨ ٢,١ ١٣,٨ ٣٦,٣ ٣,٩	الربحية الأرباح (التغير) (%) متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب العائد على أسهم رأس المال المصرورفات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض
٢١,٨ ٣٨,٩ ٩٦,١ ٥٣,١	٢٢,٨ ٣٩,٧ ٩٧,٥ ٥٧,٩	٢٤,٧ ٤١,٣ ١٠٢,٦ ٦٤,٦	٢٦,٨ ٤٣,٨ ١٠٩,٦ ٦٦,٠	٢٥,٤ ٤١,٣ ١١٥,٠ ٦١,٢	٢٢,٣ ٣٥,٥ ١١٥,٦ ٦٢,٢	السيولة نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ٢ ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع
٩,٨ ٨,١ ٢٨,٣ ١,٢	١١,٢ ٧,٥ ٢٨,٧ ٢,٤-	٩,٥ ٧,٥ ٢٧,١ ٠,٠	٧,٤ ٨,٦ ٢٨,٠ ٧,٣	٨,٦ ٨,٤ ٢٧,٥ ٦,٧	٨,٧ ٨,٤ ٢٧,١ ٦,٤	الحساسية لمخاطر السوق الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الأصول نسبة صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال
٢٨١,٢ ١٤,٢ ٥,٧	٢٣٧,٧ ٧,١- ٥,٦-	٣٠٧,٣ ٢٩,٨ ٦١,٠	٣٣٠,٦ ٣,٦ ٦,٤-	٢٨٧,٠ ٧,٢ ١٢,٤	٦٣,٠ ٨,٣ ٣١,١	سوق الأسهم رسملة سوق الأسهم (%) من إجمالي الناتج المحلي) المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %) مؤشر أسعار أسهم البنك (التغير %)
المصدر: البنك المركزي السعودي.						
١ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر غير الفائدة.						
٢ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل. والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسنديات وأدوات الخزانة.						
الحكومة السعودية والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.						

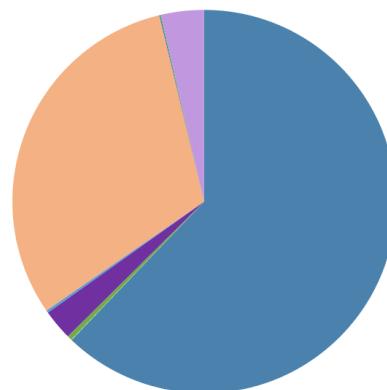
## الملحق الأول - أسعار العقارات السكنية والتجارية

-١ تتولى الهيئة العامة للإحصاء مسؤولية إعداد مؤشرات أسعار العقارات في المملكة العربية السعودية. وتستند مؤشرات الأسعار إلى مجموعة من بيانات المعاملات العقارية المتاحة من وزارة العدل.

### الملحق ١: الشكل البياني ١ : المملكة العربية السعودية - تكوين مؤشر أسعار العقارات

يشكل وزن الأراضي (المخطط البياني) للعقارات السكنية والتجارية والزراعية ما يزيد على ٩٥٪ من إجمالي الوزن الترجيحي.

مؤشر أسعار العقارات (٢٠١٤ = ١٠٠):  
نكوين المؤشر حسب القطاع ونوع العقارات



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

-٢ وقد حددت الجهات المعنية عدداً من المواطن التي تستلزم التحسين في إعداد مؤشرات أسعار العقارات. إذ تستند المؤشرات إلى تقسيمات طبقية وأوزان ترجيحية يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٤، ولا تغطي الأحياء التي تم تطويرها عبر المملكة منذ ذلك الحين. وما يزيد على نصف بيانات المعاملات العقارية الأخيرة مصنفة بشكل غير دقيق كأراضٍ. وعلاوة على ذلك، تدرج معاملات بيع العقارات "على الخارطة" - غير مكتملة البناء - في المؤشرات لدى اكتمال مشروع البناء، مما تنشأ عنه فجوة زمنية من عامين إلى ثلاثة أعوام بين تاريخ المعاملة والإدراج في المؤشر. وتعمل الهيئة العامة للإحصاء حالياً على تحديث منهاجيتها (الأوزان الترجيحية والتقسيمات الطبقية المستخدمة) وتصحيح التصنيف غير الدقيق استناداً إلى تعداد السعودية ٢٠٢٢ والبيانات المست取得ة من وزارة الشؤون البلدية والإسكان والهيئة العامة للعقار. وكذلك يتبع تغيير الأوزان الترجيحية والتصنيفات العقارية ضمن مؤشر أسعار العقارات التجارية.

-٣ وبينما تحتاج المؤشرات العقارية كل إلى إصلاح شامل، تتيح وزارة العدل معلومات حول أسعار المعاملات العقارية عبر بورصتها العقارية. وتحوي البورصة العقارية التابعة لوزارة العدل سجلاً يتضمن جميع معاملات الإسكان ضمن المشروعات العقارية السكنية والتجارية مكتملة البناء، بينما يخلو السجل من معاملات بيع العقارات "على الخارطة"، وتبث وزارة العدل حالياً أفضل السبل لإدراج هذه المعاملات مستقبلاً. وتستخدم العديد من الهيئات الحكومية هذه البيانات لمراقبة سوق الإسكان، بما في ذلك الهيئة العامة للعقار التي تنشر بيانات أسعار المساكن استناداً إلى سجل وزارة العدل.

## الملحق الثاني - مصفوفة تقييم المخاطر (مطلع ٢٠٢٤)

التأثير المتوقع على القطاع المالي في حالة تتحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية <sup>1</sup>
المخاطر العالمية (القضايا المحتملة)		
متعددة	مرتفعة	<p>نفاق المصالح الإقليمية. تصادع أو اتساع نطاق الصراع في غزة وإسرائيل، وال الحرب الروسية في أوكرانيا، والصراعات الإقليمية الأخرى أو الإرهاب، جميعها عوامل تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في اضطراب التجارة (على سبيل المثال، الطاقة والأغذية والسياحة وسلال الإمدادات) وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر والتندفات المالية، ونظم المدفوعات، وتؤدي إلى زيادة تدفقات الأجانب.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تصادع الصراع بين إسرائيل وغزة إلى صراع إقليمي مطول يفرض تهديدات على البنية التحتية للطاقة والتجارة وأو سلاسل الإمداد الحيوية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتندفات المالية، بما في ذلك التدفقات المالية الموجهة للمشروعات الكبيرة/العملقة في إطار رؤية المملكة. ٢٠٣٠.</li> <li>• التباطؤ الاقتصادي وارتفاع علاوات المخاطر قد تنشأ عنهم آثار سلبية على قطاعات المالية العامة والشركات والأسر. وكذلك، فإن نمو مخاطر الائتمان وارتفاع تكلفة التمويل قد يؤديان إلى تراجع الملاعة المصرفية.</li> <li>• ارتفاع أسعار النفط في حالة اضطراب أسواق الطاقة قد يساعد في موازنة آثار التباطؤ الاقتصادي وتشديد الأوضاع المالية.</li> </ul>	متعددة	
متعددة	متزنة	<p><b>تباطؤ عالمي مفاجئ:</b> تتسبب عوامل الخطر المتقدمة والعالمية في هبوط حاد متزامنة في معدلات النمو، ويصاحب ذلك ثبات ركود في بعض البلدان، وتداعيات معاكسة عبر القنوات التجارية والمالية، وتجزء الأسواق، مما يؤدي إلى توقيف مفاجئ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الصين: انكماش أكثر حدة من المتوقع في قطاع العقارات يؤثر على الطلب الخاص، مما يفاقم الضغوط المالية على الحكومة المحلية، كما تنشأ عنه ضغوط خاصة للتضخم وحلقة من الآثار المرتدة السلبية على النظام المالي الكلي.</li> <li>• أوروبا: نفاق الانكماش الاقتصادي نتيجة اشتداد تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، وانقطاعات الإمداد، وتشديد الأوضاع المالية، وتصحيحات الأسواق العقارية.</li> <li>• الولايات المتحدة: في ظل نقص المعروض في أسواق العمل، يستمر ارتفاع التضخم، مما يدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة لفترة أطول، مما يتسبب في تصحيحات أكثر حدة في أسواق المال والعقارات السكنية والتجارية.</li> </ul>
متعددة	مرتفعة	<p><b>تقلبات أسعار السلع الأولية:</b> سلسلة متلاحقة من انقطاعات الإمدادات (على سبيل المثال، نتاج الصراعات وقيود التصدير وقرارات أوبك+) وتقلبات الطلب تتسبب في تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية، وضغط على قطاع الخارج والمالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتداعيات عبر الحدود، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تراجع كبير ومستمر في أسعار النفط يؤثر على الاستثمار والنشاط الاقتصادي. وسيكون تأثير انقطاعات إمدادات الغذاء طفيفاً بفضل سياسات مراقبة المخزون الغذائي في المملكة وتنظيم بعض أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية.</li> <li>• من المتوقع تشديد الأوضاع المالية، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل بالنسبة للبنوك والشركات غير المالية والمشروعات الكبيرة/العملقة في إطار رؤية المملكة. ٢٠٣٠.</li> <li>• قد تشهد جودة الائتمان، مما ستكون له انعكاسات سلبية محتملة على الملاعة المصرفية.</li> <li>• تقلبات أسعار السلع الأولية تؤثر على قطاع المالية العامة والحساب الجاري.</li> </ul>	متعددة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تراجع أسعار النفط يؤثر على قطاع المالية العامة ويفرض ضغوطاً على ميزان المدفوعات.</li> <li>• تشديد الأوضاع المالية العالمية يتسبب في ارتفاع علاوات المخاطر، مما تنشأ عنه آثار سلبية على قطاعات المالية العامة والشركات والأسر.</li> <li>• التأثير على المملكة سيكون محدوداً بفضل الاحتياطيات المالية الوقائية الوفيرة والتوجه المحلي للقطاع المصرفى وعرضاته المحدودة عبر الحدود.</li> </ul>	متعددة	<p><b>عدم استقرار النظام المالي:</b> يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وعلاوات المخاطر وإعادة تسيير الأصول وسط حالات الانكماش الاقتصادي وعدم اليقين السياسي (يسبب الانتخابات على سبيل المثال) إلى اختلالات عبر الأسواق المالية. وصاحب ذلك تداعيات عبر الحدود وحقائق من الآثار المالية الكلية السلبية المرتدة، مما يؤثر على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية الضعيفة.</p>

التأثير المتوقع على القطاع المالي في حالة تتحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية <sup>١</sup>
مرتفعة	متواضعة	<p>سوء معاهدة السياسة النقدية: في ظل عدم اليقين الاقتصادي الكبير، تتجه البنوك المركزية الرئيسية إلى تشديد سياساتها النقدية لإعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة، مما يؤدي إلى تشديد حاد في الأوضاع المالية وتباطؤ اقتصادي عالمي.</p> <p>في سيناريو الركود التضخيمي العالمي، ترتفع أسعار الفائدة وعائدات السندات طويلاً الأجل وعلاوات المخاطر وفروق العائد على سندات الشركات، وتنهار ثقة المستهلكين. وفي المملكة العربية السعودية، يرتفع معدل التضخم (بسبب ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي). ويجد من تأثير هذا الارتفاع تدنى الضغوط التضخيمية المحلية نتيجة بده الركود، ومرورنة عرض العمالة، والدعم المقدم للقطاعات الرئيسية، بما فيها الطاقة.</p>
		<b>مخاطر عالمية (هيكلية)</b>
متوسطة	متواضعة	<p>الهجمات السيبرانية: تؤدي الهجمات السيبرانية على البنية التحتية المادية أو الرقمية ومقدمي الخدمات (بما في ذلك العملات الرقمية والأصول المشفرة) أو إساءة استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي إلى زعزعة الاستقرار المالي والاقتصادي.</p> <p>انقطاعات في إنتاج النفط في حالة وقوع هجمات سيبرانية على البنية التحتية النفطية، مما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وفقدان الثقة وارتفاع علاوات المخاطر.</p> <p>اضطرابات حادة في نظم الدفع تهدىء الثقة في القطاع المصرفي والرقابة المصرفية.</p> <p>خسائر مباشرة بسبب هجمات سيبرانية وتداعيات سلبية على مستويات الثقة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الودائع و يجعل البنوك أكثر عرضة للسحب الجماعي للودائع المصرفية وزيادة تكلفتها التمويلية.</p>
منخفضة	متواضعة	<p>الظواهر المناخية الشديدة: تتسبب الظواهر المناخية الحادة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في وقوع خسائر في الأرواح وأضرار جسمية بالبنية التحتية وإنقطاع الإمدادات وانخفاض معدلات النمو وانعدام الاستقرار المالي.</p> <p>المملكة العربية السعودية عرضة لبعض الظواهر الحادة التي أصبحت أكثر تواتراً وكثافة بسبب تغير المناخ، كموجات الجفاف والعواصف الرملية والفيضانات. وتعد المملكة أكثر عرضة لموجات الجفاف مقارنة بمعظم البلدان. ويمكن أن يمتد تأثير هذه الظواهر الحادة إلى العديد من القطاعات، مثل الصناعة والبنية التحتية، والزراعة، والطاقة، والسياحة.</p> <p>الكارثة الطبيعية الشديدة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفروض المتغيرة من الفروض المصرفية المنوحة للمقرضين في المناطق المتضررة، مما يؤثر على ربحية البنوك وملاءتها.</p>
	متواضعة	<p>التحول غير المنظم في قطاع الطاقة: التحول غير المنظم إلى صافي الانبعاثات الصفرى (بسبب نقص المعادن الحيوية على سبيل المثال) وعدم اليقين بشأن السياسات المناخية يؤديان إلى انقطاع سلاسل الإمداد، وتعطيل الأصول، وتقلبات الأسواق، وتراجع الاستثمار والنمو.</p>
		<b>المخاطر المحلية</b>
منخفضة	متواضعة	<p>التأخير في تنفيذ مشروعات رؤية المملكة ٢٠٣٠. بسبب المخاطر الجغرافية-السياسية أو تدهور رصيد المالية العامة في ظل تراجع أسعار النفط، يتاخر تنفيذ مشروعات الاستثمار في البنية التحتية العامة (خصوصاً المشروعات العملاقة).</p> <p>الاستثمارات العامة الهدافـة إلى تنويع الاقتصاد السعودي بدلاً من اعتماده على النفط كانت من أهم محركـات نمو القطاع غير النفطي في السنوات الأخيرة. ومن شأن التأخير في تنفيذ المشروعـات أو تعليقـتها لفترـات مـمتـدة أن يـؤـدي إلى تـباطـؤ النـمو الـاـقـتصـادي، وأن يـؤـثـر مـباـشرـة على الشركات العـاملـة في مجالـي التطـوير العـقـاري والمـقاـولات.</p> <p>تواجه البنوك ارتفاعـاً في مـعدلـات اـضمـحـالـ الأـصـولـ، ولا سيـما في مـحفظـةـ الشـركـاتـ التي تمثلـ المـشـرـحةـ الأـكـبرـ في إـجمـالـ قـروـضـ البنـوكـ السـعـودـيـةـ.</p>

التأثير المتوقع على القطاع المالي في حالة تتحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية <sup>١</sup>
متعددة	متعددة	فورة في النشاط الاقتصادي بسبب التعجل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. <sup>٢</sup>
متعددة	متعددة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• في ظل نمو الاستثمار بمعدل سريع للغاية بالفعل، قد يؤدي التعجل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، ولا سيما المشروعات العملاقة، إلى فورة في النشاط الاقتصادي.</li> <li>• يزداد التضخم، ويسجل قطاع الشركات مستويات مفرطة من الرفع المالي، وتجاوز ارتفاعات أسعار الأصول الأساسية الاقتصادية.</li> <li>• في مواجهة الطلب القوي على الانتقام من قطاع الشركات، يزداد حجم محافظ الإقراض المصرفي بمعدل فائق السرعة، مما يؤدي إلى تشديد أوضاع السيولة، وتراجع معدلات العلامة (بسبب زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر)، وتراكم مواطن الضعف.</li> </ul>	متعددة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يؤدي انخفاض أسعار العقارات إلى زيادة تكلفة الاصحاح في البنوك، نتيجة تعثر الأسر ذات مستويات الرفع المالي المرتفعة أو تأخرها في سداد القروض.</li> <li>• من شأن انخفاض أسعار المساكن أن يؤدي إلى تراجع الطلب المحلي من خلال تدني مستويات الاستهلاك، مما تنشأ عنه أضرار إضافية على أرباح البنوك.</li> <li>• هناك عدة عوامل يمكن أن تسهم في التخفيف من أثر ركود سوق العقارات: يساعد صندوق التنمية العقارية المقترضين، من خلال دعم القروض العقارية والضمادات، في الاستقرار في سداد قروضهم، مما يشجعهم على عدم التعثر (تجنب فقدان الدعم) ويحد من تأثير حالات التعثر على ملاة البنوك؛ تمنح القروض العقارية الحق في الرجوع على المقترض، وبالتالي لا يمكن للمقترضين من الناحية الاستراتيجية التعثر في السداد عندما تصبح ملكيتهم في العقار سالة؛ ومعظم القروض العقارية متاحة إلى مقترضين من موظفي القطاع العام وبالتالي فهم أقل عرضة للبطالة؛ ومعظم القروض العقارية متاحة بضمان الراتب (أي أن راتب المقترض يتم إيداعه في حساب يمكن للبنك استخدامه لسحب مدفوعات سداد القرض).</li> </ul>	منخفضة	<b>هبوط مفاجئ في سوق العقارات:</b> عقب سنوات شهدت نمواً بالغ السرعة في الإقراض العقاري، يؤدي تشديد الأوضاع المالية إلى انكماس الطلب وهو ينبع حاد في أسعار العقارات.

<sup>١</sup> تم إعداد مصفوفة تقييم المخاطر في مطلع عام ٢٠٢٤، وتعرض آراء فريق "برنامج تقييم القطاع المالي" حول أهم المخاطر الظرفية التي يمكن أن تعرّض القطاع المالي لضيغوط هائلة.

راجع مصفوفة تقييم المخاطر الواردة في تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ للاطلاع على مناقشات أوسع نطاقاً حول المخاطر والإثار المتوقعة حتى يونيو ٢٠٢٤.

<sup>٢</sup> تماشياً مع سيناريو فورة النشاط الاقتصادي الوارد في تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣، وكذلك في تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤، الفقرة ١٣.

### الملحق الثالث - مصفوفة اختبار القدرة على تحمل الضغوط

#### ألف - مصفوفة اختبار الملاءة في ظل ضغوط القطاع المصرفي

الافتراضات	المجال
<b>القطاع المصرفي: مخاطر الملاءة</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• جميع البنوك المحلية الأحد عشر.</li> <li>• تمثل البنوك المحلية الأحد عشر ٩٨٪ من مجموع أصول وودائع القطاع المصرفي.</li> <li>• البيانات الرقابية المتاحة من البنك المركزي السعودي، والطلبات الخاصة المرسلة للبنوك، والمصادر العامة (الهيئة العامة للإحصاء وهيئة السوق المالية)، وقواعد البيانات التجارية (مؤسسة Fitch، ومؤسسة Haver Analytics)، والافتراضات العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتغير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.</li> <li>• البيانات المتاحة حتى يونيو ٢٠٢٣.</li> <li>• البيانات الموحدة على مستوى البنوك الوطنية.</li> <li>• أدوات قائمة على الميزانية العمومية ونماذج فرعية صممها فريق "برنامج تقييم القطاع المالي".</li> </ul>	<p>المؤسسات المدرجة في الاختبار</p> <p>الحصة السوقية</p> <p>مصدر البيانات وتاريخ البدء</p> <p>الإطار العام</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مخاطر الائتمان: تم تقسيم محفظة الائتمان إلى ست شرائح أساسية: ائتمان الأسر بضمان عقاري، وائتمان الأسر بدون ضمان عقاري، وائتمان الشركات بضمان عقاري، وائتمان الشركات بدون ضمان عقاري، والمؤسسات المالية، وال تعرضات السيادية. وتستند النماذج إلى التصنيف التنظيمي للتعرضات المنتظمة والتعرضات غير المنتظمة، ونسبة تغطية المخصصات لكل منها.</li> <li>• واجه الفريق عدة تحديات في إعداد نماذج مخاطر الائتمان بسبب البيانات: (١) السلسل الزمنية لاحتمالات التغير ونسبة القروض المتعنة قصيرة وعالية التقلبات ولم تتضمن أي حالات ركود كبيرة، وبالتالي لم تنجح المحاولات لتصميم نماذج فرعية لهذه المتغيرات في الكشف عن أي مواطن حساسية تجاه الدورة الكلية. (٢) التحولات الهيكيلية التي شهدتها الاقتصاد السعودي في إطار رؤية ٢٠٣٠ أدت إلى انقطاعات هيكلية في السلسل الزمنية، وبالتالي فإن المنهج الاقتصادي القياسي قد لا يكون ملائماً لتوقع الخسائر الائتمانية المستقبلية؛ ذلك لم تتوافر بيانات جزئية عن قطاع الشركات وأو قطاع الأفراد، مما حال دون استخدام منهج هيكلی مكمل للتحليل الاقتصادي القياسي. (٣) تعذر القياس الكمي للتعرضات المصرفية تجاه المشروعات الكبيرة/العملاقة.</li> </ul>	<p>نماذج فرعية للروابط المالية الكلية</p>
<p>وتحتسب النتائج الأساسية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط إلى نموذج اقتصادي قياسي مباشر لصافي خسائر القروض الكلية في القطاع المصرفي، رغم الحساسية المحدودة للمتغيرات الكلية. ولحساب مسار احتمالات التغير في كل محفظة لاستخدامه كنقطة بداية في تحليل الحساسية، انتهج فريق "برنامج تقييم القطاع المالي" المنهج التالي: حساب المتوسط التاريخي لاحتمالات التغير في كل محفظة، وافتراض أن احتمالات التغير خلال الفترة الزمنية لاختبار تساوي متوسطها التاريخي مضروباً في عامل تحجيم مشترك بين المحفظة. وتم حساب عامل التحجيم بحيث ينسق مع نسبة صافي خسائر القروض الكلية (راجع الإطار ٢). وتم إعداد توقعات الخسارة في حالة عدم السداد (التي يُستعراض عنها بنسبة مخصصات المرحلة المحاسبية ٣ إلى تعرضات المرحلة المحاسبية ٣) باستخدام نموذج هيكلی لمحافظة القروض بضمان عقاري (راجع دراسة Gross et al., ٢٠٢٠)، وتستند إلى ارتباطات تجريبية باحتمالات التغير في حالة محافظ القروض بدون ضمان عقاري (راجع دراسة Frye and Jacobs, ٢٠١٢).</p>	<p>١- النطاق المؤسسي</p> <p>٢- المنهجية</p>

الافتراضات	المجال
القطاع المصرفي: مخاطر الملاءة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>صافي دخل الفائدة: تم إعداد توقعات دخل الفائدة باستخدام نموذج هيكل يبسط إلى هيكل إعادة التسعير الوارد في الميزانية العمومية للبنوك والبيانات التاريخية لأسعار فائدة القروض الجديدة (راجع الإطار <sup>٣</sup>). وعلى جانب الخصوم، نظراً لأن الغالبية العظمى للتمويل المصرفي تتكون من الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة التي يعاد تسعيرها خلال عام، لجأ الفريق إلى منهج أكثر سهولة يقوم على تقدير انتقال آثار أسعار الفائدة الأساسية إلى مصروفات الفائدة الفعلية باستخدام نموذج اقتصاد قياسي خاص بالبنوك.</li> <li>صافي الدخل من الرسوم والعمولات والإيرادات/<b>المصروفات الأخرى</b>: تم إجراء احتبارين على نسبة صافي الدخل من الرسوم والعمولات (صافي الدخل من الرسوم والعمولات مقسم على الأصول المدرة للفائدة) في ظل الضغوط: أولاً، حساب انحرافه المعياري التاريخي عن الاتجاه العام، وثانياً، تطبيق صدمة قدرها انحرافين معياريين في سيناريو التطورات السلبية. وتم تثبيت الإيرادات والمصروفات الأخرى عند متوسطها التاريخي (نسبة مئوية من الأصول المدرة للفائد).</li> <li>مخاطر السوق: استخدام منهج قائم على المدة الزمنية في قياس أدوات أسعار الفائدة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>٣ سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦).</li> </ul>	الإطار الزمني لاختبار القدرة على تحمل الضغوط
<ul style="list-style-type: none"> <li>افتراض الميزانية العمومية الساكنة: (١) محفظة ثابتة (أي نمو صفرى)، و(٢) بطل تكوين الأصول والخصوم ثابتة على جانبي الميزانية العمومية على مدى الإطار الزمني للاختبار، و(٣) تراكم البنوك رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة.</li> <li>السماح بتوزيعات الأرباح إذا كان صافي الدخل بعد الضرائب مضافاً إليه الدخل الشامل الآخر موجباً. ويفترض أن نسبة الأرباح الموزعة تساوي ٥٠٪ (على أساس المتوسط التاريخي).</li> </ul>	الافتراضات
<ul style="list-style-type: none"> <li>اختبارات القدرة على تحمل الضغوط القائمة على السيناريوهات تركز على تأثير البيئة الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان وصافي دخل الفائدة ومخاطر السوق في ظل الركود العالمي والتراجع الحاد في أسعار النفط وانخفاض أسعار الفائدة والتضخم.</li> <li>نظراً للتوجه المحلي للبنوك، تركز السيناريوهات على المتغيرات المالية الكلية المحلية (مثل إجمالي الناتج المحلي، وأسعار الفائدة الأساسية، وأسعار العقارات وحصة الملكية).</li> <li>تمتمحاكاة سيناريوهين اقتصاديين كلبين بمعدل توافر سنوي، حيث يستخدم السيناريو الأساسي التنبؤات الواردة في عدد بناء ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما تم تصميم سيناريو التطورات المعاكسة باستخدام النموذج المالي العالمي الذي أعدته إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية (دراسة Vitek، ٢٠١٨).</li> <li>السيناريو الأساسي: يستخدم السيناريو الأساسي التنبؤات الواردة في عدد بناء ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إلى جانب مجموعة من تقديرات الانحدار المكملة، لتوقع متغيرات إضافية تنسق مع السيناريو. ويفترض تراجع الضغوط الضخمية في الولايات المتحدة عقب عام ٢٠٢٣، وارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الأمريكية إلى ذروتها مسجلة ٤٪ وانخفاضها عقب عام ٢٠٢٤. ويطبل النشاط الاقتصادي العالمي صلباً، وتتراجع أسعار النفط تدريجياً، ولكنها تظل مرتفعة إلى حد ما. وعلى المستوى المحلي، يواصل الاقتصاد نموه بمعدل سريع (حيث يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي التراكمي على مدى عامين ٩٪ في عام ٢٠٢٥)، مدعوماً بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار حسب الإطار الزمني المقرر.</li> <li>سيناريو التطورات المعاكسة: هذا السيناريو مستمد من النموذج المالي العالمي (دراسة Vitek، ٢٠١٨)، إلى جانب مجموعة من تقديرات الانحدار المكملة لتوقع متغيرات إضافية تنسق مع السيناريو. ويتباطأ الاقتصاد العالمي، حيث يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي التركي على مدى عامين في الولايات المتحدة والصين بنسبة ٤,٥٪ و ٨,٣٪، على الترتيب، عن السيناريو الأساسي خلال الستين الأولين من الإطار الزمني للاختبار. وتسجل أسعار النفط انخفاضاً تراكمياً قدره ٥٠٪ عن السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٢٥.</li> </ul>	٣- نوع التحليلات تحليل السيناريوهات

الافتراضات	المجال
القطاع المصرفي: مخاطر الملاعة	
<p>ونتيجة لانكماش الإيرادات النفطية في المالية العامة السعودية، يتباين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث يتراجع الاستثمار إلى القاع بنسبة ١٤٪ (بالقيمة الحقيقة، مقارنة بالسيناريو الأساسي). كذلك، يسجل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي انكماشاً حاداً، حيث يصل نموه التراكمي على مدى عامين ٢٠٢٤-٢٠٢٣ إلى ٣٤٪، أي دون مستوى في السيناريو الأساسي بنسبة ١١.٤٪ (انحرافان معياريان). وينكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٥٪ خلال الفترة نفسها، أي دون مستوى في السيناريو الأساسي بنسبة ١٢.٣٪. وفي سياق تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع أسعار الطاقة، ينخفض سعر الفائدة الأساسي المحلي بمقدار ٢٧٠ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠٢٦ (٤٧٠ نقطة أساس مقارنة بعام ٢٠٢٣)، كما يتراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى -٢٪ في عام ٢٠٢٦. ومع تزايد التقلبات المالية، يؤدي ارتفاع عوائد المخاطر إلى انخفاض حد في أسعار حصص الملكية والعقارات (-٣٦٪ و -٣٥٪ في الواقع، على الترتيب، مقارنة بالسيناريو الأساسي). ولمواجهة خطر ارتفاع أسعار الفائدة، تم إعداد سيناريو إضافي يتزامن مع سيناريو التطورات السلبية، فيما عدا سعر الفائدة الأساسي الذي يشهد ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٢٤ (بمقدار ٢.١ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠٢٣) ليتراجع لاحقاً إلى نقطة البداية في عام ٢٠٢٦.</p>	<p>تحليل السيناريوات</p> <p>٣- نوع التحاليل</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>نظراً للتحديات التي ينطوي عليها إعداد نماذج مخاطر الائتمان، تم إجراء تحليل لقياس الحساسية تجاه معدلات التغير كأداة مكملة للنتائج الأساسية.</li> <li>تم تحليل هبوط أكثر حدة في قطاع العقارات من خلال تخفيض الأسعار بنسبة ٤٠٪، مما يؤدي إلى ارتفاع الخسارة في حالة عدم السداد في محفظة القروض العقارية. وكان الدافع وراء إجراء هذا التحليل التجارب القططية المقارنة، وكذلك المخاوف بشأن عدم دقة مؤشر أسعار العقارات الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء في تمثيل التطورات المعاكسة في الأسعار. وتنسنت قيمة التخفيض (٤٠٪) إلى الشواهد القططية المقارنة بشأن انخفاضات سابقة من الذروة إلى الواقع. فعلى سبيل المثال، تراجعت أسعار المساكن في اليونان بنسبة ٤٢٪ بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧، وفي إسبانيا بنسبة ٣٧٪ بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣.</li> <li>تم تحليل مخاطر تركز المحفظة على جانب الأصول بافتراض وجود ضغوط إضافية على الشرائح العليا من تعرض الشركات.</li> <li>تم تحليل التركز في قطاع الشركات بافتراض تغير ١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٣٠٪ من المحفظة لمرة واحدة في كل قطاع اقتصادي.</li> <li>يعرض نموذج مخاطر تكلفة التمويل تحولاً في تكوين خصوم البنوك من الودائع غير الموعودة (مصدر تمويلها الأساسي) إلى الحسابات الموعودة. وتعكس بيانات الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٢ تحولاً هائلاً في تكوين الودائع من الودائع تحت الطلب إلى الودائع الآجلة في سياق ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي يشير تحليل الحساسية إلى تسارع هذا الاتجاه.</li> </ul>	<p>تحليل الحساسية</p>

الافتراضات	المجال
<b>القطاع المصرفي: مخاطر الملاعة</b>	
فقد ارتفعت نسبة الودائع الآجلة وودائع التوفير إلى مجموع الودائع من ٢٥٪ (متوسط الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢) إلى ٣٥٪ مع نهاية عام ٢٠٢٣. وينظر تحليل الحساسية في تحول إضافي بقيمة ١٠٪ تقريباً، وهي نسبة تقريرية نظراً لأن التحليل يفترض تحولاً قدره ١٠٪ من مجموع الخصوم (وليس مجموع الودائع)، وهو افتراض أكثر تشديداً إلى حد ما.	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مخاطر الائتمان.</li> <li>• مخاطر أسعار الفائدة.</li> <li>• المخاطر السوقية من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.</li> </ul>	<b>المخاطر/العوامل التي يتتناولها التقييم</b> <b>الاحتياطيات الوقائية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مخصصات خسائر القروض الحالية والاحتياطيات الرأسمالية الوقائية.</li> <li>• توليد رأس المال الداخلي (الأرباح المحتجزة).</li> <li>• لم يتم ضخ تدفقات رأسمالية جديدة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإطار التنظيمي الوطني.</li> </ul>	<b>المعايير التنظيمية/المحاسبية والسوقية</b> <b>عرض النتائج</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• النسب الرأسمالية للجهاز المصرفي ككل وحسب مجموعات البنوك (البنوك المهمة المحلية والبنوك غير المهمة)؛ ومساهمات عوامل الخطر الفردية في تغير النسب الرأسمالية؛ والعجز الرأسمالي عبر مستوى القطاع المصرفي مقارنة بالمعدل الأدنى للعائد المقبول.</li> </ul>	<b>٦- الصيغة المستخدمة في إبلاغ النتائج</b>
<b>باء - مصفوفة اختبار السيولة في ظل ضغوط القطاع المصرفي</b>	
الافتراضات	المجال
<b>من القمة إلى القاعدة (من إعداد فريق "برنامج تقييم القطاع المالي")</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• جميع البنوك المحلية الأحد عشر.</li> <li>• تمثل البنوك المحلية الأحد عشر ٩٨٪ من مجموع أصول وودائع القطاع المصرفي.</li> </ul>	<b>المؤسسات المدرجة في الاختبار</b> <b>النطاق المؤسسي</b> <b>الحصة السوقية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مصادر البيانات: التقارير الرقابية حول نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر؛ والطلبات الخاصة المرسلة للبنوك لتقديم بيانات عن التدفقات النقدية.</li> <li>• البيانات المتاحة حتى يونيو ٢٠٢٣.</li> <li>• البيانات الموحدة على مستوى البنك الوطنية.</li> </ul>	<b>بيانات وتاريخ البدء</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إحصاءات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، باستخدام المعايير التنظيمية وسيناريوهات أكثر حدة.</li> <li>• اختبار السيولة في ظل الضغوط بناء على حجم التدفقات النقدية.</li> <li>• بيانات نسبة تغطية السيولة حسب العملة متاحة على مستوى المجلمات فقط (الأصول السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات النقدية الخارجية، بدون تصنيفات تفصيلية)، والبنوك التي تمتلك رصيداً كبيراً كافياً من الخصوم بهذه العملات.</li> </ul>	<b>المنهجية</b>

الافتراضات	المجال
من القمة إلى القاعدة (من إعداد فريق "برنامج تقييم القطاع المالي")	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اختبارات انسحاب كبار المودعين لتحليل مخاطر الترکز.</li> </ul>	الإطار الزمني لاختبار القدرة على تحمل الضغوط
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ٣٠ يوماً بالنسبة لاختبارات نسبة تغطية السيولة، وسنة واحدة لاختبارات نسبة صافي التمويل المستقر، وحتى ٦ أشهر بالنسبة لتحليل التدفقات النقدية.</li> </ul>	تحليل السيناريوهات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينظر الاختبار في السيناريو الأساسي وعدة سيناريوهات أخرى تناولت من حيث حدة أوضاع السيولة السلبية. وتشمل أهم المخاطر التي تناولها التحليل تسرُب الودائع (بما في ذلك الودائع الحكومية) وعدم سيولة الأسواق الثانوية للسندات السيادية.</li> </ul>	٣- نوع التحليلات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعكس مخاطر السيولة التمويلية في معدلات خروج التدفقات التمويلية في سيناريو الضغوط، والذي تمت معاييره ليعكس سيناريوهات تسرُب الودائع من القطاع المصرفي ككل. ويتناول سيناريو تسرُب الودائع موجات السحب الجماعية التقليدية وسحب الودائع المحتمل حال اعتبار البنك غير متواافق مع أحكام الشريعة.</li> </ul>	٤- المخاطر والاحتياطيات الوقائية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعكس مخاطر السيولة السوقية في تخفيض قيمة الأصول، والذي قد يتأثر بالتحركات السوقية، وعمليات البيع الإضراري البخسة المحتملة، وضعف/عدم سيولة الأسواق الثانوية للأوراق المالية.</li> </ul>	المعابر التنظيمية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• لا يتناول الاختبار السيولة من البنك المركزي.</li> </ul>	تعديلات سلوكيّة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• قدرة البنك على توليد السيولة من الأصول في ظل الضغوط (القدرة المضادة).</li> </ul>	الاحتياطيات الوقائية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، يساوي المعدل الأدنى للعائد المقيد ١٠٠٪ على مستوى جميع العملات (حسب معايير بازل ٣ والقواعد التنظيمية المحلية).</li> </ul>	المعابر التنظيمية/المحاسبية والسوقية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشمل النتائج: (١) التغيرات في مركز السيولة عبر القطاع المصرفي ككل، و(٢) عدد المؤسسات التي تقل نسبة تغطية السيولة/نسبة صافي التمويل المستقر فيها عن الحدود التنظيمية.</li> </ul>	عرض النتائج
<ul style="list-style-type: none"> <li>• شبكة المعاملات بين البنوك: تمثل جميع البنوك المحلية الأحد عشر ٩٨٪ من مجموع أصول القطاع المصرفي.</li> <li>• البيانات الإجمالية للمعاملات عبر الحدود: البيانات الإجمالية لقطاعي الصيرفة المحلية والأجنبية.</li> </ul>	١- النطاق المؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مصدر البيانات: طلبات خاصة مرسلة للبنوك لتقدیم بيانات حول مستويات التعرض للمخاطر بين المؤسسات، والبيانات المتاحة من البنك المركزي السعودي، والإحصاءات المصرفية على أساس الموقع الصادرة عن بنك التسویات الدولي حول الروابط عبر الحدود.</li> <li>• البيانات حتى يونيو ٢٠٢٣.</li> </ul>	البيانات والمركز في بداية الفترة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحليل أثر العدوى بناء على دراسة (٢٠١٠) Espinosa-Vega and Sole.</li> <li>• رسوم بيانية وصفية توضح هيكل الشبكة.</li> </ul>	الإطار العام
<ul style="list-style-type: none"> <li>• صدمة ائتمانية وصدمة تمويلية تؤديان إلى اضمحلال رأس المال بسبب مستويات التعرض للمخاطر بين المؤسسات.</li> <li>• الاحتياطيات الرأسمالية الوقائية الخاصة بالمؤسسة.</li> </ul>	المخاطر والاحتياطيات الوقائية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• رسوم بيانية للشبكة توضح مستويات التعرض للمخاطر بين المؤسسات.</li> <li>• مؤشرات مواطن الضعف والعدوى بناء على تحليل أثر العدوى الوارد في دراسة (٢٠١٠) Espinosa-Vega and Sole.</li> </ul>	عرض النتائج
	٦- الصيغة المستخدمة في إبلاغ النتائج

## الملحق الرابع - حالة تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

الموقف الحالي	التوصية
	<b>الرقابة المصرفية</b>
عقدت الحكومة مشاورات حول نظام جديد بشأن الرقابة على البنوك، وهو يمثل فرصة ممتازة لمعالجة العديد من ملاحظات برنامج تقييم القطاع المالي. وانتهت المشاورات في مطلع عام ٢٠٢٣، وتدرس الحكومة حالياً التعليقات التي وردت على النظام ونتائج برنامج تقييم القطاع المالي قبل إعداد النظام في صيغته النهائية، والذي سيمر لاحقاً بمختلف مراحل العملية التشريعية.	تحديث الميثاق المصرفية ونظام مراقبة البنوك بغرض حمايّة حقوق متساوية أو مكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام.
أطلق البنك المركزي السعودي رسمياً في ديسمبر ٢٠٢٠ بوابة إلكترونية لنشر التعليمات. ويجري العمل حالياً على تدوين القوانين، وإتاحة الاطلاع على جميع التعليمات، وحذف التعليمات التي ألغيت بموجب تعليمات لاحقة.	تدوين ونشر جميع التعليمات التشريعية المصرفية، واستبعاد التعليمات التي ألغيت بموجب تعليمات لاحقة.
تم تنفيذ إطار الرقابة المصرفية الجديد القائم على المخاطر. وتجمع عملية تقييم المخاطر المصرفية حالياً بين تقييم المخاطر الكامنة وتقييم الضوابط المفروضة عليها. ويتم تخطيط عمليات الرقابة الميدانية والمكتبية حالياً حسب مخاطر كل بنك. وكذلك، تم تطوير آليات توثيق إجراءات فحص القروض.	تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد المخاطر في البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط المخاطر في البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض.
تم وضع معايير معدلة حول ترخيص البنوك ومبادئ توجيهية بشأن إجراءات طلب الترخيص، وتم نشرها لاحقاً على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي في يناير ٢٠١٩. ومن المقرر أن يضع البنك المركزي دليلاً حول إصدار التراخيص أو مبادئ توجيهية داخلية بشأن التعامل مع طلبات الترخيص.	إعداد دليل حول إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية في هذا الشأن.
أصدر البنك المركزي السعودي في أكتوبر ٢٠٢٣ قواعد بعنوان "متطلبات إضافية لكافية رأس المال للخدمات المصرفية المتواقة مع الشريعة الإسلامية". وتتضمن هذه القواعد إرشادات تنظيمية لتحديد مستويات التعرض للمخاطر في مختلف مراحل العقود المتواقة مع الشريعة الإسلامية التي تستخدمها البنوك الإسلامية في منح الائتمان. وكذلك توضح القواعد هيكل هذه المخاطر، والمنهجيات المستخدمة في حساب الرسوم الرأسمالية المطبقة عليها. و تستند هذه القواعد إلى معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن كافية رأس المال للبنوك المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. غير أن هذه القواعد لم تدخل حيز التنفيذ إلا في ١ يناير ٢٠٢٤. وفي سياق التقييم الذي أجري في إطار "المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي" في ديسمبر ٢٠٢٣، أشير إلى أن هذه القواعد لم يتم تطبيقها بالكامل. ومن المقرر أن يضع البنك المركزي السعودي مجموعة من متطلبات الإبلاغ وإجراءات الرقابة والتقييم لتنفيذها	تقديم إرشادات للبنوك بشأن ربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.

الموقف الحالي	الوصية
لضمان امتثال البنوك الإسلامية ونواخذ الخدمات الإسلامية لهذه القواعد بشكل تام في حساب الرسوم الرأسمالية المطبقة على مستويات التعرض للمخاطر الناتجة عن العقود الإسلامية التي تستخدمها.	
اعتمد البنك المركزي السعودي متطلبات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية والذي يتناول تصنيف القروض وتكون المخصصات من المنظور المحاسبي، وتمثّل البنوك لهذه المتطلبات منذ عام ٢٠١٨. وكذلك نفذ البنك المركزي السعودي مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن "المعاملة التحوطية للأصول المتعثرة" - تعريف القروض غير المنتظمة وتيسير شروط السداد. ويعمل البنك المركزي حالياً على إصدار متطلباته التحوطية بشأن تصنيف القروض وتكون المخصصات، وستكون بمثابة متطلبات إضافية لمواصلة تعزيز الإطار الحالي. ومن المقرر أن يتلقى البنك المركزي السعودي تقارير منتظمة وشاملة حول تفاصيل القروض المعاد جدولتها وهيكلتها.	اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض المعاد جدولتها وهيكلتها.
أصدر البنك المركزي السعودي قواعد حول إدارة القروض المتعثرة في يناير ٢٠٢٠، والتي تلزم البنوك بوضع سياسة بشأن إعادة هيكلة القروض للنظر فقط في حلول قابلة للتطبيق لإعادة الهيكلة. ولم يتم إعداد قواعد حتى الآن بشأن الإبلاغ الكامل أو الإفصاح العام عن هذه القروض للأغراض التحوطية.	إذام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وهيكلتها، وتقدیم إقرارات احترازية عنها.
ووقع البنك المركزي السعودي مذكرة تفاهم مع السلطات الرقابية في أحد البلدان المضيفة الثمانية، ومن المقرر أن يوقع مذكريات تفاهم مع السلطات الرقابية في ١٦ بلداً أصلياً.	تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكريات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية.
إدارة السيولة	
وضع البنك المركزي السعودي نموذج تنبؤات السيولة في عام ٢٠١٨. وفي سبتمبر ٢٠٢٣، قدمت بعثة المساعدة الفنية الموافدة إلى البنك المركزي السعودي مجموعة من أدوات التنبؤ بالسيولة ومواد تربوية وتقنيات يتوقع أن تساهم في تحسين الإطار الحالي للبنك المركزي. وأكدت بعثة المساعدة الفنية على ضرورة التنسيق بين الأطراف الخارجية لاستيفاء متطلبات البيانات بشأن العوامل الخارجية المؤثرة على أوضاع السيولة، بما في ذلك تقديم معلومات حول خطط الحكومة بصفة منتظمة.	وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة للاسترشاد به في عمليات أسواق المال.
شبكات الأمان المالي	
تنفيذ شبه كامل نظام معالجة المنشآت المالية المهمة صدر في ديسمبر ٢٠٢٠، ولكنه لا يتناول جميع توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧ (أي توسيع نطاق النظام ليشمل جميع البنوك، وشرح مختلف الصالحيات والأدوات بالتفصيل، وإتاحة إطار خاص بالسيولة المصرفية). وتمت صياغة اللوائح الأساسية، ولكنها لم تُعتمد بعد لدعم تنفيذ القانون.	اعتماد وتنفيذ مشروع نظام معالجة الأوضاع.
شبكات الأمان المالي	
تنفيذ جزئي وضع البنك المركزي السعودي إطاراً عاماً لمساعدات السيولة الطارئة، ولكنه لم يعتمد حتى الآن.	وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.

الموقف الحالي	التوصية
مشروع النظام مطروح حالياً للمشاورات العامة. ولكنه لا ينص على استقلالية صندوق حماية المودعين، وإنما يضعه تحت "إشراف ورقابة" البنك المركزي السعودي، دون توضيح صلاحيات الصندوق.	تحديد إطار زمني لسداد الودائع من خلال صندوق حماية المودعين وضمان توافر خط تمويل احتياطي.
	<b>سياسة السلامة الاحترازية الكلية</b>
صدرت المبادئ التي تحدد نسبة خدمة الدين إلى الدخل في مايو ٢٠١٨، وتم تنفيذها في أغسطس ٢٠١٨.	توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل الوارد في اللوائح بحيث يغطي جميع أنواع الدين والدخل.